

حاشية استاذنا العالم العلامة والبحر القهامه

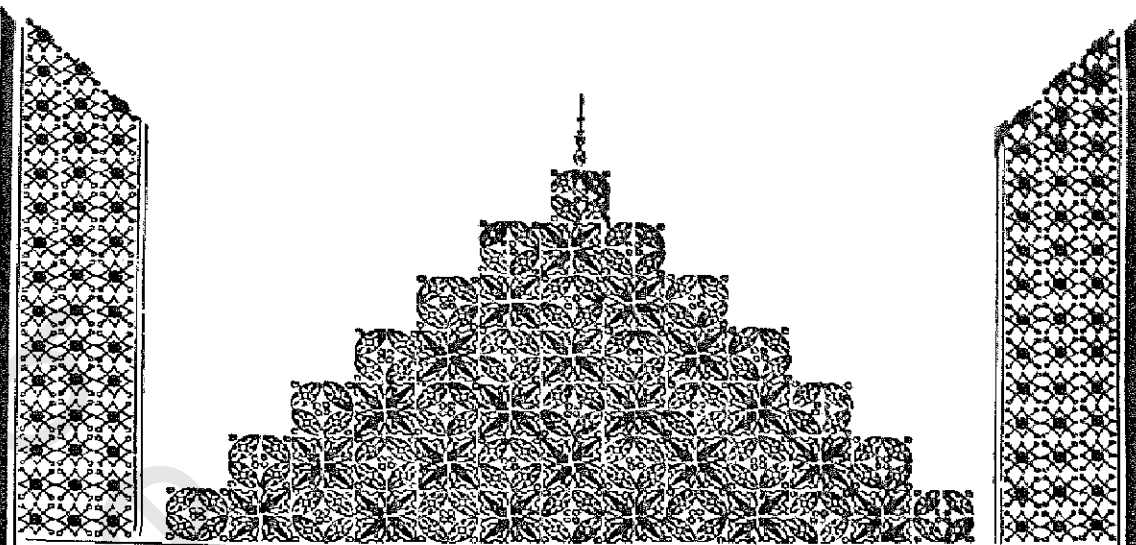
الشيخ ابراهيم الباجوري على

متن السلم للاخضري

نفعنا الله بهما

امين

٢



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خص الانسان بالمنطق المفصح عما في الضمير من المكنونات * وأفاض على رياض عقله غيث صحاب التصورات والتصديقات * والصلاة والسلام على سيدنا محمد المؤيد بالبرهان الواضح والقول الشارح والآيات اليبينات * وعلى آله وأصحابه المحرصين على اقتفاء أثره في الجزئيات والكليات * (أما بعد) فيقول راجي العفو من الخبير اللطيف * ابراهيم الباجوري الذليل الضعيف * ابن محمد الحيزواي * غفر الله له جميع المساوي * قد سألني بعض الاخوان * أصلح الله لي وله الحال والشأن * كتابه بديعة النظام * تكشف عن المقدمة الشهيرة بالسلم اللثام * على مؤلفها الرضا والاحسان * من المولى الكريم الرحمن * فأنشرح صدرى لذلك * والله أعلم بما هنالك * فسمعت ما يسمره الله تعالى من تحقيقات شريفة * وتدقيقات بديعة منيعة * ونظامته في سلك التصنيف * وجعلته حاشية على هذا المتن المنيف * فحامت بحمد الله حاشية تسر الناظرين * ويشهد به لوقدرها فضلا لمخضلين * والله أسأل أن ينفع بها النفع العميم * بجاه سيدنا محمد الرؤف الرحيم * وهذا أنا شرع فيما قصدت * بعون من عليه اعتمدت * فاقول وبالله التوفيق (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) ابتدأ بالبسملة اقتداء بالقرآن المجيد في ابتدائه بها كسائر الكتب المنزلة من السماء كما يشهد له قوله صلى الله عليه وسلم بسم الله الرحمن الرحيم فاتحة كل كتاب ولذلك جرى بعضهم على انها ليست من خصوصيات هذه الامة ويدل له أيضا ما في سورة النمل من قوله تعالى حكاية عن سليمان عليه السلام في كتاب بلقيس انه من سليمان وانه بسم الله الرحمن الرحيم والمختص بهذه الامة انما هو اللفظ العربي على هذا الترتيب وعلى هذا يحمل قول من قال بانها من خصوصيات هذه الامة وعملا بخبر كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتراً وأجذم وأقطع روايات والكلام على كل من باب التشبيه البليغ وهو ما حذف فيه أداة التشبيه ووجه التشبيه والمعنى فهو كالأبتري الذي هو مقطوع الذنب أو كالأجذم الذي هو من ذهب أنامله من الجذام أو كالأقطع الذي هو مقطوع اليد وعلى كل فوجه الشبه سطلق النقص وان كان في المشبه به حسياً وفي المشبه

بسم الله الرحمن الرحيم

معنواً أو من باب الاستعارة المصروفة على الخلاف بين الجمهور وأسعد في نحو زيد أسد حيث
قال الجمهور يجب أن يكون من باب التشبيه البليغ ولا يجوز أن يكون من باب الاستعارة لأنه
لا يجمع فيه بين طرفي التشبيه أعني المشبه والمشبّه به وجوز السعد ذلك ومنع لزوم الجمع بين
الطرفين بجعله المشبه الرجل الشجاع وهو غير مذكور في التركيب والمذكور انما هو فرد من
أفراده وهو زيد ولا يعارض الخبر المذكور خبر كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله الخ لأن
الابتداء نوعان حقيقي وهو الابتداء بما تقدم أمام المقصود ولم يسبقه شيء وإضافي وهو الابتداء بما
تقدم أمام المقصود وإن سبقه شيء فيحمل حديث البسلة على النوع الأول وحديث الحمد لله على
الثاني ولم يعكس تأسيساً بالكتاب العزيز وعلا بالاجماع وبقي لدفع التعارض أوجه أخر منها أن
الابتداء أمر ممتنع من الأخذ في التأليف إلى المشروع في المقصود ومنها أن شرط التعارض
تساوي الحديثين وليس كذلك هذا لأن حديث البسلة أصح ومنها أن محل التعارض إذا لم يكن
هنالك مطلق كما هنا فإنه ورد كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بذكر الله الخ والأجل المقيد على المطلق فإن
قبل القاعدة عند الأصوليين وغيرهم عكس ذلك أعني حل المطلق على المقيد كما في آي القهار
والقتل فإنهم حملوا المطلقة عن التقييد بالمؤمنة على المقيد بها فأجيب بأن ذلك مشروط بكون
المقيد واحداً فقط بخلاف ما إذا كان متعددًا وتغايرت القيود إذا جاز أن يحتمل المطلق على
الكل اتسافي القيود ولا أن يحتمل على واحد دون الآخر لما فيه من التعكس واعلم أنه ينبغي لكل
شارع في فن أن يتكلم على البسلة بطرف مما يناسب ذلك الفن وفاء بحق البسلة وهو أن لا يترك
الكلام عليها رأساً ويحق الفن المشروع فيه وهو أن يتكلم عليها بطرف مما يناسب ذلك الفن
ونحن الآن شارعون في فن المنطق فننبغي أن نتكلم عليها بطرف مما يناسبه فنقول قد اشتهر أن
جمله البسلة يصح أن تكون انشائية وأن تكون خبرية فعلى الأول لا تنسئ تلك الجملة قضية لأنه
لا يسمى بها الانشاء بل الخبر فقط وأما على الثاني فتسمى بها ثم إن قدر المتعلق نحو ابتدئ كانت
قضية شخصية لأن المحكوم عليه فيها مشخص معين كما هو ضابط القضية الشخصية وإن قدر نحو
يبتدئ كل مؤمن كانت قضية كلية لأن المحكوم عليه فيها كلي وقد سور بالسور الكلي كما هو
ضابط القضية الكلية وإن قدر نحو يبتدئ بعض المؤمنين كانت قضية جزئية لأن المحكوم عليه
فيها جزئي وقد سور بالسور الجزئي كما هو ضابط القضية الجزئية وإن قدر نحو يبتدئ المؤمن بقطع
النظر عن الكلية والجزئية كانت قضية مهمله لأن المحكوم عليه فيها كلي وقد أهمل عن
اعتبار الكلية والجزئية كما هو ضابط القضية المهمله وكما يصح اعتبار هذه الاحتمالات باعتبار
المتعلق بناء على المشهور من أن الباء حرف برأصي يصح اعتبارها باعتبار إضافة الاسم إلى لفظ
الجملة لانه بناء على مقابل المشهور من أن الباء حرف جر زائد فإن جعلت للعهد فالأول وإن
جعلت للاستغراق فالثاني وإن جعلت للجنس في ضمن البعض فالثالث وإن جعلت له في ضمن
الأفراد من غير نظر لكلية أو جزئية فالرابع فإن قيل كيف يصح هذا مع أن المدار في هذه القضايا
على الموضوع لا على المجرور أجيب بأنه وإن كان مجروراً لفظاً موضوع معني ولذا قال النحاة
المجرور مخبر عنه في المعنى والتقدير هنا اسم الله مبدوء به ولا ينبغي أن بعض هذه الاحتمالات
أقرب من بعض بقي من أقسام القضايا الطبيعية وهي ما حكم فيها على الجنس والطبيعة

بقطع النظر عن الأفراد كان تقول الرجل خير من المرأة فإن المراد أن جنس الرجل وطبيعته خير
 من جنس المرأة وطبيعتها بقطع النظر عن الأفراد فيهما والافقديتفق أن بعض أفراد المرأة خير
 من كثير من أفراد الرجل ولا يصح أن تكون جملة البسلة منها لا باعتبار المتعلق ولا باعتبار
 إضافة الاسم إلى لفظ الجملة إذ لا يصح أن يراد من المؤمن مثلاً الجنس والطبيعة بقطع النظر
 عن الأفراد لأنه لا يقع منه ابتداء ولا يصح أن يراد من الاسم الجنس والطبيعة كذلك لأنه لا يقع
 به ابتداء وسيأتي إيضاح ذلك إن شاء الله تعالى والكلام على البسلة كثير وشهير فلا نطيل بذكره
 (قوله الحمد لله) قد اشتهر أن الحمد لغة الثناء بالجميل على الجليل الاختيارى على جهة التعظيم
 وعرفا فعل نبي عن تعظيم المنعم من حيث أنه منعم على الحامد أو غيره فإن قيل التقيد
 بالاختيارى يخرج الحمد على ذات الله تعالى وصفاته أجيب بأن المراد بالاختيارى ما يشمل
 الاختيارى حقته وهو ظاهر والاختيارى حكما وهو ما كان منشأ الأفعال الاختيارية كذات
 الله وقدرته وما كان ملازما لثبوتها كسمعه تعالى وبصره والحمد أمالعهدها وللأستغراق
 أو للجنس وعلى كل فاللام في الله أمالاستحقاق أو للاختصاص أو للملك فالاحتمالات تسعة قائمة
 من ضرب ثلاثة في مثلها لكن على جمل آل للعهد يمنع جعل اللام للملك أن جعل المعهود الحمد
 القديم فقط لأن القديم لا يملك فإن جعل جدم يعتد به مده كمد الله وحمداً نبيانه وأوليائه
 لم يمنع ذلك لأن المعهود حينئذ الجملة وهي حادثة إذا المركب من القديم والحادث حادث وعلى
 جعلها للاستغراق أو للجنس في ضمن الأفراد يمنع ذلك بالنسبة للقديم ولا يمنع بالنسبة للحادث
 أن لوحظ أن الأفراد غير مركبة واللام يمنع أصلاً لما علمت من أن المركب من القديم والحادث
 حادث وما ينبغي التنبه له أن الحمد القديم هو نفس الكلام القديم باعتبار دلالة على الكمالات
 فهو من أنواع الكلام الاعتبارية كما هو مقرر في علم التوحيد وقد اشتهر أيضاً أن جملة الجملة
 يصح أن تكون انشائية وعليه فلا تسمى قضية لما مر وأن تكون خبرية وعليه فتسمى قضية ثم إن
 جعلت آل فيها للعهد كانت قضية شخصية وإن جعلت للاستغراق كانت قضية كلية وإن جعلت
 للجنس في ضمن البعض كانت قضية جزئية وإن جعلت له في ضمن الأفراد بقطع النظر عن الكلمة
 والجزئية كانت قضية مهيمنة ولا مانع هنا من جعلها طبيعة بأن تجعل آل فيها للجنس والطبيعة
 بقطع النظر عن الأفراد واستشكل كونها انشائية بأنه لا يمكن العبد أن ينشئ مضمون هذه
 الجملة ولا يحكمها والأول هو اختصاص الله بالحمد أن قدر الخبير من مادة الاختصاص
 أو استحقاقه أن قدر من مادة الاستحقاق أو ملكه أن قدر من مادة الملك لأن مضمون الجملة
 هو المصدر المتصيد من المحكوم به المضاف للمحكوم عليه أن كان المحكوم به مشتقاً كما في قولك
 زيد قائم أو الكون المضاف للمحكوم عليه مع جعل المحكوم به خبراً عن ذلك الكون أن كان
 المحكوم به جامداً كما في قولك زيد أسود والثاني ثبوت ما ذكر لأن حكم الجملة هو الثبوت المضاف
 لمضمونها ويرادفه النسبة والمعنى والمقهور وأجيب بأنه ليس المراد بكونها انشائية كونها
 لانشاء مضمونها أو حكمها بل كونها لانشاء الثناء بذلك والكلام على الجملة قد شاع وذاع فلا
 حاجة إلى ذكره (قوله الذي قد أخرج) بالقول الإطلاق وقد فسر الشيخ المولى الأخرج
 بالانظهار والاحسن أن يفسر بالإيجاد لأنه أبلغ من الانظهار ولأن شأن الانظهار أن يكون

الجملة الذي قد أخرج

لوجود قبل وما هنا ليس كذلك وقد للتحقيق ومن المعلوم أن الموصول مع صلاته في قوة المشتق
فقوله الذي قد أخرج في قوة المخرج ولم يعبر به مع ورود إطلاقه عليه تعالى خلافا لمن زعم عدم
وروده قال تعالى والله يخرج ما كنتم تكفون اعلمه لعدم شهرته وعدم ذكره في الاسماء الحسنى
المعروفة فإن قيل من القواعد أن تعليق الحكم بالمشتق أو ما في قوته يؤذن بعلمية مأمنه الاشتقاق
فتمتضي العبارة عليه الإخراج للعموم مع أن المتبادر أن المراد بالحمد ما يشمل الحمد القديم وهو
غير معال أوجب بأن الماعل في الحقيقة انما هو انشاء الثناء كما تقدم وبهذا يجب أيضا عما يقال
يرد على العلية المذكورة أن حمد الحوادث له تعالى ليس لخصوص ذلك بل لكونه الاله الحق
الذم بجميع النعم المتصف بالصفات الجميلة تأمل (قوله نتائج الفكر) أي النتائج التي تنشأ عن
الفكر والنتائج جمع نتيجة وهي لغة الثمرة والفائدة واصطلاح القول اللازم من تسليم قولين
لذاتهما كما يصرح به كلام الشيخ الملو في شرحه الكبير في باب القياس فتمت فسر له في شرحه
الصغير هنا بأنها التصديق اللازم من تسليم تصديقين لذاتهما لا يتخلو عن تسع كائنات عليه بعض
الحققين وان اعتبر به بعضهم ويؤيد ذلك قول المصنف فيما يأتي

ان القياس من قضايا صورا * مستلزما بالذات قول آخر

وانما قالوا من تسليم الخ إشارة الى أنه لا يشترط حقيقتها بل المدار على تسليمها ولو كانا جهلا
كما لو قال قائل العالم قديم وكل من كان كذلك فلا بد له من موجود فانه يلزم من تسليم هذين
القولين مع كونهما جهلا في الواقع أن يقال العالم لا بد له من موجود وخرج بقيد لذاتهما القول
اللازم من تسليم قولين لذاتهما بل لا مخرج كاف في قولهم زيد مساو لعمر وعمر مساو لبكر
فانه يلزم من تسليم هذين القولين أن يقال زيد مساو لبكر لكن بواسطة أمر خارج وهو أن
القاعدة أن مساوي المساوي لشيء مساو لذلك الشيء بدليل انك لو أبدلت مادة المساواة بمادة
العداوة مثلا وقلت زيد عدو لعمر وعمر عدو لبكر لم يلزم أن يقال زيد عدو لبكر والفكر لغة
حركة النفس في المعقولات بخلافها في المحسوسات فانها تخيل واصطلاحا ترتيب أمرين
معلومين ليتوصل بهما الى أمر مجهول تصوريا كان أو تصديقا فالقول كاف في قولك في تعريف
الإنسان هو حيوان ناطق فان فيه ترتيب أمرين معلومين وهما الجنس والفصل ليتوصل بهما
الى أمر مجهول تصوري وهو الإنسان والثاني كاف في قولك في الاستدلال على حدوث العالم العالم
متغير وكل متغير حادث فان فيه ترتيب أمرين معلومين وهما المقتضيان المذكوران ليتوصل
بهما الى أمر مجهول تصديقي وهو ثبوت الحدوث للعالم فان قيل لم يخص المصنف نتائج الفكر التي
هي العلوم النظرية بالذكر مع أن مثلها في ذلك العلوم الضرورية أوجب بأن النظرية تحمل
الخلاف بخلاف الضرورية فانها ثابتة بالله اذ لا فاعل وهو بصدد الرد أيضا الضرورية يفهم الحمد
عليها بالاولى اذ لا كسب للعبد فيها على أنه يحتمل أنه أراد بتأنيج الكفر المعنى اللغوي وهو
ما يترتب على حركة الذهن في المعقولات من العلوم الضرورية أو النظرية كما أفاده الشيخ الملو
في كبريه ولا يخفى ما في قوله نتائج الفكر من براءة الاستدلال وهي أن يأتي المتكلم في طاعة كلامه
بما يشعر بمقصوده وهذه البراءة هي المسماة عندهم براءة المطلع بخلاف براءة المطلب فانها أن
يأتي المتكلم بالثناء قبل شروعه في مقصوده وبخلاف براءة المقطع فانها أن يأتي المتكلم في آخر

نتائج الفكر لا بد من العلم

كلامه بما يشعر بانتهائه كقولهم في الآخر ونسأله حسن الختام (قوله لا رباب الجبا) متعلق
بقوله أخرجا والارباب جمع رب وهو يأتي لجملة معان منظومة في قول بعضهم
قريب محيط مالمك ومدبر * مرب كثير الخير والمول للنعم
وخالفنا المعبر - ود جابر كسرنا * ومصطفنا والصاحب الثابت القدم
وجامعنا والسيد احفظ فهذه * معان أنت للرب قاذع لمن نظم

والمراد منها هنا الصاحب والتجارب بالكسر والقصر العقل وأل فيه للعهدا العلمي والمعهود الفرد
السكامل لكن ليس المراد البالغ نهاية الكمال لما يلزم عليه من القصور بل ماله كمال ما وعلم أنه
اختلف في العقل على أقوال كثيرة أشهرها وهو الاسلم أنه نور روحاني به تدرك النفس العلوم
الضرورية والنظرية فالنفس هي المدركة والعقل آلة في ادراكها كما قاله المحققون فما يقع في كثير
من العبارات من وصفه بالادراك فهو على ضرب من التسميح (قوله وحط الخ) معطوف على
قوله أخرجا الخ من عطف السبب على المسبب أو المعلول على علته الغائية كما يفيد كلام الشيخ
المولى في شرحه الكبير وناقش في ذلك بعضهم بأن الظاهر أن المسبب والعللة الغائية خروج
النتائج لا إخراج الله أياها ويمكن أن يقال المراد أنه مسبب أو علة غائية باعتبار أثره وهو
الخروج هذا والاول أعنى جعله من عطف السبب على المسبب أولى لما يرد على الثاني من أن
أفعال الله لا تعامل وإن كانت لا تتناول عن حكمة ثم إن الخط في الاصل الاراحة الحسية بقيد أن
تكون من علو إلى سفلى ثم أطلق على مطلق الاراحة الحسية مجازا من سلا لعلاقة التقييد ثم
الاطلاق ثم أطلق على الاراحة المعنوية مجازا بالاستعارة لعلاقة المشابهة واشتق منه حط بمعنى
أراح اراحة معنوية على سبيل الاستعارة التبعية (قوله عنهم) أى عن أرباب الجبا وقوله من
سماء العقل بدل من الجوار والجور وقبله بدل اشتغال أو بدل بعض من كل والاول أقرب ومن يعنى
عن على مذهب الكوفيين من تجوز نيابة بعض الحروف عن بعض وأشار المصنف في شرحه الى
أن اضافة سماء الى العقل من اضافة المشبه به الى المشبه والاصل من العقل الذى هو كالسماء
بجامع ان كلا محل لطلوع الشمس وان كان العقل محلا لطلوع الشمس المعنوية التى هي أصول
المعارف وأمهاتهما والسماء محلا لطلوع الشمس الحسية وجوز بعضهم أن يكون في كلامه
استعارة بالكناية بأن يشبه العقل بالفلك الاعظم تشبيها مضمرافى النفس ويحذف ويثبت شئ
من لوازمه وهو السماء تخيلا ونقش بان السماء ليست من لوازم الفلك الاعظم وخواصه بل هي
بحرم آخر مستقل بنفسه كما لا يخفى على من له أدنى الملبام بفن الهيئة ولو قال بان يشبه العقل
بالنجم بجامع الاهتداء بكل ويحذف الخ لكان مستقيما (قوله كل حجاب) مفعول به لقوله حط
وقوله من سحاب الجهل بيان لما قبله بناء على كون من بيانية وهو المتبادر وجوز بعض المحققين
أن تكون ابتدائية والمعنى عليه كل حجاب مبتدأ وناشئ من سحاب الجهل وذلك كالبلادة
ونحوها وأشار المصنف في شرحه الى أن اضافة سحاب الى الجهل من اضافة المشبه به الى المشبه
والاصل من الجهل الذى هو كالسحاب بجامع أن كلا يحجب عن الادراك وان كان الجهل
يحجب عن ادراك الامور المعنوية والسحاب يحجب عن ادراك الامور الحسية لا يقال كيف
يشبه الجهل بالسحاب مع أن الجهل عديم لانه عدم العلم بالشئ والسحاب وجودى لانه أبخرة

وحط عنهم من سماء العقل * كل حجاب من سحاب الجهل

تصاعدت وانعقدت على ما قاله الحكماء أو شجرة في الجنة على ما في بعض الآثار التي نقلها غيره
 السبوطي في كتاب الهيئة السنية في الهيئة السنية ويجريان التشبيه بين عددي وجودي غير
 سديد لا فتراقهم ما في الصفة اذ صفة أحدهما العدم وصفة الآخر الوجود لا فتراقهم ما في
 بالجهل هنا الجهل المركب كما أشار له في شرحه وهو وجودي لأنه ادراك الشيء على خلاف
 ما هو عليه وحينئذ فكل من المشبه والمشبه به وجودي على أنه لا مانع من تشبيه العددي
 بالوجودي أو عكسه إذا اشتركا في وصف من الاوصاف وإن اختلفا من جهة الوجود والعدم
 نعم يتعين أن يراد بالجهل هنا الجهل المركب لكن لا من جهة التشبيه بل من جهة أخرى وهي أنه
 هو الذي يتعقل فيه أنه حجاب دون الجهل البسيط فليتامل (قوله حتى بدت الخ) أشار المصنف
 في شرحه إلى أن حتى هنا تفرعية على قوله لخط الخ وجعلها الشيخ الملوئي غائية وهو يقتضي
 أن ما جعلت غاية له وهو الخط تدريجي بمعنى أنه يحصل شيئاً فشيئاً وهو كذلك كما أشار له ابن
 يعقوب وإن كان قد يتوهم خلافه فإن قيل القاعدة أن الغاية بعد حتى داخله في المغايرة تقتضي
 جعلها غائية أن الخط موجود وقت بدو شمس المعرفة لهم وليس كذلك أجيب بأن محل
 الدخول إذا لم تقم قرينة على عدمه كما هنا أو أن حتى هنا بمعنى إلى كما أشار له الشيخ الملوئي حيث
 فسرها به والقاعدة أن الغاية بعدها لا تدخل في المغايرة بخلاف حتى ولذا قال بعضهم
 وفي دخول الغاية الأصح لا * تدخل مع إلى وحتى دخلا

حتى بدت لهم شمس المعرفة * رأوا خدراتها منكشفة

(قوله لهم) أي لإرباب الخفا (قوله شمس المعرفة) فاعل بقوله بدت ولا يخفى أنه ليس هناك
 الشمس واحدة فكيف جعلها المصنف ويجاب بأن الجمع للعظيم أو أنه باعتبار تعدد أيامها
 ومحالها وتنزيله منزلة تعدد هوائها وإضافة شمس إلى المعرفة من إضافة المشبه به إلى المشبه
 والاصل المعرفة التي هي كالشمس في الانتفاع به لا يقال المعرفة مفرد والشمس جمع وكيف
 يصح تشبيه المفرد بالجمع لا ينافي ذلك لا يضر ذلك عند قصد المبالغاة أو أن المصنف أراد بالمعرفة
 أفرادها ويصح أن يكون في كلامه استعارة مصرحة أو ممكنة وذلك بأن تشبه المسائل التي تقع
 عليها المعرفة بمعنى الشموس ويستعار لفظ المشبه به للمشبه به على طريق الاستعارة المصروفة
 أو تشبه المعرفة بالسماء تشبيهاً ضميراً في النفس ويطوى لفظ المشبه به على طريق الاستعارة
 بالكناية والشموس تخيل ما باق على معناه الحقيقي أو مستعار للمسائل المذكورة (قوله رأوا
 الخ) على تقدير الفاء التفرعية كما أشار له المصنف في شرحه وقوله مخدراتها أي مخدرات شمس
 المعرفة كذا قاله الشيخ الملوئي عملاً بقاعدة أن الضمير يعود على المضاف ما لم يكن لفظ كل أو بعض
 والإعاد للمضاف إليه وهو غير ظاهر على جعل الإضافة في شمس المعرفة من إضافة المشبه به
 للمشبه وكذا على جعل كلامه من باب الاستعارة المكنية إذا جعلت الشموس باقية على معناها
 الحقيقي إذا الضمير حينئذ يتعين أن يكون راجعاً للمعرفة ولا ترد القاعدة المذكورة لأنها أغلبية
 بدليل قوله تعالى ادخلوا أبواب جهنم خالدين فيها بخلاف جعل كلامه من باب الاستعارة
 المصروفة وكذا المكنية أن جعلت الشموس مستعارة للمسائل فإنه يصح حينئذ رجوع الضمير
 للشموس وتسكون الإضافة على معنى من التبعية والحق رأوا المسائل الخفية منها ثم إن
 المخدرات جمع مخدرة وهي المرأة المسبكرة تحت الخدر لكن المراد من المخدرات هنا المسائل

الخطية على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية وذلك بأن يشبه الخلقا بمعنى التخدير بجماع
 عدم الظهور في كل ويستعار لفظ المشبه به للمشبه ثم يشتق منه مخدرات بمعنى خفيات والقرينة
 الاضافة الى الضمير العائد الى المعرفة أو الشعور على ما علمت والرؤية ترشيح وكذا الانكشاف
 ان كان حقيقة في الحسيات فقط وما تقر من أن الاستعارة تبعية هو الموافق للقاعدة البيانية
 من أن الاستعارة في المشتقات تبعية وأما ما يتبادر من كلام الشيخ الملوحي من أنها أصلية فغير ظاهر
 الآن يقال ان مخدرات مما غلبت عليه الاسمية والتحق بالجوامد فليفهم (قوله منكشفة) حال
 من المخدرات أي حال كونها متضخمة وليس مفعولا ثانيا لراى لانها لاتعمل هنا الا في مفعول
 واحد كما هو ظاهر (قوله فحمد الخ) انما حمده مرتين احداهما بالجملة الاسمية والاخرى بالجملة
 الفعلية تأسيسا بحديث ان الحمد لله فحمده وجمع بين الامرين أعني الحمد بالجملة الاسمية والحمد
 بالجملة الفعلية ليشرب بكل من الكاسين أي ليحصل ثواب الحمد بكل من الجملتين المذكورتين
 واختار في الأول التعبير بالجملة الاسمية وفي الثاني التعبير بالجملة الفعلية لمناسبة المجرود عليه فيهما
 وبيان ذلك أن المجرود عليه في الأول الذات وهي دائمة مستمرة فيناسب أن يأتي فيه بالجملة الاسمية
 المفيدة للدوام والاستقرار والمجرود عليه في الثاني الانعام وهو متجدد شيئا فشيئا فيناسب أن يأتي
 فيه بالجملة الفعلية المفيدة للتجدد شيئا فشيئا فان قيل لم خصت الاسمية بالدوام والاستقرار والفعلية
 بالتجدد مع صلاحية كل اسكل بالقرائن أجيب بأن ذلك لغلبة الاستعمال الواقع فيه وما ذكر من
 أن الجملة الاسمية تدل على الدوام والاستمرار بخلاف لقول الشيخ عبد القاهر انما لا تدل الاعلى
 بمجرد الثبوت ودفع السعد التفاترا في المخالفة بأن الشيخ نظر لاصل الوضع وغيره نظر للدلالة
 بالقرائن ولما كانت الجملة الفعلية المفيدة للتجدد داعيا في خصوص الجملة المضارعة عبرها دون
 الجملة الماضية لا يقال الحمد الأول معطل بالانحراج السابق لما هو القاعدة من أن تعليق الحكم
 بالمشتق أو ما في قوته يؤذن بعالية مامنه الاشتقاق كما تقدم فيكون الانحراج المذكور هو المجرود
 عليه وهو متجدد شيئا فشيئا فيناسب أن يأتي فيه بالجملة الفعلية لانه لا يقول ليس ذلك بصريح
 العبارة بل باقتضائها فقط على أن القاعدة المذكورة أغلبية بقي أن المناسب أن يقول المصنف
 أحمد بالهمزة لا بالنون لانها اما للمتكلم مع غيره أو للمتكلم المعظم نفسه وكل منهما غير مناسب
 هنا أما الأول فظاهر وأما الثاني فلان المصنف كان من أكابر المتواضعين ويحجب بأنه يصح أن
 يحتمل الأول ويكون المصنف قد قال ذلك احتقار لنفسه عن أن يستقل بحمد الله تعالى فكأنه
 يقول الشناء على الله تعالى مقام عظيم لا طاقة لي عليه وحدي بل مع غيري كما أشار لذلك بتعبيره
 بالنون التي للمتكلم مع غيره وبصح أن يختار الثاني ويكون المصنف قد قال ذلك اظهارا للتعظيم
 الله تعالى له بتأله للعلم بتجدد تابعه الله تعالى عملا بقوله عز وجل وأما بنعمة ربك فحدث كما أشار
 لذلك بتعبيره بالنون التي للمتكلم المعظم نفسه وهذا الاينافي خضوعه وتواضعه لمولاه تبارك وتعالى
 (قوله جل) جملة اعتراضية قصد المصنف بها انشاء التعظيم أو حالية بتقدير قد على ما هو الأشهر
 ومن وجوب اقتران جملة الحال الماضية بهما لفظا أو تقديرا أو صفة للضمير على مذهب من
 يجب وصف الضمير ويرد على جعلها حالية أن الحال قيد في عام لها فيقتضي ذلك تقييد الحمد بتلك
 الحال ولا تظر لكون الحال هنا لازمة لان الحمد المطلق أفضل من الحمد المقيد كما ذكر بعضهم ويرد

على جعلها مضافة نالم نطلع في كتب النحو على أن أحسن ما يجيز وصف ضمير الغيبة الراجع الى معين
بجمله والامثلة التي نقلت عن الكسائي اجازة وصف الضمير فيها ليس فيها الاوصاف بمفرد معرفة
نحو اللهم صل عليه الرؤف الرحيم ونحو لا اله الا هو العزيز الرحيم والجمهور يحملون مثل ذلك
على البديل ومن هذا تعلم وجه قول بعضهم بأن جعلها اعتراضية أولى وما في بعض نسخ الشرح
الصغير للشيخ الملو من أنه لا يصح أن تكون اعتراضية لان المفرد يحمل محلها ولا كذلك
الاعتراضية بحيث فيه بأنه انما يحمل المفرد محلها على تقدير انما حال لا على تقدير انما اعتراضية
وحلول المفرد محلها على تقدير انما حال لا يمنع من صحة كونها اعتراضية كما في سائر الجمل المحققة
للاعتراض والحال ولهذا نقل عن الشيخ انه يرجع عن هذه العبارة وضرب عاينها بخطه (قوله
على الانعام) أي لاجل الانعام فعلى معنى لام التعليل كما في قوله تعالى وتكبر والله على
ما هداكم (قوله بنعمة الايمان والاسلام) الجار والمجرور فيه متعلق بالانعام وضافة نعمة لما
بعدها للبيان وكان مقتضى الظاهر أن يقول بنعمتي الايمان والاسلام إلا أن يقال المفرد
المضاف يتم أو يقال حذف المضاف من الثاني لدلالته في الاول عليه والاصل بنعمة الايمان
ونعمة الاسلام وانما جاع المصنف بين الايمان والاسلام مع تلازمهما وجودا بمعنى أنه يلزم من
وجود الايمان في شخص وجود الاسلام فيه وبالعكس لتغايرهما ففهما وما صدقا أما الاول
فلان مفهوم الايمان لغة مطلق التصديق ومنه وما أنت بمؤمن لنا وشرعا التصديق والاذعان
بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم مما علم من الدين بالضرورة وقوة مفهوم الاسلام لغة مطلق
الانقياد وشرعا الانقياد لما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم كذلك والمراد بالانقياد لذلك
الامتثال له بحيث لو أمر لا تفر وأما الثاني فلان ما صدقات الايمان تصديقات كتصديق زيد
وتصديق عمرو وتصديق بكر وهكذا وما صدقات الاسلام انقيادات كاتقياد زيد واتقياد عمرو
واتقياد بكر وهكذا نعم هما متحدان محلا بمعنى أن كل محل للايمان محل للاسلام وعكسه
لتلازمهما وجودا كما علمت وهذا هو المراد من اتحادهما ما صدقا في عبارة من عبر به والكلام
في الايمان الكامل بمصاحبة الاسلام وفي الاسلام الكامل بمصاحبة الايمان والافاضل الايمان
وأصل الاسلام لا تلازم بينهما وجودا حتى يتحد المحلل بل قد يتفرد الايمان كما في المصدق
بقائه غير المنقاد وقد يتفرد الاسلام كما في المنقاد غير المصدق بقائه ولما كانت نعمة الايمان
ونعمة الاسلام أجل النعم وأساسها خصم المصنف بالذكر وان كانت نعم الله كثيرة لا تحصى
قال الله تعالى وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها (قوله من خصتنا الخ) خبر مبتدأ محذوف والجملة
مستأنفة استئنافية بابنا لانها سبقت في جواب سؤال تقديره من المحمود والضمير البارز في خصتنا
عائد لنا معاشر أمة الاجابة التي هي خصوص المؤمنين أو أمة الدعوة الشاملة للكفار واعلم أنه
لا يتعد مادة الاختصاص ونحوها من مقصور ومقصور عليه وباء تدخل على أحدهما جوازا
باتفاق كل من السعد والسيد وان كان الغالب عند السعد دخولها على المقصور وعند السيد
دخولها على المقصور عليه كذا قال ابن قاسم وقد رده الشيخ يس بأن السيد صريح بما قاله
السعد في حاشية المطول وغيرها وبذلك تعلم ما في الضابط المشهور وهو قول بعضهم
والباء بعد الاختصاص يكثر * دخولها على الذي قد قصر وا

وعكسه مستعمل وجيد * ذكره الخبر الهمام السيد

إذا علمت ذلك علمت أن المتبادر من كلام المصنف دخولها على المقصور كما هو الغالب على ما مر
فقتضاء أنه صلى الله عليه وسلم مقصور علينا لا يتعدانا إلى غيرنا وليس كذلك لأن الحق أنه صلى
الله عليه وسلم مرسل للأمم السابقة غاية الأمر أن الرسل ثواب عنه كما يشير لذلك قول صاحب البردة
فانه شمس فضلهم كواكبها * يظهر أنوارها للناس في الظلم

وأجيب عنه بأجوبة أحسنها أن الباء هنا داخل على المقصور عليه وإن كان خلاف الغالب على
ما تقدم والمعنى عليه أن الله تعالى قصرنا عليه صلى الله عليه وسلم لا تتجاوز به إلى غيره من الرسل
أو أنها داخل على المقصور كما هو الغالب لكن المراد أن الله تعالى خصنا به صلى الله عليه وسلم
من حيث إرساله لنا بطريق المباشرة فلا ينافي أنه أرسل أيضا غيرنا من الأمم لكن بواسطة الرسل
عليه وعليهم الصلاة والسلام (قوله بخير من قد أرسلنا) خير أفعلى تفضيل فأصله أخير نفقات
سركة الساء إلى الساكن قبلها وحذفت منه الهمزة تحقيقا ومن واقعة على نبي أو إنسان لا على
رسول أثلا يضيع قوله قد أرسلنا واختلاف هل خيرته صلى الله عليه وسلم بسبب عز إياه أو
بتفضيل الله له والثاني هو كلام أهل التحقيق من أئمة الكلام كما قاله السنوسي في شرح صغرى
الصغرى (قوله وخير من حاز المقامات العلاء) من هنا واقعة على إنسان أعم من أن يكون
رسولا أو لا صفته أنه جمع المراتب العالية فهذا أعم مما قبله والعلاء بالضم والقصر وهى
كالعلماء بالفتح والمدنى السفلى (قوله محمد) المناسب للتعظيم رفعة على أنه خير ليدل على محذوف
والجمله مستأنفة كالجمله السابقة وإن كان الرابع عريية الجز بدلا أو عطف بيان لموافقته
للأصل من عدم التقدير ولا يرد أن المبدل منه في نية الطرح لأن التحقيق أن ذلك بالنسبة لعمل
العامل أو أنه أمر أعلى ويعد دجوا إذا نصب رسمه بدون ألف على ما هو الشائع من كتابة
المنسوب المنون بالألف لا على عادة المتقدمين من كتابتهم إياه بصورة المرفوع والمجرور
لاستغنائهم عن رسم الألف بشكرا الشكل كذا نقله بعضهم عن النووى والسيوطى وفى كلام
بعضهم أن ذلك طريقة ربيعة وهو الموافق لغتهم من الوقف عليه بغير ألف (قوله سيد كل
مقتضى) بدل أو عطف بيان من اللفظ الشريف وإن لزم الابدال من البديل على جعل اللفظ
الشريف بدلا والجهور لا يجيزونه ولا يصح أن يكون نعتا لانه نكرة واللفظ الشريف معرفة
ولا يجوز وصف المعرفة بالنكرة والمقتضى المتبع وهو الرسول فكأنه قال سيد كل رسول وإطلاق
السيد عليه صلى الله عليه وسلم مأخوذ من حديث أناسيد ولد آدم يوم القيامة ولا نفروا المراد من
ولد آدم كما قاله بعضهم النوع الإنسانى فهو شامل لآدم أيضا وبذلك اندفع ما قد يقال هذا
الحديث لا يدل على سيادته صلى الله عليه وسلم على آدم وإنما يدل على سيادته على أولاده فقط
ودفع بعضهم ذلك أيضا بأنه فى أولاد آدم من لموا فضل منه كإبراهيم وموسى وعيسى وإذا كان
صلى الله عليه وسلم سيد الأفضل كان سيد المنفرد بالطريق الأولى فإن قيل قد ورد أنه صلى الله
عليه وسلم قال السيد الله وهو يدل على أنه لا يطلق السيد على غيره تعالى أجيب بأنه محمول على
السيادة المطلقة (قوله العربى) أى المنسوب للعرب وقوله الهاشمى أى المنسوب لهاشم لأنه
صلى الله عليه وسلم من ذريته فانه صلى الله عليه وسلم ابن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم الذى

بخير من قد أرسلنا * وخير من حاز المقامات العلاء * محمد سيد كل مقتضى * العربى الهاشمى

هو أخو المطلب الذي من ذريته الامام الشافعي رضي الله عنه فليذلك يقال له المطلبي نسبة
 للمطلب ولا يخفى ما في تقديم العربي على الهاشمي من حسن الترتيب لأن ذكر الخاص بعد
 العام فائدة بخلاف عكسه فانه لا فائدة له ولذلك يقولون عالم شجر يروا لاية ولون شجر يرعالم ولا
 يرد قوله تعالى وكان وسولا نبيا لانه وان ذكر فيه العام بعد الخاص لكنه قد أقام مقارنة بينونه
 صلى الله عليه وسلم لرسالته كما هو الرابع بواسطة أن نبيا حال وهي تفيد المقارنة لعاملها على أنه
 قد نقل العارف الشعرا في الكبريت الأحمر عن الشيخ ابن العربي أنه ذهب في فتوحاته المكية
 الى أنه يشترط في مسمى النبي أن يختص بأحكام لا يشركه فيها قومه وعليه فيكون بينه وبين
 الرسول عموم وخصوص من وجه فلا يكون مما نحن فيه فليست أم (قوله المصطفى) أي المختار
 وفيه إشارة الى حديث أن الله اصطفى كنانة من ولد اسمعيل واصطفى قريشاً من كنانة واصطفى
 من قريش بنى هاشم واصطفاني من بنى هاشم فأنا خيار من خيار وكان مقتضى صدر
 الحديث أن يتراد في مجزئه من خيار وحديث يكون لفظ خيار الأول كناية عنه صلى الله عليه وسلم
 والثاني كناية عن بنى هاشم والثالث كناية عن قريش والرابع كناية عن كنانة وفي خط بعضهم
 الجواب عن ذلك بأن العرب لا تكرر شيأ زيادة على الثلاث وان اقتضاها المقام فراجع (قوله
 صلى الله عليه وسلم) هذه الجملة خبرية لفظاً انشائية معني وجوز بعضهم أن تكون خبرية معني أيضاً
 وأورد عليه أنه يلزم حينئذ أنه لم يحصل مقصود الشارع من انشاء الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم
 كما يرشد اليه ظاهر قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وأحسب بأن المقصود من الصلاة
 لازمها وهو تعظيمه صلى الله عليه وسلم ولا شك أنه حاصل بالآخبار بها وفيه بعد لا يخفى واعلم أنه
 اختلف في معنى الصلاة فذهب الجمهور الى أنه مختلف باختلاف المصلي فبالنسبة لله الرحمة
 وبالنسبة لغيره ما سواه تعالى من الملائكة وغيرهم الدعاء على ما ذهب اليه كثير من المحققين وهو
 أحسن مما اشتهر من أنه بالنسبة للملائكة الاستغفار وبالنسبة لغيرهم الدعاء لأن الاستغفار
 من أجل الدعاء مع أن صلاة الملائكة لا تختص بصيغة الاستغفار كما ورد في الخبر وهو ما رواه
 ابن أبي جرة في مختصره من قوله صلى الله عليه وسلم ان الملائكة تصلي على أحدكم ما دام
 في صلاة تقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه وذهب ابن هشام الى أنه أمر واحد وهو العطف لكنه
 مختلف باختلاف العاطف فهو بالنسبة لله الرحمة الى آخر ما تقدم وينبغي على هذا الخلاف أن
 الصلاة من قبيل المشترك اللفظي على الأول وهو ما تعدد وضعه ومعناه كلفظ عين فانه وضع
 للباصرة بوضع للجارية بوضع وللذهب والفضة بوضع فوضعه متعدّد وكذلك معناه ومن قبيل
 المشترك المعنوي على الثاني وهو ما تعدد وضعه ومعناه كلفظ أسد فانه وضع للحيوان المقترس
 فوضعه واحد وكذلك معناه غاية الامر أن له افراداً مشتركة في معناه والتحقيق الثاني لوجوه
 كثيرة ذكرها في المغني من جملتها ان الأصل عدم تعدد الوضع والصحيح انه صلى الله عليه وسلم
 كغيره ينتفع بالصلاة عليه لكن لا ينبغي لنا التصريح بذلك الا في مقام التعليم كما أشار لذلك
 بعضهم بقوله

المصطفى * صلى الله عليه وسلم

وصحوا بأنه ينتفع * بذى الصلاة شأنه مرتفع
 لكنه لا ينبغي التصريح * لتأبذا القول وذو صحيح

فلا يليق بالمصلي أن يلاحظ ذلك كيف وهو صلى الله عليه وسلم الواسطة العظمى في إيصال الخير
 له وقيل أنه صلى الله عليه وسلم لا ينتفع به إلا أنه قد أفرغت عليه الكمالات كلها قبل مفارقة الدنيا
 ورد بأنه ما من كمال إلا وعند الله أعلى منه فهو صلى الله عليه وسلم يترقى في الكمالات كل لحظة كما
 يشير لذلك قوله تعالى وللاخرة خير لك من الاولى على ما قاله بعض أهل التحقيق من أن المعنى
 واللعظة المتأخرة خير لك من اللعظة المتقدمة وعلى المصنف مؤاخذه من حيث أنه قد أقر الصلاة
 عن السلام وهو مكرود كعكسه الأفيما ورد على طريقة المتأخرين واستدلوا على ذلك بقوله تعالى
 يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما حيث قرن بينهما بالواو ووردهما الاستدلال بأن الواو
 وانما هي للقرآن الذي دون القرآن الفعلي كما في قوله تعالى وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ولذلك
 رجع بعضهم طريقة المتقدمين من عدم كراهة ذلك نعم هو خلاف الأولى قطعا والاحاديث في فضل
 الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم جمة لا تنضب وخصائصها لا تنحصر في ذلك قضاء الحاجات
 وكشف الكرب المعضلات ونزول الرحمت ومن ذلك أيضا ما جرت به من تأثيرها في تنوير القلوب
 حتى قيل أنها تكفي عن الشيخ في الطريق وتقوم مقامه كما حكاه سيدي أحمد زروق والشيخ
 السنوسي في شرح صغرى الصغرى وأشار له الشيخ أبو العباس أحمد بن موسى البني لكن قال
 الشيخ الملوئي المراد أنها تكفي عنه وتقوم مقامه في مجرد التنوير أما الوصول للدرجة الولاية فلا بد
 فيه من شيخ كما هو معلوم عند أهل الاختصاص من بين الأذكار بأنها تذهب حرارة الطباع بخلاف
 غيرها فإنه يثيرها (قوله مادام الخ) ما صدرية بمعنى أنها آلة في سبيل ما بعدها يصدر نظرية
 فلذلك فسرت بمدة فالمعنى مدة دوام الخ وإيسر المراد تقييد الصلاة بهذه المدة بل المراد تأييدها
 فكأنه قال صلى الله عليه وسلم دائما وأبدا جريا على ما هو عادة العرب من ذكرهم مثل ذلك ويريدون
 التأييد وقوله الخاء هو بالكسر والقصر العقل كما تقدم (قوله بخوض) فيه مجازة على لأن فيه إسناد
 الشيء الغير من هوله فإن الخائض حقيقة النفس وانما العقل آلة كالمز (قوله من بحر المعاني) حال
 مقدمة من قوله الخاء من تبعية والاضافة في بحر المعاني من اضافة المشبه به للمشبه والاصل
 من المعاني الشبهة بالبحر في السكينة والسعة وقوله الخاء مفعول به لقوله يخوض وهي جمع لجة وهي
 الماء العظيم المضطرب والمراد به هنا المسائل الصعبة على سبيل الاستعارة التصريحية فيكون
 المصنف قد شبه المسائل الصعبة بمعنى اللجج واستعار لفظ المشبه به للمشبه وانقرية لفظ المعاني
 وقوله يخوض ترشيح لا يقال كيف يكون كلامه من باب الاستعارة مع أن فيه الجمع بين الطرفين
 أعنى المشبه والمشبه به فإنه قد ذكر الأول في قوله بحر المعاني والثاني بقوله الخاء وذلك مما منع فيها
 لأننا نقول المشبه انما هو خصوص المسائل الصعبة ولم يذكرها المصنف بخصوصها ودخولها
 في عموم المعاني لا يضروني اتيان المصنف عن التبعية في قوله من بحر المعاني إشارة الى أنه
 لا يحتوى على جميع المعاني الا الله تعالى كما ذكره في شرحه وهو صريح في الرد على من ادعى ان علم
 النبي صلى الله عليه وسلم محيط بكل شيء حاظ كحاظ علم الله تعالى وقد ألقب العلامة البيهقي
 مؤلفا في الرد على من زعم ذلك وتكفيره واستدل على ذلك بأدلة نقلية وعقلية لكن استظهر
 الشيخ الملوئي عدم تكفيره لأن اللوازم على مذهبه التي من جعلت احداث علمه تعالى لأنه
 يجب لاحد المثلين ما يجب للاخر لا يقول به الآن لازم المذهب ليس بمذهب اذا كان لازما بعيدا

مادام الخاء * يخوض من بحر المعاني الخاء

والتحقيق الذي نعتقه أنه صلى الله عليه وسلم لم يفارق الدنيا حتى أفاض الله عليه علم الأشياء كلها لكن لا يعلم الله تعالى فليتنبه (قوله وآله وصحبه) عطف على الضمير المجزوم من غير إعادة الجارة وهو جائز على الصحيح عند المحققين ومن أدلتهم قراءة من قرأ نساء لون به والارحام يجزى الارحام ومن منع ذلك يجعل هذه القراءة على القسم والآل اسم جمع لا واحده من لفظة والمراد به في هذا المقام آقاربه صلى الله عليه وسلم وقيل أتقياء أمته وقيل جميع أمة الاجابة وهو الاولى ليشمل كل مؤمن ولو عاصيا وهذا الخلاف انما هو عند عدم القرينة والافتقار وجدت القرينة فسر بما يناسبها فهي محكمة حينئذ فاذا قيل مثلاً اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله الذين أذهب عنهم الرجس وطهرتهم تطهيراً فسر بآقاربه صلى الله عليه وسلم وإذا قيل مثلاً اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله الفائزين بطاعتك ورضائك فسر بأتقياء أمته صلى الله عليه وسلم وإذا قيل مثلاً اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله سكان جنتك فسر بجميع أمة الاجابة والصعب اسم جمع اصحاب على ما هو التحقيق من ان مصيغة فعل ليست من أوزان الجوع والمراد بالاصحاب هنا الصحابي وهو من اجتمع بالنبي صلى الله عليه وسلم مؤمناته بيده في عمل التعارف ولو لحظة وان كان غير ميمزوا روى عنه شيئاً ثم لا وفي كلام المصنف الصلاة على غير الانبياء والملائكة وهي مطلوبة اذا كانت على سبيل التبع كما هنا وأما اذا كانت على سبيل الاستقلال فقبل بالمنع وقيل بأنهم اخلاف الاولى والتحقيق أنهم مكروهة كراهة تنزيه لاتباعهم شعرا أهل البدع كما نص عليه اللقاني (قوله ذوى الهدى) صفة للصعب فقط وكذا قوله من شبه والخ لان التشبيه ليس الا للصعب كما يعلم مما يأتي وجعل الاول لكل من الآكل والصعب والثاني للصعب فقط لا يثنى ما فيه من البعد والمراد بالهدى الاهتداء ويحتمل أن المراد به الهداية وهي عند أهل السنة الدلالة على طريق توصل الى المقصود وصل بالفعل أو لم يصل وعند المعتزلة الدلالة المذكورة لكن بشرط أن يصل بالفعل ونقض بقوله تعالى وأما نعوذ فهديناهم الآية فانهم لم يصلوا بالفعل ومع ذلك سميت دلائهم على طريق توصل هداية وأورد بعضهم على الاول قوله تعالى انك لاتهدي من أحببت فانه لا يصح أن يراد منه الدلالة على طريق توصل الى المقصود وصل بالفعل أو لم يصل لانه صلى الله عليه وسلم وجدت منه الدلالة على طريق توصل لكنه لم يصل المدلول بالفعل وأنت خير بأنه مدفوع من أصله لان مراد أهل السنة أن الهداية هي الدلالة على طريق توصل ولهذه الدلالة فردان الموصلة بالفعل وغيرها والمراد به في هذه الآية الفرد الاول لانه هو الذي يصح تسميته هذا وفي بعض التفاسير تفسير الهداية في الآية المذكورة بخلق الاهتداء فليراجع (قوله من شبه والخ) أشار بذلك الى ما روى من أن النبي صلى الله عليه وسلم سأل الرب عما يختلف فيه أصحابه فقال يا محمد أصحابك عندي كالنجوم في السماء بعضها أضوأ من بعض فن أخذ بشي مما اختلفوا فيه فهو على هدى عندي والى ما روى أيضاً من أنه صلى الله عليه وسلم قال أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم وظاهر هذين الحديثين أن الصحابة كلهم مجتهدون وهو ما جرى عليه ابن حجر في شرح الهمزية وعلمه بتوفر شروط الاجتهاد في جميعهم قال ولذلك لم يعرف ان واحدا منهم قلده غيره في مسألة من المسائل لكن رجع بعضهم ان قيمهم المقلدين والمجتهدين ثم ان بعضهم تكلم في سند الحديث الثاني حتى قال الشهاب

والله وجهه ذوى الهدى * من شبهوا بالأنجم

في شرح الشفاء انه روى من طرق كلها ضعيفة بل قال ابن حزم انه موضوع لكن نقل العارف بالله الشمراني في الميزان انه صحيح عند أهل الكشف وان كان فيه مقال فان قيل خطابه صلى الله عليه وسلم في قوله بآيهم اقتديتم اهتديتم لا يصح أن يكون للصحابة كما هو ظاهر ولا لغيرهم لعدم حضورهم حين الخطاب أجيب بأنه لغيرهم على طريق استحضارهم وفرضهم حاضرين كذا قال بعض المحققين ثم ذكر ان الشيخ تقي الدين السبكي نقل عن تاج الدين بن عطاء الله ان النبي صلى الله عليه وسلم كانت له تجليات يرى في بعضها سائر أئمة الأئمة بعده فيقول مخاطبها لهم لا تسبوا أصحابي فلو أنفق أحدكم مثلاً أحداً ذهباً ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه قال ومثله يقال في الخطاب الذي نحن بصدده اه (قوله في الاهتداء) هذا بيان للجامع بين المشبه والمشبه به وقد يقال كان مقتضى الظاهر أن يقول في الهداية لأنها وصف كل من المشبه والمشبه به فتكون هي الجامع بينهما بخلاف الاهتداء فإنه وصف للمهتدي بكل منهما كما لا يخفى وقد يجاب بما أشار له الشيخ الملوّي من أن المراد من الاهتداء كون كل منهما مهتدي به فهو مصدر المبتدئ للمفعول ولا شك انه صفة لكل منهما لا يقال الاهتداء بالصحابة أقوى من الاهتداء بالنجوم لأن الأول ينفي من الهلاك الآخر يبل ومن الديوى بخلاف الثاني فكيف تشبه الصحابة بالنجوم فيه مع أن القاعدة ان وجه الشبه يكون أقوى في المشبه به لا ناقول التشبيه انما هو باعتبار الجنس والمألوف ولا يخفى ان الاهتداء في المشبه به أقوى بهذا الاعتبار وهذا لا ينافي أنه أقوى في المشبه باعتبار آخر فليتنامل (قوله وبعد) أصل هذه الكلمة أما بعد والاصل الاصيل مهمما يكن من شيء بعد فحذف كل من مهمما ويكن ومن شيء بمعنى أن التركيب منه أن يكون هكذا ولم يثبت شيء من ذلك من أول الامر لأنه نطق به ثم حذف وأتى بأما ياب عنه فصار التركيب أما بعد كذا اشتهر ولكن التحقيق أن ما لم تنب الاعن مهمما كما يحشه بعض المحققين قال وفي كلام ابن الحاجب ما يؤيده وعليه فالاسم الذي بعدها كالعوض من الفعل كما يصرح به كلام ابن الحاجب ونصه واُتِرموا وحذف الفعل بعدها يعني أما واُتِرموا أن يقع بينهما وبين جوابها ما هو كالعوض من الفعل المحذوف ثم إن بعضهم يعبر بلفظ أما بعد وهو السنة لأنه صلى الله عليه وسلم كان يأتي به في خطبه ومراسلاته حتى رواه بعض الحفاظ عن اربعة صحابيا وبعضهم يعبر بلفظ وبعد كما هنا فيكون قد حذف أما واُتِرموا وبأية عنها قالوا وفي هذا التركيب نائبة عن أما هذا هو المشهور وقبل انهما عاطفة واما محذوفة دلالة الفاء عليها وكان السكاكي جرى عليه في المفتاح حيث قال وأما بعد فجمع بين الواو وأما لكونه ليست نائبة عنها والظرف مبنى على الضم بناء على أنه حذف المضاف اليه ونوى مقته و يصح فيه النصب على الظرفية بناء على أنه حذف المضاف اليه ونوى لفظه لكن الأشهر الأول ويستعمل هذا الظرف لازمان كثيراً كما في قولك جاء زيد بعد عمر وللمكان قليلاً كما في قولك دار زيد بعد دار عمرو والمتبادر هنا الأول وإن صح الثاني أيضاً باعتبار مكان الرقم وهل هو من معمولات الشرط أو من معمولات الجزاء احتمالان والثاني أولى لكون المعلق عليه مطلقاً فيكون المعاق أقوى في التحقق لأن المعلق على المطلق أبلغ في التحقق من المعلق على المقيد كذا قالوا والادق في توجيه الأولوية ما أفاده بعض محققى المغاربة من أن ذلك أمثل للامر بالبداية بالبسطة وما بعدها المفهوم من الاحاديث

لانه صريح في أن الشروع في التأليف بعد البدء بذلك ولا كذلك الأول ولا يتوقف به هذه العبارة الاعتدالات من نوع من الكلام الى نوع آخر وهذا هو معنى ما اشتهر من أن هذه الكلمة هي فصل الخطاب كما أجمع عليه المحققون (قوله فالمنطق الخ) أي فأقول المنطق الخ فاندفع ما يرد من أنه يجب أن يكون مضمون الجزاء متباعلي فعل الشرط ووجه الاندفاع أن مضمون الجزاء في الحقيقة الاخبار بالكون المذكور ولا نفسه ولا شك أنه مترتب على فعل الشرط نعم يرد حينئذ أنهم نصوا على أنه يجب حذف الفاء اذا كان المحذوف قولا ويجب أن هذا ليس متفقا عليه بل طريقة لبعضهم فيكون المصنف قد جرى على الطريقة الاخرى القائلة بعدم وجوب حذف الفاء كما أنه لم يرد عنهم عن جمع الهوامع للسيوطي وأشار المصنف به هذا الى مرة هذا الفن التي هي أحد المبادئ العشرة المنظومة في قول بعضهم

ان مبادئ كل فن عشرة * الحد والموضوع ثم الثمرة
وفضله ونسبة والواضع * والاسم الاستدراك حكم الشارع
مسائل والبعض بالبعض اكتفى * ومن درى الجميع طاز الشرفا

فالمنطق

فخذ هذا الفن علم يبحث فيه عن المعلومات التصورية والتصديقية من حيث انها توصل الى أمر مجهول تصوري أو تصديقي أو من حيث ما يتوقف عليه ذلك مثال البحث عن المعلومات التصورية من حيث انها توصل الى أمر مجهول تصوري البحث عن الجنس والفصل كالحيوان والناطق وهما معلومات تصوريان بأنهما اذا ركبنا على الوجه المخصوص وصل مجموعهما الى أمر مجهول تصوري كالانسان ومن حيث ما يتوقف عليه ذلك البحث عما ذكر بأنه كلي أو جزئي ذاتي أو عرضي جنس أو فصل ومثال البحث عن المعلومات التصديقية من حيث انها توصل الى أمر مجهول تصديقي البحث عن مقدمتي القياس كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث وهما معلومات تصديقيتان بأنهما اذا ركبنا على الوجه المخصوص وصل مجموعهما الى أمر مجهول تصديقي كقولنا العالم حادث ومن حيث ما يتوقف عليه ذلك توقفا قريبا لكونه من غير واسطة البحث عن كل من مقدمتي القياس بأنه قضية أو عكس قضية أو نقيض قضية أو توقفا بعيدا لكونه بواسطة توقفه على القضية البحث عما ذكر من حيث الموضوع والمحول وموضوعه المعلومات التصورية والتصديقية من حيث صحة اتصالها الى أمر مجهول تصوري أو تصديقي وثمرة ما أشار اليه المصنف من انه يعصم الذهن عن الخطأ في الفكر وقيل معرفة التأليفات الصحيحة والفسادة وقضله فوقه انه على غيره من العلوم من حيث كونه عام النفع لانه يبحث عن كل علم تصوري أو تصديقي وهذا لا ينافي ان بعض باقي العلوم يتفوقه من حيثية أخرى ونسبته للعلوم مباينته لها وواضعه ارسطو بكسر الهمزة وفتح الراء والسين وضم الطاء وهو ارسطاطاليس خلافا لمن توهم انها شخصان واسمه المنطق كما ذكره المصنف ويسمى أيضا بالميزان وعبارة العلوم وانعاسي بالمنطق لان المنطق في الاصل يطلق على الادراك وعلى القوة العاقلة وعلى النطق الذي هو التلقظ وهذا الفن به يكثر الادراك ويصيب به تتقوى القوة العاقلة وتكامل وبه تكون القدرة على النطق فلما كان له ارتباط بكل من هذه المعاني الثلاثة سمي بذلك واستمداده من العقل وحكمه الجواز على ما يأتي ومثاله القضايا النظرية الباحثة عن هيئة المعرفات والاقيسة

وما يتعلق به مما اهمل من شرح الشيخ الملوى الكبير والصغير مع زيادة (قوله للجنان)
متعلق بمحذوف حال من المبتدأ على طريقة من يجيزه كسيمويه تقديره منسوباً كما أشار إليه
الشيخ الملوى أو متعلق بقوله بعد نسبه كما قال بعضهم والمراد بالجنان الذهن المتعلق به الذى هو
العقل مجازاً أو القلب حقيقة لكن بمعنى اللطيفة الزبانية التى تسمى روحاً ونفساً لا بمعنى اللحمة
المنسوبة الشكلى أى التى شكلها كشكل الصنوبر وهو شجر ينبت فى البرية دقيق أحد
الطرفين غليظ الآخر مع نوع استدارة كقمع السكر فهذه اللحمة على شكله فهى دقيقة أحد
الطرفين غليظة الآخر مع نوع استدارة كقمع السكر كما يشاهد ذلك فى قلب الدجاجة وغيرها
(قوله نسبه) أى المنطق وقوله كالتحو أى كنسبة التحو كما قدره الشيخ الملوى ابتداءً بالمشبه
والمشبه به وقوله للسان متعلق بمحذوف حال من النحو تقديره منسوباً بناءً على جعل قوله للجنان
متعلقاً بمحذوف أو متعلق بلفظ نسبة المقدر بناءً على جعل ذلك متعلقاً بقوله نسبه وتقديره
على الأول فالمنطق حال كونه منسوباً للجنان نسبه كنسبة التحو حال كونه منسوباً للسان وعلى
الثانى فالمنطق نسبه للجنان كنسبة التحو للسان وهذا أقل تكلفة من الأول ولا يخفى أن
التشبيه انما هو فى أصل العصمة والاف المنطق يعصم الجنان عن الخطأ فى الفكر والتحو يعصم
اللسان عن الخطأ فى الكلام كما أشار لذلك بالتفريع (قوله فيعصم الخ) مقترع على التشبيه
المدكور والمراد انه يعصم عندهم اعانه وملاحظته فهو العاصم لكن بشرط المراعاة كما قاله
بعض المحققين وهو الوجه مما اشتهر من جعل العاصم نفس المراعاة والعصمة هنا معناه اللغوى
وهو مطلق الحفظ لا بمعناها الشرعى وهو الحفظ من الشئ مع استجماله وقوعه من المعصوم وهى
بهذا المعنى المختصة بالانبياء والملائكة دون الاولياء فانهم محفوظون لا معصومون ولهذا
لا يجوز سؤال العصمة كأن يقال اللهم اعصمى من المعاصى أو اللهم انى أسألك العصمة اذا أريد
المعنى الشرعى بخلاف ما اذا أريد المعنى اللغوى وقوله الافكار جمع فكر وهو كما تقدم حركة
النفس فى المعقولات افسه وترتيب أمور من معلومين ليتوصل بهما الى أمر مجهول اصطلاحاً
وقوله عن غي النظام متعلق بقوله يعصم والغى الضلال وهو ضد الهدى كما فى القاموس وغيره
سواء كان عن عمد أو عن سهو والخطأ الضلال اذا كان عن سهو وقيل اذا كان عن عمد وقيل
مطلقاً فقيه ثلاثة أقوال حكاه صاحب القاموس فعلى الاولين تكون اضافة الغى اليه
من اضافة العام للخاص كما فى شجر أراك وهى المسماة عندهم بالاضافة التى للبيان وأما على
الآخر فهى من اضافة أحد المترادفين للآخر فقط ما لبعضهم هنا (قوله وعن دقيق الفهم الخ)
الواو داخله على قوله يكشف والاضافة فى قوله دقيق الفهم من اضافة الصفة للموصوف والفهم
بمعنى المفهوم والتقدير حينئذ يكشف الغطاء عن المفهوم الدقيق وفى كلامه استعارة بالكناية
وتخييل لانه قد شبه دقيق الفهم بشئ مغطى تشبهاً مضمراً فى النفس وحذف اسم المشبه به
وأثبت شيئاً من لوازمه تخيلاً وهو الغطاء والكشف ترشيع ان كان حقيقة فى الحسيات فقط كما
مر ولا يخفى ان الغطاء بكسر القين المجهمة الستريكسر السين المهملة وأما بفتحها فالمصدر (قوله
فهاك الخ) القاء للأفصاح عن شرط محذوف والتقدير اذا أردت هذا الفن لما عجلت من ان ثمرته
كذا وكذا فهاك الخ وهاك اسم فعل بمعنى خذ كما ذكره ابن مالك فى التسهيل وذكر الزبيدي

للجنان * نسبه كالتحو للسان * فيعصم الأول كإعراب غي الخطأ * وعن دقيق الفهم يكشف الغطاء * فهاك

أنها حرف تنبيه وزاد الجوهري أنها حرف زجر أيضا كذا يؤخذ مما ذكره الشيخ الملوحي عن
المكودي وظاهره أن هالك بتمامها اسم فعل أو حرف تنبيه أو حرف زجر وهو أحد وجهين
ثانيهما وهو الراجح أن هافقط اسم الفعل أو حرف التنبيه أو حرف الزجر وأما الكاف فخرف
خطاب كما أفاده بعض المحققين (قوله من أصوله) يحتمل أن من بيانية ويحتمل أنها تبعيضية وعلى
الأول فالملين القواعد المذكورة بعد على ما ذهب إليه غير الرضى من جواز تقديم البيان على
المبين أو شئ يحذف على ما ذهب إليه الرضى من منع ذلك والتقدير فيها كشيء من أصوله وعليه
فقواعد بدل من شئ أو عطف بيان والاضافة في قوله أصوله يحتمل أن تكون بيانية ويحتمل أن
تكون على معنى من التبعيضية ويتحصل من هذا أن في من مع الاضافة احتمالات أربعة
الأول كونها بيانيتين والثاني كونها تبعيضيتين والثالث كون من بيانية والاضافة تبعيضية
والرابع العكس والمعنى على الأول نخذ قواعد هي أصول هي وهو وأورد عليه أنه يقتضى أنه لم
يترك شيئا من أصول المنطق بل ذكر جميعها في هذا النظم وليس كذلك واجيب بأنه لما كانت
هذه القواعد غالب مهمات الفن وبسببها تحقق القدرة على ادراك ما تركه كانت كأنها جميع
أصوله وعلى الثاني نخذ قواعد وتلك القواعد بعض أصول وتلك الأصول بعضه وعلى الثالث
نخذ قواعد هي أصول وتلك الأصول بعضه وعلى الرابع نخذ قواعد وتلك القواعد بعض
أصول هي وهو يحتمل كون الاضافة في قوله أصوله بيانية إن كان المنطق يطلق على الفروع
الجزئية كما يطلق على المسائل الكلية حتى يوجد ضابط الاضافة البيانية وهو أن يكون بين
المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص من وجه بحيث يجتمعان في مادة وينفرد كل منهما
في مادة أخرى كما في قولهم خاتم حديد فإن كان لا يطلق الأعلى المسائل الكلية كانت الاضافة
للبيان لانه قد وجد ضابطها حينئذ وهو أن يكون بين المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص
باطلاق بحيث يجتمعان في مادة وينفرد أحدهما فقط في مادة أخرى كما في قولهم شجر اراك
وهذا على ما هو التحقيق من التباين بين الاضافة البيانية والتي للبيان وقبل لا فرق بينهما واعلم
أن الأصول جمع أصل وهو القاعدة والضابط والقانون ألفاظ مترادفة على معنى واحد في
الاصطلاح وهو قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها كقوله هم الفاعل مرفوع
فموضوع هذه القضية الفاعل وجزئياته زيد من قام زيد وعمرو من جاء عمرو ويكر من قام يكر
ونحوها وأحكامها ثبوت الرفع وكيفية تعرف أحكامها من القضية الكلية أن تجعل الجزئ
الذي تريد معرفة حكمه موضوعا وتجعل موضوع القضية الكلية محمولا وتجعل القضية
المركبة منها صغرى ثم تجعل القضية الكلية كبرى فإذا ركبتهما قياسا خرجت النتيجة ناطقة
بحكم ذلك الجزئى فإذا قلت في المثال المذكور زيد فاعل وكل فاعل مرفوع خرجت النتيجة
قائلة زيد مرفوع وكقوله هم في هذا الفن كل كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة جنس
فموضوع هذه القضية الكلى المذكور وجزئياته حيوان وجسم ونحوها من الاجناس
وأحكامها كونها أجناسا وقد عرفت كيفية تعرف أحكامها منها فإذا قلت الحيوان كلى
مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة وكل كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة جنس
خرجت النتيجة قائلة الحيوان جنس وعلى هذا القياس (قوله قواعد) مقول به لاسم

الفعل والقواعد جمع قاعدة وقد تقدم تعريفها فتنبيه (قوله تجمع الخ) المتبادر أن الضمير
 راجع للقواعد ويحتمل أنه للمخاطب أولاً في قوله فهالك الخ والمعنى عليه تجمع بسبب تلك
 القواعد من فنونه الخ (قوله من فنونه) يحتمل أن من بيانية للفوائد المذكورة بعد أول شيء
 محذوف على الخلاف المتقدّم بين الرضى وغيره ويحتمل أنها تبعيضية والمراد بالقنون الفروع
 الجزئية المستفادة من القواعد الكلية وليس المراد بها ما هو ظاهرها من الأنواع لثلاث
 الجامع والمجموع أو السبب في الجمع ومتعلق السبب وهو المجموع على الاحتمالين في الضمير
 الذي في قوله تجمع ووجه الاتحاد حينئذ أن الأنواع هي القواعد والفوائد المجموعة هي
 الأنواع أو بعضها على الاحتمالين المذكورين في من نعم أن جعلت من ابتدائية لم يلزم الاتحاد
 لأن الفوائد المجموعة حينئذ ليست هي الأنواع حقيقة بل الفروع المبتدأة منها وعلى كون
 المراد بالقنون الفروع الجزئية تكون الإضافة في قوله فنونه من إضافة المتعلق للمتعلق أن كان
 المنطق لا يطلق الأعلى المسائل الكلية كما لا يخفى من أن الفروع الجزئية متعلقة بتلك المسائل
 المسماة بالمنطق فإن كان يطلق على الفروع الجزئية أيضاً كانت من الإضافة البيانية لأن النسبة
 حينئذ بين المتضايفين العموم والخصوص من وجه ويحتمل أنها على معنى من التبعيضية وعلى
 هذا يحصل أن في من مع الإضافة الاحتمالات الأربعة السابقة ولهذا قال بعضهم في من
 والإضافة هنا ما سبق في قوله من أصوله وهو لا يتشبه الأعلى كون المنطق يطلق على الفروع
 كما يطلق على الأصول فليست (قوله فوائد) مفعول به لقوله تجمع والفوائد جمع فائدة وهي
 لغة ما استفادته من علم أو مال ونحوهما واصطلاحاً المصلحة المترتبة على الفعل من حيث أنها
 ثمرة ونتيجته ونخرج بالحتمية المذكورة الغاية فإنها تلك المصلحة من حيث أنها في طرف الفعل
 واغرض فإنه المصلحة المذكورة من حيث أنها مطلوبة للفاعل من الفعل والعلّة الغائية فإنها
 تلك المصلحة من حيث أنها باعثة للفاعل على الفعل فالاربعة متحدة بالذات مختلفة بالاعتبار
 لكن الأولان أعظم من الآخرين مطلقاً لأنفرادهما عنهما فيما لو حفر مرید الماء فظهر له كنز
 فإنه يقال له فائدة وغاية لا غرض وعلّة غائية لأنه ليس مطلوباً من الفعل ولا باعثاً عليه وقال
 بعضهم الفائدة أيضاً أهم مطلقاً من الغاية لأنفرادها عنهما فيما لو حفر مرید الماء فظهر له كنز على
 نصف الحفر مثلاً ولم يقطع الحفر بل أعظم فإنه يقال لهذا ~~الكنز~~ فائدة لا غاية لأنه ليس في طرف
 الفعل ورد بأنه في طرف الفعل الذي انتهى بوجود الكنز وأما ما بعده ففعل جديد فتأمل
 (قوله سميته) الضمير يرجع للمؤلف المفهوم من السياق فالمسمى انما هو الاتفاق المؤلفة لكن
 باعتبار دلالة المعاني كما هو التحقيق من احتمالات سبعة أبداً السيد الجرجاني في مسمى
 الكتب حيث قال يحتمل أنه الاتفاق فقط أو المعاني فقط أو النقوش فقط أو اثنان من هذه
 الثلاثة أو مجموع الثلاثة واختار الأول لكن بقرينة ملاحظة المعاني كما عات (قوله بالسلم) مفعول
 ثانٍ لمسمى وأدخل الباء عليه لأنه يجوز تعذيبه اليه كما يجوز تعذيبه إليه بنفسه تقول سميت
 ابنى محمد وسميته محمد والسلم حقيقة فيما يتوصل به إلى أعلى إذا كان ذلك الأمر محسوساً
 بحاسة البصر والا كان مجازاً بالاستعارة التصريحية كما هنا لكن جوله هنا مجازاً بقطع النظر
 عن العلمية والانهو حقيقة لوضعه على هذا المتن بطريق النقل لا ما قيل من أنه صار حقيقة

تجمع من فنونه فوائد
 *
 سمي بالسلم

عرفية فيه فهو من الاعلام المنقولة وهي حقائق واعلم أن أسماء الكتب ومنها أسماء التراجم من قبيل علم الشخص لان المسمى بها الذي هو الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة مشخص معين ولا تارة تعدد بتعدد المحل لانه انما يشأ عن التدقيق الفلسفي وهو غير معتبر عند أرباب العربية كما حققه العصام في شرح رسالة الوضع بخلاف أسماء العلوم فانها من قبيل علم الجنس على المشهور لكن اختار بعض المحققين أنها من قبيل علم الشخص أيضا لان المسمى بها الذي هو الاحكام المخصوصة مشخص معين ولا تارة تعدد بتعدد المحل لما ذكره فليقهم (قوله المروني) بتقديم الرأى على الواو وتأخير النون عنهما كذا اشتهر لكن المروى عن المصنف المروني بتقديم النون على الواو وتأخير الرأى عنهما وهما وان كانا معني واحد وهو المزين المزخرف لكن ثانيهما أولى لكونه هو الرواية ولكونه حسنا عذبا بسبب غرابته وعدم جريانه على الالسة بخلاف أولهما وقد استشهد بعضهم على الاول بقول الشاعر حين سئل هل خط الملك أحسن أو خط ابن مقله بعد أن رأى الخطين

يخطط مولانا خطوط ابن مقله * وينظمها نظم اللاتي في السلك
فهذا عليه رونق الخط وحده * وهذا عليه رونق الخط والمالك

ورد ذلك الاستشهاد بأن المروى عن الشاعر فوري بتقديم النون على الواو وتأخير الرأى عنهما لا بتقديم الرأى على الواو وتأخير النون عنهما كما زعم المستشهد (قوله يرقى به الخ) مستأنف استئنافا يائيا فكان سائلا قال له ما وجه تسميته بالسلم فقال له يرقى به الخ والضمير يرجع للمؤلف الذي رجوع اليه الضمير في قوله تسميته وكذلك الضمير في قوله وأن يكون خالصا الخ كما يؤخذ من الشرح الصغير للشيخ الملووي ويصح رجوع ذلك للسلم المتقدم كما ذكره في الشرح الكبير لكن يتعين أن يراد به المسمى لا الاسم كما هو المراد به فيما سبق فيكون فيه استخدام لكن الاول أولى كما لا يخفى وقوله سما علم المنطق أى علم المنطق الشبيه بالسما في العلو فإضافة سما لما بعده من اضافة المشبه به للشبه لا يقال يلزم على كلام المصنف توصيل الشيء الى نفسه لان هذا المؤلف بعض المنطق وقد جعله موصلا لعلم المنطق المشتق على ذلك البعض لانا نقول لا يخفى أن هذا المؤلف الالفاظ لامعان فلا يلزم ما ذكره على تسليم انه معان فالمراد انه يرقى به لمساعدته من علم المنطق لاجتماعه الشامل له هذا ويصح أن يكون في كلامه استعارة تصريحية أو مكنية فعلى الاول يكون قد شبه المسائل الصعبة من علم المنطق بمعنى السماء يجامع عصر التناول في كل واستعار اسم المشبه به للمشبه وعلى الثانية يكون قد شبه علم المنطق بالنجم يجامع الاهتداء بكل تشبيها مضمرا في النفس وحذف اسم المشبه به وأثبت شيئا من لوازمه وهو السماء اما بقيا على معناه الحقيقي أو مستعارا للمسائل الصعبة وعلى كل من هذه الوجوه يكون قوله يرقى ترشيعا قابلا (قوله والله أرجو) اللفظ الشريف منصوب على التعظيم هكذا الادب ولا يقال انه منصوب على المفعولية مع أنه الواقع لما فيه من الاخلال بالادب وانما قدمه لإفادة الحصر فكانه قال وأرجو الله لا غيره والرجاء بالمدح كالرجوع على وزن الضرب والرجاوة على وزن السعادة معناه الامل مع الاخذ في الاسباب بخلاف الطمع فانه الامل وان لم يكن مع الاخذ في الاسباب فكل رجاء طمع ولا عكس وقد يخص الطمع بما لم يكن مع الاخذ في الاسباب فيكون مباينا للرجاء وقد

المروني * يرقى به سما علم المنطق * والله أرجو

يطلق الرجاء على الخوف ومنه قوله تعالى وارجوا اليوم الاخر أي خافوه وقوله تعالى مالكم لا ترجون لله وقارا أي لا تتخافون عظمة الله تعالى وأما بالقصر فهو الناحية كما في المختار (قوله أن يكون خالصا) أي من المكدرات التي تحبط العمل كعب الظهور والشهوة والمحمدة وحيث كان المراد ما ذكر صدق ذلك بكل من المراتب الثلاثة التي ذكرها للعبادة الخالصة من الطرمة وهي أن تعبد الله طلبا للثواب وهربا من العقاب وهذه أدناها وأن تعبدته تعالى لتتشفق بعبادته والنسبة اليه وهذه أعلى من التي قبلها وأن تعبدته تعالى لكونه الهك وأنت عبده وهذه أعلاها كما ذكره المناوي وأما إذا كان المراد أن يكون خالصا من موانع الكمال الأعلى كان من المرتبة الأخيرة عينا فليأتل (قوله لوجهه الكريم) اعلم انه اذا ورد في كتاب أو سنة ما يوهم انه تعالى له وجه أريد أن يفحو ذلك فلا بد من تأويله بمعنى صرفه عن ظاهره وهذا محل وفاق من السلف والخلف غاية الامر انهم اختلفوا في تعيين المعنى المراد فالسلف لا يعينونه بل يفوضونه اليه تعالى فيقولون في نحو قوله تعالى ويبقى وجه ربك وقوله تعالى يد الله فوق أيديهم ليس له وجه كوجهنا ولا يد كيدنا ولا يعلم المراد من ذلك الا الله تعالى والخلف يعينونه فيقولون فيما ذكر ليس له وجه كوجهنا ولا يد كيدنا والمراد من الوجه الذات ومن اليد القدرة وهذا هو المراد من قول صاحب الجوهرية

وكل نص أو وهم التشبيها * أولا وفوض ورم تنزيها

كما يؤخذ من شرحها للشيخ عبد السلام وان كان المتبادر من البيت المذكور خلافه (قوله ليس خالصا) يطلق الخالص في الاصل على احدى شفتي البعير ونحوه الناقصة عن أخذتها كما يستفاد من المختار ثم أطلق على الناقص مجازا من سلا ما بمرتبة وهو الاقرب أو بمرتبتين أو مجازا بالاستعارة ويبان ذلك أنه اذا لوحظ أن العلاقة الاطلاق والتقييد ونقل عن المعنى الاصل الى مطلق الناقص واستعمل في الناقص المعنوي لكونه فردا من ذلك المطلق فهو مجاز من سلا بمرتبة واذا لوحظ أن العلاقة ماذكر ونقل عن المعنى الاصل الى مطلق الناقص ثم نقل عنه الى الناقص المعنوي فهو مجاز من سلا بمرتبتين واذا لوحظ أن العلاقة المشابهة كان مجازا بالاستعارة ثم ان كان المراد أن لا يكون ناقصا بسبب قصد الظهور والمحمدة ونحو ذلك كان ماذكرنا كيد القول أن يكون خالص الوجه الكريم وان كان المراد أن لا يكون ناقصا في النفع بحيث يكون مطروحا في زوايا الاهمال لا ينتفع به كان قوله وأن يكون نافعا لوضيحه ذلك وان كان المراد أن لا يكون ناقصا بحيث لا يتم بأن يعوقه عائق من اكماله كان ذلك مغايرا لما قبله وما بعده لكن فيه نوع بعد فليفهم (قوله وأن يكون الخ) معطوف على قوله أن يكون خالصا الخ وقوله نافعا للمبتدى أي بطريق الاصل في وضعه فلا ينافي أن يكون نافعا لغير المبتدى من المتوسط والمنتهى أيضا بمرجعة أو نحوها ولا يخفى ان الجار والمجرور متعلق بقوله نافعا ولا ينافي ذلك جعلهم اللام زائدة لتقوية العامل الذي هو نافعا للضعف بالقرعينة عن الفعل في العمل لان زيادتها غير محضة فلما لم تكن زيادتها محضة جوزوا تعلقها كما هو مصرح به في محله والمراد من المبتدى هنا الاخذ في صغار العلم وقد أجاب الله دعاء المؤلف بذلك كما هو مشاهد فانه كان حجاب الدعوة كما نقله بعضهم عن العلامة الموصي رضى الله عنهم أجمعين (قوله به الى

ان يكون خالصا * وجهها الكريم ليس خالصا * وان يكون ناقصا للمبتدى * به الى

المطلوبات يهتدى) ذكر هذا بعد ما قبله من ذكر اللازم بعد المزمع أو تخصيص بعد تعميم لان
النفع أعم من أن يكون بذلك أو بغيره

• (فصل) * هو في اللغة الحاجز بين الشيئين وفي الاصطلاح الالفاظ المخصوصة المدالة على المعاني
المخصوصة كسائر أسماء التراجيم كما علم بمما تر وقوله في جواز الاشتغال به أى في دال ذلك
والظرفية حيث نذكر من ظرفية الخاص في العمارة لان الفصل خاص بالالفاظ التي ذكرها المصنف
والدال عام له اول الالفاظ التي ذكرها غيره ويحتمل غير ذلك فان قيل كما ذكر المصنف القول بجواز
الاشتغال به ذكر القول بتحريمه والقول بانبعثه في الترجمة قصورا جيب بأنه من باب الترجمة
لشيء والزيادة عليه وذلك غير معيب عندهم أو أن في الترجمة حذفاً والتقدير في جواز الاشتغال
به وتحريمه وانبعثه كما أشار له الشيخ الملقى في شرحه الكبير وعلم أن علم المتعلق قسمان أحدهما
ما هو خال عن ضلالات الفلاسفة المذكورة وغيرها كالمدكور في هذا المتن ومختصر السنوسي
وابن عويج ومختصر ابن عرفة وتأليف الكاتبي والحنفي والسعد وغيرهم من المتأخرين
وهذا القسم لا خلاف في جواز الاشتغال به بل هو فرض كفاية على أهل كل إقليم لانه يتوقف
عليه رد الشكوك في علم الكلام وهو فرض كفاية وما يتوقف عليه فرض الكفاية يكون فرض
كفاية ومحل ذلك اذا لم يستغن عنه بجموده الذهن وصحة الطبع كما صرح به السنوسي في شرح
مختصره وابن يعقوب وغيرهما ولذلك لم يحتج اليه الصحابة والتابعون والائمة المجتهدون وأصحابهم
وثانيهما ما ليس خاليا عن تلك الضلالات كالمدكور في كتب المقتدمين وهذا القسم هو الذي
فيه الخلاف اذا تم هذا علمت أنه يتعين حل كلام المصنف على هذا القسم وحينئذ يرد عليه أنه
اذا لم يكن في القسم الاول الذي منه ما في هذا النظم خلاف وانما الخلاف في القسم الثاني كان
ينبغي له أن لا يذكر هذا الخلاف المتعلق بالقسم الثاني وانما يذكر حكم القسم الاول وأجيب بأن
المصنف قصد أولاً بيان حكم القسم الاول فجزء ذلك القصد الى ذكر حكم القسم الثاني فترجم له
وبين الخلاف فيه ونوقش هذا الجواب بأنه يلزم عليه أنه ترك ما قصده مع أنه أهم مما ذكره اللهم
الا أن يقال انه ذكره ضمناً لانه بين أن الاصح جواز القسم الثاني لكامل القرينة مما رتب السنة
والكتاب بخلاف غيره لعدم الامن عليه من ضلالات الفلاسفة ولا ينبغي أن هذا يتضمن جواز
القسم الاول مطلقاً لعدم المحذور المذكور فليتأمل (قوله والخلاف) أى الاختلاف فالخلاف
اسم مصدر بمعنى الاختلاف وقوله في جواز الاشتغال به أى وفي عدمه فنبه اكتفاء والضمير
عائد له لم المنطق لكن بمعنى القسم الثاني منه لان كلام المصنف محمول عليه كما علم بمما تر (قوله
على ثلاثة أقوال) أى كائن عليهما من كينونة المتعلق على المتعلق لما هو ظاهر من أن الخلاف بمعنى
الاختلاف متعلق بالاقتوال الثلاثة ويتعين قراءة ثلاثة بالتنوين وحينئذ يكون قوله أقوال بدلاً
من ثلاثة ولا يجوز ترك التنوين على أن يدخل في البيت الشكل الذي هو اجتماع الخمين والكف
والاول هو سقوط الثاني الساكن والثاني هو سقوط السابع الساكن لان ذلك انما يكون في
مستقع لن ذى الوند المفروق لافي مستقعلن ذى الوند المجموع كما هو في بحر الرجز الذي منه هذا
النظم فلا يدخل الشكل كما هو مقرر في محله (قوله فابن الصلاح الخ) أى اذا أردت بيان ذلك
فابن الصلاح الخ وهو حافظ الفقيه الورع الزاهد العارف بالتفسير والاصول والنحو الكردي

المطلوبات يهتدى * (فصل في جواز الاشتغال به) وانظروا في جواز الاشتغال * به على ثلاثة أقوال فابن الصلاح

الاصل نزيل دمشق تقي الدين أبو عمرو وعثمان بن الصلاح عبد الرحمن تقيهم على والده الصلاح
 شيخ بلاده في حياته ثم رحل سنة تسع وسبعين وخمسائة أفاده الملو في كبره مع زيادة من شرح
 النخبة (قوله والنواوي) هو الامام المشهور ومجيب الدين صاحب التصانيف المشهورة المباركة
 وهو منسوب الى نوى قرية من قرى الشام من عمل دمشق فما قاله سيدي سعيد من انه اقرية من
 قرى مصر سبق قلم وكان القياس في النسبة اليها نواوي كما يقال في النسبة الى فتى فتوى قوله
 النواوي على غير قياس وقال سيدي سعيد ان زيادة الالف في نواوي اما لضرورة الوزن أو
 للاشباع كما قالوا السخاوي في النسبة الى سخا وقد ناقشه الشيخ الملو في كبره بأن الاشباع
 سماعي لا قياسي والاشباع كل حركة وبان هذا ليس من ضرورة الشعر أى ليس من ضرورته
 القياسية بمعنى أنه ليس من الامور التي يجوز للشاعر باطراد ارتكابها عند الضرورة كصرف
 ما لا ينصرف ومنع صرف ما ينصرف وهذا المقصود وقصر الممدود وان كان من ضرورته
 السماعية بمعنى انه من الامور التي لا يجوز للشاعر باطراد ارتكابها عند الضرورة وان وقع في
 بعض اشعار العرب للضرورة شذوذها فهو موقوف على السماع هذا مراده وان توقف بعضهم في
 قوله بأن هذا ليس من ضرورة الشعر حيث قال انظر ما وجهه ثم قال بل الظاهر أنه من ضرورة
 الشعر اه فليأتكم (قوله حرما) أى حرما الاشتغال به ووافقهم ما على ذلك كثير من العلماء قال
 بعضهم ووجه تحريم هؤلاء الاشتغال به انه يشتغل به اليهود والنصارى ورد بأنه يلزم هذا القائل
 تحريم الطب والتجويل والاكل والشرب وغيرهما الاشتغال اليهود والنصارى بذلك فالاحسن
 أن يقال وجه تحريمهم الاشتغال به انه حيث كان مخلوطا بضلالات الفلاسفة يخشى على
 الشخص اذا اشتغل به أن يتمكن من قلبه بعض العقائد الزائفة كما وقع ذلك للمعتزلة كذا يؤخذ
 من كلام الشيخ الملو وقدير عليه ان هذا الوجه لا يظهر فمن كان كامل القرينة ممارس السنة
 والكتاب وقد يجاب بأنهم التزموا ذلك حتى بالنسبة لمن كان كذلك وان لم يظهر فيه ما ذكره
 للباب ودرأ للمفسدة فليراجع (قوله وقال قوم) هم الغزالي ومن تبعه كما يعلم من شرح المصنف
 وقوله ينبغي أن يعلم طرق فيه الشيخ الملو احتمال الوجوب والندب حيث قال وقوله ينبغي
 يحتمل ان يكون بمعنى يجب كفاية ويحتمل ان يكون بمعنى يستحب اه لكن المصنف جزم بحمله
 على الاستحباب حيث قال واستحب الغزالي ومن تبعه وفي كلام بعضهم أن لفظة ينبغي حقيقة
 في الاستحباب مجاز في الوجوب وايضا في كلام ابن يعقوب ان الغزالي لم يجزم له من فروض
 الكفاية واما ما قاله من أن من لا معرفة له بعلم المنطق لا يؤتى بعلمه فعمول على أن المراد انه لا يؤتى
 بعلمه الوثوق التام وهو محمول أيضا على من لم يستغن عنه بجودة الذهن وصحة الطبع كما يؤخذ
 من كلام ابن يعقوب وما يروى من انه رجع الى تحريمه فلم يثبت اه ملخصا من كلام بعض المحققين
 (قوله والقوله المشهورة) أى بسبب كثرة قائلها وقوله الصحيحة أى بسبب قوة دليلها فان قيل
 هذا يقتضى أن كلام القولين السابقين غير مشهور وليس كذلك أجيب بأن الذى اختصت به
 هذه القولة مجموع الوصفين المذكورين وحينئذ فلا ينافي شهرة القولين الاقربين أيضا لكثرة
 قائلهم ما (قوله جواز الخ) من المعالوم أن الجواز كون الشئ بحيث يستوى نسبتا الفعل
 والترك اليه وهو بهذا المعنى لا يلائم قوله ليهتدى به الى الصواب لانه يقتضى أن نسبة القول

والنواوي حرما * وقال قوم ينبغي أن يعلم * والقوله المشهورة الصحيحة * جواز

اليه أريج ولذلك قال بعضهم ما معناه انه أراد بالجواز كونه مأذونا فيه شرعا وحيثئذ يكون
محتلا للوجوب والنسب ومعلوم أن محله ما لم يستغن عنه كما تقدم (قوله لكامل القريجه) أي
لشخص كامل القريجه واعلم أن القريجه في الاصل أول مستنبط من الماء نقلت الى أول مستنبط
من العلم أو الى المستنبط منه مطلقا أي وان لم يكن أولا اما بالاستعارة أو المجاز المرسل ثم نقلت
للعقل اما بالاستعارة أو المجاز المرسل ويحصل من هذا انه يحتمل أن يكون التجوزان
المذكوران من المجاز بالاستعارة وأن يكونا من المجاز المرسل وأن يكون الاول من المجاز
بالاستعارة والثاني من المجاز المرسل وأن يكون الاول من المجاز المرسل والثاني من المجاز
بالاستعارة وتقرير الاحتمال الاول أن يقال شبه أول مستنبط من العلم أو المستنبط منه مطلقا
بأول مستنبط من الماء بجامع الحياة في كل وان كانت الحياة في المشبه للروح وفي المشبه به
للجسم واستعير لفظ المشبه به وهو لفظ القريجه للمشبه ثم شبه العقل بالمعنى المنقول اليه بتنزيله
منزلة المعنى الحقيقي بالنسبة للمعنى المجوز اليه بعد بجامع الاتقاع والاهتداء بكل واستعير لفظ
المشبه به وهو لفظ القريجه للمشبه وتقرير الاحتمال الثاني أن يقال نقل لفظ القريجه من أول
مستنبط من الماء الى أول مستنبط من العلم أو الى المستنبط منه مطلقا مجازا مرسل اما عبرة
أو بآثاره للعلاقة في ذلك دائرة بين الاطلاق والتقييد ثم نقل الى العقل مجازا مرسل من
اطلاق اسم الشيء على آتاه وان شئت قلت من اطلاق اسم المسبب على سببه وتقرير الاحتمالين
الاخيرين واضح مما مر وبعد هذا قد صارت القريجه حقيقة عرفية في العقل لهجر المعنى الاصل
الاول والثاني بحيث اذا أطلقت انصرفت الى العقل لا الى المعنى الاصل الاول أو الثاني حتى
اذا أريد أحدهما كان بطريق المجاز العرفي فلا بد عليه من قرينة فليفهم (قوله محاسن
السنة والكتاب) أي من اولها وامتدادها وما بحيث عرف العقائد الحقة من العقائد الباطلة
هذا هو المراد وليس المراد بمحاسنها من اولها وامتدادها وما بحيث عرف ما يتعلق به من
لغات وأسباب نزول وناسخ ومنسوخ وغير ذلك لان هذا انما يحتاج اليه المجتهد المطلق كما قاله ابن
يعقوب واحترزا منصف بالتقييد بكامل القريجه عن ناقصها وبمحاسن السنة والكتاب عن
لم يحارسها فلا يجوز لكل منهما الاشتغال به أعني بالقسم الثاني من هذا الفن الذي هو المخلوط
بضلالات الفلاسفة ومثل هذا القسم في هذا التفصيل كتب علم الكلام المشتملة على تحليلات
منها كالمطالع والطوالع والمواقف والمقاصد فيجوز الاشتغال بها لكامل القريجه محاسن
السنة والكتاب بحيث عرف العقائد الحقة من العقائد الباطلة دون غيره فلا يجوز له الاشتغال
بها الثلاث يمكن من قلبه بعض العقائد الوهمية كما وقع للمعتزلة فانه تمكن من قلبهم بعض تلك
العقائد كاعتقادهم ان الله لا يرى له وهمهم أنه لا يرى الا ما كان جسم أو قائما به وببواعي ذلك
قياسا صورته هكذا الله ليس بجسم ولا قائم به وكل ما كان كذلك لا يرى تخرج النتيجة فأنه الله
لا يرى ونحن نبطل ذلك القياس بنقض كبراهم لحكم العقل بأن ما كان موجودا يصح أن يرى
وان لم يكن جسما ولا قائما به ونبنى على ذلك قياسا فأن الله موجود وكل موجود يصح أن يرى
تخرج النتيجة فأنه الله يصح أن يرى وهو الحق والله الموفق (قوله ليهتدى به الى الصواب)
علة لقوله بجواز الخ وقد تقدم ما فيه ولا يخفى أن الصواب ضد الخطأ نسأل الله التوفيق

للصواب والنجاة يوم الحشر والحساب والقوز بحجة سيدنا محمد خير أولى الألباب

* (أنواع العلم الحادث) *

أى التى هى أربعة كما يعلم من استقصاء كلامه وذلك لأن العلم إما تصورى وإما تصديق وكل منهما إما ضرورى وإما نظرى وتعرض المصنف لتنوع العلم ولم يتعرض لحده لما فيه من الخلاف حتى قال إمام الحرمين لا يحدثه عذره وقال الإمام الرازى لا يحدثه كونه ضرورياً لكن المختار أنه يحدثه بعض الأصحابين بأنه أدراك النسبة التصديقية وليس مراداً هنا وإنما المراد به مطلق الإدراك بدليل التقسيم الآتى واختراجه قوله الحادث عن علمه تعالى إشعاراً بأنه لا يتصف بكونه تصورياً أو تصديقياً ولا بكونه نظرياً أو ضرورياً لأن كلامه من التصورى والتصديق مفسر بالإدراك وهو وصول النفس إلى تمام المعنى وذلك من خواص الأجسام فى وصف علمه تعالى بذلك إيهام أن له تعالى جسمًا ونفسًا تنطبع فيها صورة المعلومات ولهذا يتنوع إطلاق ذلك ولو أريد به معنى صحيح كان يراد بالتصورى فى حقه تعالى علمه بما يسمى العلم به بالنسبة إلى التصورى وهو المفرد كزيد والتصديق فى حقه تعالى علمه بما يسمى العلم به بالنسبة إلى التصديق وهو النسبة كنسبة القيام لزيد ولأن النظرى مفسر بما يحصل عن نظر واستدلال وهو يقتضى الحدوث لكونه مسبوقاً بالنظر والاستدلال وأما الضرورى فهو وإن كان معناه أعنى ما لم يحصل عن نظر واستدلال صحيحاً فى حقه تعالى لكن إطلاقه على علمه تعالى فيه إيهام مقارنة للضرورة لإطلاق الضرورى على ما اقتضته الضرورة وذلك مستحيل فى حقه تعالى فإن قيل لا حاجة لزيادة المصنف هذا القيد نظراً وحسب علمه تعالى بالمفرد الأنواع لانه لا أنواع له أجب بأن المصنف قيد بذلك ليخرج علمه تعالى حتى على قول بعض أكابر أهل السنة أن علمه تعالى يتعدد بتعدد العلوم وفيه أن هذا يقتضى أن القائل بذلك يقول بأن تعدد العلم بتعدد العلوم تعدد بالأنواع وليس كذلك بل يقول بأن تعدده بذلك تعدد بالشخص فيما يظهر فالأولى الجواب بأن المصنف أراد الإيضاح فزاد القيد المذكور نصراً بحال المقصود لاسيما بالنسبة لمن لم يعلم عدم تنوع علمه تعالى فليأتكم (قوله أدراك مفرد الخ) المراد بأدراك المفرد الإدراك الذى لم يتعلق بالنسبة الخارجية على وجه الأذعان بأن لم يتعلق بنسبة أصلاً وذلك إدراك الموضوع وحده وإدراك المحمول وحده وإدراكهما دون النسبة بينهما أو يتعلق بنسبة غير خارجية وذلك إدراك النسبة الكلامية التى هى ثبوت المحمول للموضوع على وجه الإثبات فى القضية الموجبة وعلى وجه النفي فى القضية السالبة سواء كانت انشائية أو خبرية وإدراك النسبة الإضافية كالنسبة فى قولك زيد بن عمرو وهى بنوة زيد لعمر وإدراك النسبة التقييدية كالنسبة فى قولك حيوان ناطق وهى كون الناطق صفة للأول أو يتعلق بنسبة خارجية لأعلى وجه الأذعان بأن لم يكن قابلاً ومسلماً لها على ما يأتى فى تفسير الأذعان فكل ما ذكر داخل فى تعريف التصورى وقد أبلغ بعضهم صورته إلى خمس وعشرين صورة فلترجع (قوله تصورى علم) أى علم بالتصورى بمعنى أنه سمى به ولا يخفى أن التصورى بهذا المعنى قسم من العلم وإما بمعنى حصول صورة الشئ فى النفس فهو مرادف للعلم الشامل للتصورى بذلك المعنى والتصديق فتحصل أن التصورى استعمالاً كما قاله فى شرح الشمسية أحدهما استعماله فى المعنى الأخص وهو الذى ذكره المصنف والثانى استعماله فى المعنى الأعم

* (أنواع العلم الحادث) *
أدراك مفرد تصور علم *

وهو ما تقدم فلا تغفل (قوله ودرك نسبة تصديق الخ) الدرك اسم مصدر بمعنى الادراك
وقد علمت محامران النسبة الكلامية هي ثبوت المحول للموضوع على وجه الاثبات أو
على وجه النفي بخلاف النسبة الخارجية فانها وقوع ذلك الثبوت أو عدم وقوعه وقد تقدم
ان ادراك النسبة الكلامية يسمى تصورا ومن هذا تعلم أن كلام المصنف محمول على النسبة
الخارجية لان ادراكها هو الذي يسمى تصديقا وهذا أولى مما صنعه الشيخ الملوى من حمل
كلام المصنف على النسبة الكلامية مع تقدير مضاف حيث قال اي وادراك وقوع نسبة الخ
وحمل تسمية ادراك هذه النسبة تصديقا اذا كان على وجه الاذعان بحيث يطلق عليه اسم
التسليم والقبول كما قاله الخبيص في شرح التهذيب ونقله عن العضد والسعد والسيد وهذا
ما ارتضاه الشيخ الملوى وجعله التحقيق ونقل يس في حاشيته على الخبيص عن العصام أن
الاذعان الاعتقاد سواء كان راجحا وهو الظن أو جازما غير مطابق وهو الجهل المركب أو مطابقا
راسخا لا يعرض له الزوال بتشكيك المشكك وهو اليقين أو غير الراسخ وهو التقليد وفي كلام
غير واحد أن الاذعان عند المناطقة بمعنى الادراك وعند المتكلمين بمعنى التسليم والقبول
ورجحه كثير من الاشياخ كذا قال بعض المحققين لكن الذي قاله شيخنا ان المرضى هو الاول
فليراجع وليحزر (قوله بتصديق وسم) أي علم بالتصديق بمعنى انه سمي بذلك والمتبادر من كلام
المصنف أن التصديق اسم لذلك الادراك وحده وهو مذهب الحنكاء وهو الراجح وذهب الامام
الرازي الى أنه اسم له مع الادراكات الثلاثة قبله أعنى ادراك الموضوع وادراك المحول
وادراك النسبة الكلامية فهي عنده معتبرة في التصديق على وجه الشطرية بخلافها على الاول
فانها معتبرة فيه على وجه الشرطية وانما سمي ذلك تصديقا لان التصديق لغة النسبة الى
الصدق والخبر وان احقل الصدق والكذب لكن مدلوله الصدق ليس الاو اما الكذب
فاحتمال عقلي كما صرح به السعد (قوله وقدم الاول الخ) أي وببإصناعها كما صرح به
المصنف في شرحه واذا كان كذلك فالاولى قراءة الفعل في عبارته بصيغة الامر ليفيد ذلك وان
صح قراءته بصيغة الماضي المبني للجهول على أن المعنى أن العلماء قدموه والمراد أنه يجب تقديم
ما يتعلق بالتصور على ما يتعلق بالتصديق (قوله عند الوضع) أي في الكتابة أو في التعليم أو في
التعلم أو نحو ذلك (قوله لانه مقدم بالطبع) أي وكل ما كان مقدما بالطبع يناسب أن يقدم
في الوضع ليناسب الوضع الطبع وهذا أحد أنواع التقديم الخمسة المنظومة في قول بعضهم

وخسة أنواع التقديم يافى * أقربها بيت من الشعر واعترف

تقدم طبع والزمان وعلة * ورتبة أيضا والتقدم للشرف

وقوله وخسة أنواع التقديم يقرأ بدرجة الهمزة وكذا قوله ورتبة أيضا كما لا يخفى على من له الملم
بفن العروض وضابط الاول أن يكون المقدم بحيث يحتاج اليه المؤخر من غير أن يكون علة فيه
كالواحد بالنسبة للآخرين وكذلك التصور بالنسبة للتصديق وضابط الثالث أن يكون المقدم
بحيث يحتاج اليه المؤخر مع كونه علة فيه كحركة الاصبع بالنسبة لحركة الخاتم فانها مقدمة عليها
وهي علة فيها لكن تقدمها عليها انما هو في التعقل والافهم ما في الوجود الخارجى متقاربان
وضابط كل من الثانى والرابع والخامس ظاهر ومثال الثانى تقدم الاب على الابن ومثال الرابع

ودرك نسبة تصديق وسم * وقدم الاول عند الوضع * لانه مقدم بالطبع

تقدم الامام على المأموم وعبر بعضهم عن هذا النوع بالتقدم بالمكان ومثله كذلك ومثال الخامس تقدم العالم على الجاهل واعلم أن التصديق انما يتوقف على تصور يناسبه فاذا رأيت شجرا من بعد صبح أن تصحكم عليه بأنه شاغل فراغالانه قد وجد التصور الذي يناسبه وهو تصويره بكونه جسما ولا يتوقف على أن تتصور أنه انسان أو فرس مثلا نعم لو أردت أن تصحكم عليه بأنه منقول مثلا لم يبلغ لك ذلك حتى تتصور ما ذكر أفاده الشيخ المولى في شرحه الكبير مع زيادة (قوله والنظري الخ) باسكان الياء للوزن وغرض المصنف بذلك تعريف كل من النظري والضروري اللذين هما قسمان للعلم الشامل لكل من التصور والتصديق فيحصل من ذلك أربعة أقسام كما مر هذا هو الرابع ووراء ثلاثة أقوال أحدها ما قاله الفخر من أن التصور ضروري ليس الا وأن التصديق ينقسم الى نظري والى ضروري ثانياً لأن العلم كله ضروري ثالثها أنه نظري أفاده الشيخ المولى وقد ذكر توجيه هذه الاقوال مع بيان أن الخلاف لفظي في شرحه الكبير فليراجع (قوله ما احتاج) أي ادراك احتياج سواء كان ذلك الادراك تصوريا أو تصديقا كما علمت وقوله للتأمل أي للفكر والنظر ~~الذي~~ لا بالمعنى الاصطلاحي الذي هو خصوص ترتيب أمرين معلومين ليتوصل بهما الى أمر مجهول تصوري أو تصديقي والالكان تعريف النظري غير جامع وتعريف الضروري غير مانع لعدم شمول الاول لما احتاج الى الاستقراء الذي هو تنبؤ أخر اذا المحكوم عليه كافي قواهم كل حيوان يحرك فكذلك الاسفل عند المضغ ولما احتاج الى التمثيل الذي هو القياس الاصولي كافي قول الامام الشافعي رضي الله عنه النبيذ حرام كالنوم مع شمول الثاني لذلك ولهذا قال الشيخ المولى يجب أن يعنوا بالنظري في هذا المقام ما هو اعلم من القياس ولو احقه أي بأن يردوا به ما يوصل الى المجهول من تعريف أو قياس أو استقراء أو تمثيل لا ما يخص التعريف والقياس كما قد يتوهم من التعبير بالنظري فان المتبادر أنه منسوب للنظر الاصطلاحي فقط وليس كذلك بل هو منسوب للنظر بمعنى يتم الاصطلاح وما لحق ببعض أنواعه من الاستقراء والتمثيل فليتأمل (قوله وعكسه) أي عكس النظري والمراد بالعكس هنا المعنى اللغوي الذي هو مطلق المخالف للمعنى الاصطلاحي الذي هو قلب جزأي القضية كما سيأتي فالضروري هو ما لا يحتاج لتأمل أي نظره وفكره بالمعنى المتقدم ولا يخفى أنه يدخل في تعريف الضروري بما ذكره القضايا الاولييات والحدسيات والتجربيات أما الاولى فهي القضايا التي لا يتوقف التصديق بها على شيء أصلا بل تصدق النفس بها من أول وهلة أعني بمجرد الالتفات اليها ولذلك نسبت الى الاول كقولهم الكل أعظم من الجزء والواحد نصف الاثنين وأما الثانية فهي التي يتوقف التصديق بها على حدس وتخمين كقولهم نور القمر مستفاد من نور الشمس وأما الثالثة فهي التي يتوقف التصديق بها على تجربة كقولهم السموم يئامسهلة للصقرا التي هي احدى الطوائع الاربع واعلم دخلت هذه والتي قبلها في تعريف الضروري لان كلا منهما وان توقف على حدس أو تجربة لم يتوقف على تأمل ولا على نظر (قوله هو الضروري) ويراد به البديهي على القول بأنه ما لا يحتاج الى نظر واستدلال وأما على القول بأنه ما لا يحتاج الى شيء أصلا فيكون أخص منه لانفراد الضروري على هذا بالحدسيات والتجربيات لتوقفهما على الحدس والتجربة واعلم أن الضروري كما يستعمل في مقابلة النظري ويشتر بينهما كما هنا

يستعمل في مقابلة الاكتساب ويقسم عالم يكن للعبد فيه اكتساب وهو بهذا المعنى أخص منه
بالمعنى الاول لان مراده في العلم الحاصل بالابصار المقصود بمن كان مغمضا عينيه ففتحها مقصودا
فانه ضروري على الاول دون الثاني لانه مكتسب للعبد يفتح عينيه افاده الملوي في كبره (قوله
الجلي) أي الواضح وهو وصف كاشف للضروري (قوله وما به الخ) أي والذي أوشى توصل به
الى تصور الخ فالاسم موصول أو مذكورة موصوفة وقوله وصل بمعنى توصل صلة أو صفة لما وكل
من قوله به وقوله الى بصورة ملقى بقوله وصل وهو على صيغة المبني للمفعول وذلك كقولك في
تعريف الانسان حيوان باطى فانه توصل به الى تصور الانسان (قوله يدعى بقول شارح) أي
يسمى بذلك ويسمى أيضا معترفا وتعريفنا والقول بمعنى المقول فهو مجاز مرسل علاقته التماق
وكذا التعريف بمعنى المعترف به بفتح الراء واسناد الشرح اليه في قولهم شارح مجاز عقلي من
اسناد الشيء الى آله وكذا اسناد التعريف اليه في قولهم معرف بكسر الراء وهذا كله بقطع
النظر عن العلمية والافلا تجوز أصلا لان الاعلام المنقولة من باب الحقيقة كما مر ووجه تسمية
ذلك قولنا شارحاً في الاغلب مركب والقول عندهم يرادف المركب مع كونه يشرح المساهبة
اما بالكنه والحقيقة واما بالوجه والاعتبار كما يعلم مما سيأتى (قوله فلتبذل) اي فلتجتهد في
البحث عما يحتاج اليه من ذلك أو فلتتأمل ويحتمل على بعد أن يكون من الابتغال المأخوذ من
بهم أي خلاه مع رأيه كما يؤخذ من القاموس والخنار وعاميه فامعنى فلتبذل المناطقة مع
رأيهم لا تعرض عليهم بل سلم لهم وعلى كل حال فهو تكمله للبيت (قوله وبالتصديق الخ) أي
والذي أوشى توصل به الخ ففيه ما تقدم وذلك كقولك في الاستدلال على أن العالم حادث العالم
متغير وكل متغير حادث فانه توصل به الى التصديق بنسبة الحدوث للعالم (قوله بحجة يعرف)
المراد أنه يسمى بحجة وانما يسمى بذلك لان من تمسك به حج خصمه وغلبه (قوله عند العقلا) أي فيه
للعهد والمعهود أرباب هذا الفن وبهذا يدفع ما قد يقال ان العوام لا يعرفون ان الموصل
للتصديق يسمى حجة مع أنهم عقلاء كذا يستفاد من كلام الشيخ الملوي الا أنه قال بعد ان فسر العقلا
بارباب هذا الفن وأل في العقلا للكمال وناقشه بعض المحققين بأنه يقتضى ان أرباب غير هذا
الفن ليسوا كاملين في العقل قال وعمومه ظاهر الفساد اه

* (أنواع الدلالة الوضعية) *

اعلم ان الدلالة تطلق بالاشتراك على معنيين أحدهما كون امر بحيث يفهم منه امر آخر وان لم
يفهم منه بالفعل والمراد بالامر الاول الدال والثاني المدلول واعترض هذا التعريف كما ذكره
سيدى سعيد بأن الحيات تجتنب في التعاريف لانها لا تتدل على الحصول وانما تتدل على القابلية
قال بعض المحققين والبحث فيه مجال اه ولعل وجهه ان محل اجتنابها ما لم يكن المدار على
القابلية كما هنا ثانياً فافهم امر من امر أي فهمه منه بالفعل فهو أخص مما قبله والمراد بالامر
الاول المدلول والثاني الدال على عكس ما قبله والتعبير بالفهم من المسامحات التي لا يلتبس بها
المقصود كما نقله عبيد الحكيم عن السيد قال اذلا اشتباه في ان الدلالة صفة الامر الدال والفهم
صفة الفاهم وكانهم نهوا بهذا التسامح على أن الثمرة المقصودة هي الفهم اه يتصرف وينبني على
المعنيين المذكورين أن الامر قبل حصول الفهم منه بالفعل يقال له دال حقيقة على الاول

الجلي

* وما به الى تصور وصل

* يدعى بقول شارح فلتبذل

*

وما التصديق به توصلا

*

بحجة يعرف عند العقلا

*

(أنواع الدلالة الوضعية) *

دون الثاني ولا بد في الدلالة عند أهل هذا الفن من اطرادها ولهذا قال السيد الدلالة المعتمدة
 في هذا الفن ما كانت كلمة وأما إذا فهم من اللفظ معنى في بعض الاوقات بواسطة قرينة فأهل
 هذا الفن لا يحكمون بأنه دال عليه بخلاف أصحاب العربية والاصول اذ امكن الذي صرح به
 السعد في شرح الشمسية أن المجاز يدل على معناه المجازي وهو مخالف لما ذكره الآن يجعل جريا على
 رأي أهل العربية والاصول كما قاله بعض المحققين وهذا هو الدلالة ستة أقسام لانها اما موضعية أو
 عقلية أو عادية وعلى كل الدال اما لفظا أو غيره فدلالة اللفظ الوضعية كدلالة الاسد على الحيوان
 المنترس والعقلية كدلالة اللفظ على وجود لافظه أو حياته والعادية كدلالة أخ بفتح الهمزة
 وبالناء المعجمة على الوجع مطلقا وأح بضم الهمزة وفتحها وبالناء المهملة على وجع الصدر
 ودلالة غير اللفظ الوضعية كدلالة الإشارة بالرأس الى أسفل على معنى نعم وإلى أعلى على معنى لا
 والعقلية كدلالة تغير العالم على حدوثه والعادية كدلالة الحررة على الخلل أي الحياء والصفرة على
 الوجع أي الخوف والمنطقة انما يبحثون عن الاول من هذه الاقسام وهو مراد المصنف
 وان لم يصرح بالتقسيم باللفظة لاختاره من قوله دلالة اللفظ الخ فيكون قد حذف هنا قيد
 اللفظية وأثبت فيما يأتي كما أنه حذف ثم قيد الوضعية وأثبت هنا في كلامه احتسابا ولا يخفى أن
 أنواع هذا القسم ثلاثة كما يعلم من استقصاء كلامه والخصر فيها على كما قاله السيد لان اللفظ
 اما أن يدل على المعنى الموضوع له أو على جزئه أو على خارجه واستثنى كل القراني هذا الخصر
 بدلالة العام على بعض أفراد كعبه يدى لان بعض أفراد لم يوضع له اللفظ حتى تكون مطابقة
 وليس جزأ حتى تكون تضمنا ولا خارجا حتى تكون التزاما وأوجب بانها مطابقة لان قولك جاء
 عبيدي في قوة قضايامة بعدد أفراد العام المذكور فانه من باب الكلية فهو يدل مطابقة
 على مجيئ كل فرد من أفراد العبيد كذا قيل ويجت فيه بأن الكلام في دلالة العام الخالي عن
 الحكم فالتحقيق ما أوجب به من أن تضم لان زيدا العبد مثلام بوجه العبيد من حيث هي
 بوجه له وجزء منها وعلى تسليم أن الكلام في دلالة العام مع الحكم عليه كما استدل اليه صاحب
 ذلك القيل يصح اعتباره بوجه أحكام الافراد من حيث هي بوجه فتكون دلالة ذلك على بعض تلك
 الاحكام تضمنا وان كان يصح أيضا على هذا اعتبار كل منها على حدته فتكون دلالة على بعضها
 مطابقة ولا ينافي الاعتبار الاول جعل ذلك من باب الكلية لان الحكم على كل فرد لا ينافي النظر
 الى حكم غيره بل يجامعه وأما جعلها التزامية كما قاله بعضهم فليس بشئ لان الفرد ليس خارجا
 ووصف المصنف الدلالة بالوضعية صريح في أن هذه الانواع الثلاثة وضعية وهو محل وفاق في
 المطابقة وأما في التضمنية والاتزامية فهو على الاصح المنقول عن أكثر المناطق كما قاله
 الغنيمي وغيره ووراء قولان أحدهما أنهما عقليتان ثانيهما أن التضمنية وضعية والاتزامية
 عقلية وهذه إحدى الطريقتين في ذلك والآخرى أن المطابقة وضعية اتفاتها كالاولى
 والاتزامية عقلية بخلاف وأما التضمنية فتقبل وضعية وقيل عقلية اه لمخصمان شرح الشيخ
 الملوى مع زيادة (قوله دلالة اللفظ) أي الوضعية كما علم مما صرح وقوله على ما وافقه أي على معنى
 أو الذي وافق ذلك اللفظ فأكثرة وصوفة أو معرفة موصولة والضمير المبتدئ متفرق وافقه راجع
 لما هو البارز للفظ والعكس وان كان صحيحا باعتبار المعنى لان كلامهم ما وافق اصحابه يلزم عليه

جريان الصفة أو الصلة على غير ما هي له مع عدم الابرار وهو ممنوع اتفاقا عند خوف اللبس كما هنا
وكذا عند أمن اللبس على ما قاله البصريون خلافا للكوفيين ولا فرق في ذلك بين الوصف والفعل
وأما ما قيل من أن الخلاف إذا كان المتحمل للضمير وصفا بخلاف الفعل فإن ذلك فيه جائز اتفاقا
من البصريين والكوفيين فهو مردود بنقل غير واحد كالسيوطي في همع الهوامع الخلاف بين
الفرقيين في الفعل أيضا وظاهر ما تقدم اجراء الموافقة بين المدلول واللفظ ويؤخذ من كلام ابن
يعقوب اجراؤها بين المدلول والموضوع له حيث قال أي وافق وضع اللفظ ومعنى موافقة
المدلول للموضوع له أنه ليس خارجا ولا ناقصا عنه فإن قيل انهما متحدان لامتغايران حتى يصح
ذلك أجيب بأنهما وان اتحد اذا اتغايرا اعتبارا اذ الحيوان الناطق باعتبار كونه موضوعا له
غيره باعتبار كونه مدلولاً ولم يذكر المصنف قيد التمام كما ذكره جماعة لعدم الاحتياج اليه مع ما فيه
من إيهام اشتراط التركيب في دلالة المطابقة وليس كذلك بل قد يكون المدلول فيها غير مركب
كالجوهر الفرد وكواجب الوجود ولهذا لم تكن دلالة المطابقة مستلزما لدلالة التضمن كما أنها
ليست مستلزما لدلالة الالتزام خلافا للفخر حيث قال بان دلالة المطابقة تستلزم دلالة الالتزام
وعلمه بان كل ماهية لها لازم أقله كونها غير معداها ورذبان هذا ليس لازما بينا بالمعنى الاخص
الذي هو شرط في دلالة الالتزام بل هو لازم بين بالمعنى الاعم ونوقش هذا الرديان الفخر ككثير
من المتأخرين لا يقول بان اشتراط اللازم البين بالمعنى الاخص بل يكفي باللازم البين بالمعنى الاعم
وبهذا يعلم ما في كلام بعضهم هنا * واعلم ان قيد الحيثية معتبر هنا وكذا في كل من دلالة التضمن
والالتزام كما صرح به بعضهم حيث قال في دلالة المطابقة من حيث انه معناه وفي دلالة التضمن
من حيث انه جزء معناه وفي دلالة الالتزام من حيث انه لازم معناه والغرض من ذلك القرار
من انتقاض كل من الدلالات الثلاث بالآخرين فيما اذا فرضنا أن لفظ الشمس مثلا مشتمل على
الجرم وحده والضوء وحده والمجموع لانه اذا نظر الى وضعه للمجموع تكون دلالاته على كل
من الجرم وحده والضوء وحده دلالة تضمن مع أنه يصدق عليها تعريف دلالة المطابقة لان اللفظ
قد دل على ما وافقه بالنظر لوضعه اكل منها على حدته واذا نظر لوضعه للجرم وحده تكون
دلالاته على الضوء وحده دلالة التزام مع أنه يصدق عليها تعريف دلالة المطابقة لان اللفظ قد دل
على ما وافقه بالنظر لوضعه للضوء وحده فبقيد الحيثية المذكورة يخرج ما ذكر عن تعريف
دلالة المطابقة لان دلالة لفظ الشمس على ما ذكره ليست من حيث انه معناه بل من حيث انه جزء
معناه على الاول ومن حيث انه لازم معناه على الثاني ولانه اذا نظر
لوضعه للضوء وحده تكون دلالاته عليه دلالة مطابقة مع أنه يصدق عليها تعريف دلالة الالتزام
لان اللفظ قد دل على لازم معناه بالنظر لوضعه للجرم وحده واذا نظر لوضعه للمجموع تكون

يدعون دلالة المطابقة * وجزئته تضمننا وما لازم * فهو التزام ان يعقل التزم

دلالتهم على الضوء وحده دلالة تضمن مع انه يصدق عليهم التعريف دلالة الالتزام لان اللفظ قد دل
على لازم معناه بالنظر لذلك فبقية المذنبية المذكورة يخرج ما ذكر عن تعريف دلالة الالتزام لان
دلالة لفظ الشمس على ما ذكرنا ليست من حيث انه لازم معناه بل من حيث انه معناه على الاول
ومن حيث انه جزء معناه على الثاني فليست امل (قوله يدعون دلالة المطابقة) أى يدعون بان ذلك
المطابقة للمعنى للفظه أو لوضعه على ما تقدم والاضافة في قوله دلالة المطابقة من اضافة المصاحب
الى المصاحب (قوله وجزئته تضمننا) أى ودلالة اللفظ على جزء ما وافقه يدعونها دلالة تضمن فالضمير
راجع لما وافقه وقوله تضمننا على تقدير مضاف والاصل دلالة تضمن فحذف المضاف وأقيم
المضاف اليه مقامه فانتصب انتصابه وفي كلامه العطف على معمولين له اما بين مختلفين لان قوله
وجزئته معطوف على قوله ما وافقه المعمول على وقوله تضمننا معطوف على قوله دلالة المطابقة
المعمول ليدعون وهو جائز عند الانفس والكسائي ومن وافقه ما وان كان ممنوعا عند الجمهور
والاضافة في قولهم دلالة تضمن من اضافة المسبب الى السبب وسميت بذلك لتضمن المعنى لجزئته
لان القاعدة أن الكل يتضمن الجزء وقد استشكل بعضهم ذلك بأن فهم المركب بفهم أجزائه
فكيف يتأق الاتفاق من المركب الى جزئه وصورة الشيخ المألوف بما اذا رأيت شيئا من بعد
وشككت فيه هل هو حيوان أو لا فقل لك هو انسان ففهمته أنه حيوان ولم تلتفت الى كونه
ناطقا وان كان يقع في الذهن أولا والمعنى تمامه قال فهذا امثال يظهر فيه الانتقال من معنى اللفظ
الى جزئته اذ لا مانع من أن يفهم المعنى اجمالا ثم ينتقل الذهن الى جزئته ويبحث فيه من وجهين
الاول أنه يستلزم تقدم الكل على الجزء ذهنا مع اتفاقهم على تقدم الجزء على الكل في الوجودين
أعني الوجود الذهني والوجود الخارجي والثاني أنه يستلزم أن يفهم الجزء مرتين مرة في ضمن
الكل واخرى منفردا والوجدان يكذب ذلك قال بعضهم الاحسن ما ذهب اليه بعض المحققين
من أن دلالة تضمن فهم الجزء في ضمن الكل ولا شك أنه اذا فهم المعنى فهمت اجزاؤه معه فليس
هنالك الا فهم واحد يسمى بالقياس الى المعنى بتمامه دلالة مطابقة وبالقياس الى جزئته دلالة تضمن
وليس هنالك انتقال من المعنى الى جزئته بخلاف دلالة الالتزام فانه لا بد فيها من الانتقال من المعنى
الى لازمه ضرورة أن اللازم لا يدخل له في الوضع أصلا وأجيب عن الوجه الاول بما قاله عبد
الحكيم من أن اتفاقهم على تقدم الجزء في الوجود الذهني انما هو من حيث فهم الجزء في ذاته وهو
لا ينافي تقدم الكل عليه من حيث فهمه من اللفظ فيكون فهم الجزء من اللفظ متأخرا عن فهم
الكل منه وان كان الجزء في ذاته متقدما على الكل وعن الوجه الثاني يمنع تكذيب الوجدان
فهم الجزء مرتين كما قاله بعض المحققين فليست امل (قوله وما لازم الخ) أى ودلالة اللفظ على ما لازم
فهو دلالة التزام فهو معطوف على ما قبله والفاء زائدة وهذا أولى مما أشار له الشيخ المألوف من أن
الفاء واقعة في جواب أما المحذوفة والتقدير وأما ما لازم الخ على ان المعنى وأما دلالة اللفظ على
ما لازم الخ لانه يصير الكلام عليه مستأنفا غير متعلق بما قبله فيقوت حسن سبب التقسيم وما
واقعة على شئ لا على لازم والاضاع قوله لازم والاضافة في قولهم دلالة الالتزام من اضافة
المسبب للسبب وذكر الضمير في قوله فهو التزام رعاية للغير (قوله ان يعقل التزم) أشار به الى
أنه يشترط في دلالة الالتزام أن يكون ذلك اللازم لازما ذهنيا وهو المسمى باللازم البين بالمعنى

الاخص في اصطلاح بعض المناطق وضابطه ان يلزم من تصور الملزوم تصور لازمه سواء كان لازما في الذهن والخارج معا كالزوجية بالنسبة للاربعة المتصورة بعقدها المخصوص وهو عدد زوجين أو في الذهن فقط كالبصر بالنسبة للعمى فانه يلزم من تصور العمى تصور البصر فهو لازم في الذهن وليس لازما في الخارج بل منافي وخرج به هذا الشرط اللازم غير البين وضابطه أن لا يلزم من فهم الملزوم واللازم الجزم باللزوم بينهما بل يتوقف على الدليل كالحديث اللازم للعالم وكذلك اللازم البين بالمعنى الاعم وضابطه أن يلزم من فهم الملزوم واللازم الجزم باللزوم بينهما سواء كان يلزم من تصور الملزوم تصور اللازم كالزوجية بالنسبة للاربعة أو لم يلزم كخفاية الانسان للفرس مثلافاته لا يلزم من تصور الانسان تصور الخفاية المذكورة لكن اذا فهم الانسان وفهمت الخفاية المذكورة جزم باللزوم بينهما فتحصل أن اللازم ينقسم الى بين وغير بين والاول ينقسم الى لازم بين بالمعنى الاخص والى لازم بين بالمعنى الاعم ووجه تسميته ما بذلك أن الاول فرد من الثاني فهو اخص منه وهذه احدى طريقتين في التقسيم ثالثة ما وهى غير منافية للاولى أن اللازم ينقسم الى لازم في الذهن والخارج معا كالشجاعة للاسد والى لازم في الذهن فقط كالبصر للعمى والى لازم في الخارج فقط كالسواد للغراب وماتقدم من اشتراط اللازم البين بالمعنى الاخص هو الراجح وذهب الفخر ككثير من المتأخرين الى أنه يكفي اللازم البين بالمعنى الاعم كما تقدم

(فصل في مباحث الالفاظ) *

مسعمل الالفاظ حيث يوجد * امام كبر واما مفرد * فاقول

* (فصل في مباحث الالفاظ) * أى في المسائل التي يبحث فيها عن الالفاظ من حيث الافراد والتركيب وما يلائمهما كالكلية والجزئية فالمباحث بمعنى المسائل المذكورة لانها جاع مجتبع بمعنى مكان البحث وهو في الاصل التفتيش عن باطن الشيء حساسا مستعمل عرفا في بيان الشيء والكشف عنه فقوله مجتبع كذا بمعنى مكان بيانه والكشف عنه وذلك المكان كناية عن المسائل التي يبحث فيها عنه ويقولنا من حيث الخ اندفع ما قد يقال كلامه يقتضى أن مجتبع الدلالات ليس من مباحث الالفاظ وليس كذلك فتأمل (قوله مستعمل الالفاظ الخ) أى المستعمل منها فالإضافة على معنى من وخرج عن ذلك الماهل فلا ينقسم الى ذلك لانه لا معنى له حتى يقال فيه المركب ما يدل جزؤه على جزء معناه والمفرد ما لا يدل جزؤه الخ (قوله حيث يوجد) أى في أى تركيب يوجد ذلك فيه فهى حيثية اطلاق (قوله امام كبر واما مفرد) يعنى أنه لا يخرج عنهما وهذا مبنى على أن التقسيم ثنائية وجعلها ابعضهم ثلاثية مفرد وهو ما لا يدل جزؤه على شيء أصلا ومركب وهو ما يدل جزؤه على معنى ليس جزء معناه وموافق وهو ما يدل جزؤه على جزء معناه والحق الاول ودخل تحت المركب المركب الاضافى كغلام زيد والتقييدى كحيوان ناطق والاسنادى كزيد قائم وتحت المفرد الاسم والقبيل والطرف (قوله فاقول الخ) الفاء للافصاح لانها أفصح عن شرط محذوف والتقدير اذا أردت بيان هذين القسمين فاقول الخ وأول مبتدا وساغ الابتداء به مع كونه نكرة لوقوعه في معرض التفصيل كذا قيل ويبحث فيه بأن قوله فاقول الخ ليس مقصلا وانما هو بيان للمفصل اليه فهو لم يقع في معرض التفصيل والذي وقع في معرض التفصيل انما هو قوله مستعمل الالفاظ وأجيب بأن المراد بوقوعه في معرض التفصيل وقوعه في مقام التفصيل وان لم يقع مفصلا نفسه بل وقع عنوانا لاحد أقسام المقصود على أنه يمكن أن

يراد بالتفصيل التبيين كما في قوله تعالى وتفهصلا لكل شئ فان قيل كان المناسب للمصنف تقديم تعريف المفرد على تعريف المركب لان المفرد جزء والمركب كل والجزء سابق على الكل أوجب بأن تعريف المركب بالاجباب وتعريف المفرد بالسلب والايجاب أشرف من السلب وأيضا لا يتصور سلب شئ الا بعد تعينه وبعضهم قدم تعريف المفرد على تعريف المركب نظرا لسبق العدم على الوجود والنسكات لا تتزاحم (قوله ما دل جزؤه الخ) أي الذي أوافظ دل الخفاء ووصولة أو موصوفة وخرج بقوله ما دل جزؤه ما ليس كذلك بأن لم يكن له جزء أصلا كما الجرو لامة أوله جزء لكن لا يدل كريد واعتراض على المصنف بأن هذا التعريف غير مانع لشهوه نحو عبد الله والحيوان الناطق وحجة الاسلام علماء مع قصد الواضع في الاخير أن المسمى حجة في الدين وأوجب بان المراد ما دل جزؤه دلالة متصودة بالاصالة ولا كذلك الدلالة فيما ذكر لانها في ما عدا الاخير غير متصودة وفي الاخير غير متصودة بالاصالة بل بالتبع وأجاب الشيخ المملوي بأن ما عدا الاخير لا يدل جزؤه حال العلمية فهو خارج بقوله ما دل جزؤه وأما ما يتوهم من دلالة فاعناه هو قبل العلمية واختار أن الاخير مركب لا مفرد فلا يصح اخراجه لوجوب ادخاله حيث لا يختار بعض المحققين أنه مفرد باعتبار قصد الواضع المعنى العلي ومركب باعتبار قصده المعنى التركيبي فليتمأمل (قوله على جزئه معناه) بضم الزاي كما قرى به في السبع وهذا تنقيح للتعريف (قوله بعكس ما تلا) يعني أن المركب ملتبس بعكس ما تلاه أي بعكس المفرد الذي أوبعكس مفرد تلاه والضمير المستتر في التاي يرجع لما والضمير المقدر المنصوب يرجع للمركب هذا هو الاقرب الموافق لما هو الواقع من تسمية المفرد للمركب وأما ما يصرح به كلام المصنف في شرحه من أن الضمير المستتر يرجع للمركب والضمير المقدر المنصوب يرجع للمفرد فهو مجروح فبأن الذي تلاه هو المفرد لا المركب وبأنه لو كان كذلك لوجب ابراز الضمير بطرياق الصلة أو الصفة على غير ما هي له مع خوف اللبس وأوجب بأنه أراد بالتلا اتصال مجازا من سلا لعلاقة اللزوم وبأن اللبس هذا غير مضر لصحة اتصاف كل من المفرد والمركب بالتلا في هذا المعنى لكن قد يعكز على صدور الجواب ان المصنف نفسه فسر لا يتبع الآن يقال أراد يتبع اتصال ولا يخفى أن المراد بالعكس معناه لغوي وانما كان المركب ملتبساً بعكس ما تلاه الذي هو المفرد لانهم قد عرفوا المفرد بأنه ما لا يدل جزؤه على جزء معناه وقد عرف هو المركب بأنه ما دل جزؤه على جزء معناه ولا ريب انه عكس ذلك لا يقال يرد على تعريف المفرد بما ذكر أن الزاي من زيد قائم مثلاً لا تدل على جزء معناه فيلزم أن يكون مفرداً لا نأقول المراد بالجزء في قولنا ما لا يدل الخ الجزء القريب ولا كذلك الزاي من زيد قائم مثلاً فانهم اجزاء بعيد لانها كانت جزأ بواسطة انها جزء من زيد وهو جزء من ذلك والقاعدة أن جزء جزء الشيء لذلك الشيء هذا ومن نكر الجزء بأن قال لا يدل جزء منه الخ لا يرد عليه ذلك لان النكرة في سياق التثنية تم فيخرج نحو المركب المذكور لان بعض أجزائه يدل فليتمأمل (قوله وهو على قسمين) ظاهره أن التقسيم الى القسمين المذكورين جار في المفرد الشامل للفعل والحرف وائس كذلك فيخص المقسم بالاسم وعن السنوسي أن الفعل كل أيد الوقوع محمول ولا يحتمل الا الكلي وظاهره أيضاً أن المركب لا ينقسم الى هذين القسمين حيث يخص التقسيم اليهما بالمفرد وائس كذلك بل ينقسم اليهما كما مفرد فالمركب الكلي كحيوان ناطق والجزء كراس ويزيد

ما دل جزؤه على • جزئه معناه بعكس ما تلا • وهو على قسمين

بجعل الاضافة للعهد ولهذا قال بعضهم تخصيص المفرد بالذكريس للاحتراز عن المركب بل لان
الكلام هنا قاطعة للكليات الخمس وهي مفردات وهذا التقسيم انما هو باعتبار كليات المعنى
وجزئيته لانه هو الذي يوصف بالكلمة والجزئية حقيقة وأما وصف اللفظ به فما هو مجاز من
وصف الدال بما للدلول كما أن التركيب والافراد وصفان للفظ حقيقة وأما وصف المعنى بهما
فهو مجاز من وصف المدلول بما للدال فتأمل (قوله أعني المفرد) هذا المقام ليس للعناية لانه
لا يؤتى بها الا اذا كان هناك خفاء وما هنا ليس كذلك لان رجوع الضمير لما تالا الذي هو المفرد
معلوم من قاعدة أن الضمير يرجع لا قرب مذكور كذا يؤخذ من كلام بعض المحققين وقد يقال
لما كان قد يتوهم أن الضمير عائد للمركب لانه هو المحذو عنه في قوله فأقول الخ أتى المصنف
بالعناية لما في المقام من الخفاء بهذا الاعتبار (قوله كلّي أو جزئي) باسقاط الهمزة بعد نقل
حركتها للساكن قبلها الذي هو التنوين وجمع صرف جزئي للوزن والكلّي نسبة للكل الذي
هو الجزئي والجزئي نسبة للجزء الذي هو الكلّي وذلك لان القاعدة أن كل كلّي جزء من جزئيه
وكل جزئي كل لكتبه لان حقيقة الجزئي مركبة من الكلّي ومن الشخص فالجزئي كل للكلّي
والكلّي جزء للجزئي مثلا حقيقة زيد مركبة من الانسان والشخص فالانسان كلّي وهو جزء
من جزئيه كزيد وزيد جزئي وهو كل لكتبه فليتأمل (قوله حيث وجدا) أي في أي تركيب
وجد فيه المفرد فهي حيثية اطلاق كما مر في نظيره والالف فيه للاطلاق (قوله ففهم اشتراك الخ)
الفاء للافصاح لانها أفصح عن شرط محذوف والتقدير اذا أردت بيان كل من الكلّي والجزئي
ففهم اشتراك الخ ومفهم اشتراك خبر مقدم والكلّي مبتدأ مؤخر ويجوز العكس لكن الاول
أولى لان الكلّي هو المعروف ومفهم اشتراك هو التعريف والاتق حل التعريف على المعروف
لا العكس ومثل ذلك يجري في قوله وعكسه الجزئي لا يقال مفهم الاشتراك عبارة عن المشترك
فكانه قال الكلّي هو المشترك وحينئذ يصدق بزيد الذي اشترك فيه بنوه مثلا لانه مشترك
بينهم من حيث أبوته لهم مع أنه جزئي فيكون التعريف غير مانع لانا نقول المراد بالمشترك ما جرى
عليه اصطلاح المانطقة وهو ما يصدق على كثيرين بمعنى أنه يصح حمله عليها وما ذكريس كذلك
لانه وان كان مشتركين بغيره باعتبار أبوته لهم لكن لا يصدق عليهم بالمعنى المذكور ولا يخفى أن
المراد بالاشتراك المعنوي وضابطه أن يتحد اللفظ والوضع والمعنى وتعدّد الافراد المشتركة في
ذلك المعنى لا اللفظي وضابطه أن يتحد اللفظ وتعدّد الوضع والمعنى واعلم أن أقسام الكلّي
ثلاثة الاول ما لم يوجد منه شيء والثاني ما وجد منه فرد واحد فقط والثالث ما وجد منه أفراد
كذا قال الاقدمون وجعلها المتأخرون ستة حيث قسموا الاول الى ما يستحيل وجود شيء منه
كالجمع بين الضدين وما لا يستحيل كبحر من زئبق وقسموا الثاني الى ما يستحيل وجود غير ذلك
الفرد الذي وجد منه كالأله وما لا يستحيل كالشمس وقسموا الثالث الى ما وجد منه أفراد غير
متناهية كالصفة فان افرادها التي وجدت لا تنتهي لان منها الصفات الوجودية القائمة بذاته
تعالى وقد دلّ الدليل على أنها لانها لها واستحالة وجودها لانها ثابتة في حق الحوادث
ولا يصح التمثيل لذلك بنعمة الله كما صنعه بعضهم لان الكلام فيما وجد منه أفراد لانها لها
ونعمة الله ليست كذلك نعم هي لانها لها بمعنى أنه ما من نعمة الا وبعدها نعمة وهكذا وليس

أعني المفرد • كلّي أو جزئي • ففهم اشتراك الكلّي

ذلك مراداهنا ولا يصح أيضا التنبيل لذلك بحركة القلب لانه لا يتشئ الاعلى ماذهب اليه
 الفلاسفة من أنه مادن حركة الاوقبلها حركة وهكذا الى ما لانهاية له في جانب الماضي ويتنون
 على ذلك أنه اقدية بالنوع حادثه بالشخص وهو مذهب باطل ومعتقده كافر وما وجد منه افراد
 متناهية وتحت هذا القسم ثلاثة أقسام ما لا يوجد له افراد سوى تلك الافراد المتناهية
 كالنكوكب وما يوجد له افراد سواها وهي غير متناهية كنعمة الله تعالى وما يوجد له افراد
 سواها وهي متناهية وهو ما مثل له المصنف بقوله كاسد في الحقيقة أول الاقسام الى ثمانية
 تفصيلها وهم ناسطة ما لبعضهم هنا فاحفظ ذلك (قوله وعكسه الجزئي) فهو ما لا يفهم الاشتراك
 كزيد فانه لا يفهم الاشتراك ولا عبرة بما يعرض له من الاشتراك اللفظي لما تقدم من أن المراد
 هنا الاشتراك المعنوي وانما تقدم المصنف تعريف الكلّي على تعريف الجزئي اهتماما به لكونه
 مادة الحدود دائما والبراهين والمطالب غالبا ولانه قد عرف الكلّي بالايجاب والجزئي بالسلب
 والايجاب أشرف من السلب وأيضا سلب الشيء لا يتصور الا بعد تعقل وجوده وبالوجه الاول
 بوجه تقديم غير المصنف لذلك لا بالوجه الثاني لان غير المصنف انما عرف الكلّي بالسلب حيث
 قال ما لا يمنع نفس تصور من وقوع الشركة فيه واعلم أن كلام المصنف انما هو في الجزئي
 الحقيقي واما الجزئي الاضافي فهو ما ندرج تحت ما هو أعظم منه وبينه وبين الحقيقي العموم
 والخصوص باطلاق فيجتمه ان في زيدا مثلا وينتقد الاضافي في نحو الانسان (قوله وأولا الخ)
 غرض المصنف بذلك تقسيم الكلّي الى ذاتي والى عرضي والى واسطة وهذا مأخوذ من كلامه
 بطريق المفهوم حيث قيد الاول بالاندرج في الذات والثاني بالخروج عنها فيعلم منه أن النوع
 واسطة لانه لم يندرج في الذات ولم يخرج عنها بل هو عينها وهو أحد اصطلاحات ثلاثة اشتهرت
 من اصطلاحات كثيرة في ذلك ثانياها أن الذاتي ما ندرج في الذات والعرضي ما ليس كذلك وعليه
 فالنوع عرضي ثالثها أن العرضي ما خرج عن الذات والذاتي ما ليس كذلك وعليه فالنوع ذاتي
 وتوضيح ذلك أن الكلّي اما ندرج في الذات بأن كان جزءا منها وهو الجنس والفصل واما خارج
 عنها بأن لم يكن جزءا منها ولا عينها وهو الخاصة والعرض العام واما غير مندرج وغير خارج بأن
 كان تمام الذات وهو النوع فالذات بمعنى الماهية كالحيوان الناطق بالنسبة للانسان
 والمندرج فيها كالحيوان وكانا ناطق وانما خرج عنها كالأصاحك وكالماشي وغير المندرج وغير
 الخارج كالانسان ولا يخفى عليك تنزيل الخلاف المذكور على ما ذكره هذا وقد ذكر المصنف أن
 الاربع نصب أو لا على الاشتغال وبحث فيه بأن ما بعد كل من اداة الشرط وفاء الجواب لا يعمل
 فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا وحينئذ يجب رفعه على الابتداء والمسوغ التفصيل وأجيب
 بأن اداة الشرط مؤثرة عن العامل تقديره والقائم زائدة والاصل وأولا للذات انسيبه ان ندرج
 فيها وجواب الشرط محذوف لدلالة الفعل المذكور عليه ولا يخفى ما في هذا من التكلف (قوله
 للذات) أي للماهية كما هو أحد اطلاقها وثانيهما اطلاقها على الماصدق (قوله ان فيها
 اندرج) أي بأن كان جزءا منها وهو الجنس والفصل كما مر (قوله فانسبه) أي بأن تقول ذاتي كما
 هو الشائع عند المناطقة وبحث فيه بأن مقتضى قواعد النسب أن يقال ذو وى لان أصل
 المنسوب اليه ذو والنسب يراد بالاشياء الى أصولها وأجيب بأن ذلك ليس نسبيا حقيقة بل تسمية

كأنه وعكسه الجزئي * وأولا للذات ان فيها اندرج * فانسبه

اصطلاحية على صورة النسب وعلى تسليم انه نسب حقيقة فهو على غير قياس (قوله أو
 لعارض) أي أو انسبه لعارض بأن تقول عرضي كما هو الشائع عند المناطقة أيضا وبحيث فيه
 أيضا بأنه كان مقتضى الظاهر أن يقال عارضى ويجب بما تقدم أنفا والمراد بالعارض المنسوب
 اليه الامر الذي يعرض للشيء كالضحك وبالعرضى المنسوب نحو الضاحك فالعارض غير
 العرضى كما لا يخفى (قوله اذا خرج) أي عن الذات (قوله والكليات) بخفيف الياء للوزن
 وقوله خمسة دون انتقاص أي ودون زيادة ففي كلام المصنف اكتفاء على حد قوله تعالى سرايل
 تقبكم الخزأي والبرد ووجه انحصار الكليات في الخمسة أن الكلى اما جزء من الماهية وهو
 الجنس والفصل واما تمامها وهو النوع واما خارج عنها وهو الخاصة والعرض العام * واعلم أنه
 قد استعمل بعض المولدين في الرجز زيادة حرف ساكن آخر الشطر الاول وآخر الشطر الثاني كما
 هنا لكن العروضيون لم يذكروه بل ظاهرا كلامهم منعه وعلى تسليم أنه يسمى مذيلا فالتبديل
 الجائز خاص بجوز البسيط والكامل والمتدارك بناء على طريقة من أثبتوه وكان من استعمله
 تسامحا شبه مستق على آخر مشطور الرجز مستعملن آخر مجزوما ذكر (قوله جنس) هو ما صدق
 في جواب ما هو على كثيرين مختلفين بالحقيقة كالحیوان فإنه يصدق في جواب ما هو على كثيرين
 الخ بمعنى أنه يصح جملة على ما ذكرنا فاقبل الانسان والقرس والحمار ما هو صلح لان يحمل في
 جواب ذلك على ما ذكر في السؤال بأن يقال حیوان أي المذکور حیوان وما واقعة على الكلى
 الشامل لجميع الكليات فهي جنس والمراد بالكثيرين ما يشمل اثنين فأكثر فالتعبير بذلك انما
 هو من مسامحات المصنفين التي مقتضاها غير مراد فاندفع ما قد يقال ان كثيرين جمع كثير وأقل
 الجمع اثنان بناء على أن المراد بالجمع ما فوق الواحد وأقل الـ كثيرة ثلاثة فيلزم أن لا يصلح لان
 يصدق على أقل من ستة أنواع وهو باطل ونخرج بقولنا في جواب بقطع النظر عن الاضافة لما
 العرض العام لانه لا يقع في الجواب المصطلح عليه عند المناطقة وان وقع في الجواب عن
 السؤال بكيف كأن يقال كيف زيد فيقال صحيح مثلا ومع النظر للاضافة لما الفصل والخاصة
 لان كلامها لا يقع في جواب ما واقعة في جواب أي شيء كما يعلم مما يأتي وبقولنا على كثيرين
 الحد فإنه لا يصدق في جواب ما هو على كثيرين بل يصدق في جواب ما هو على واحد فقط كأن
 يقال الانسان ما هو فيقال حیوان ناطق وبقولنا مختلفين بالحقيقة النوع فإنه وان صدق في
 جواب ما هو على كثيرين لكن متفقين بالحقيقة كما سيأتي وأما الجزئي فلا حاجة لاجراجه لما
 علمت من أن ما واقعة على كلى بواسطة أن الكلام ليس الا في الكليات فانهم (قوله وفصل) هو
 ما صدق في جواب أي شيء هو في ذاته كالناطق فإنه يصدق في جواب ذلك فاذ اقبل بميز الانسان
 أي شيء هو في ذاته أي حال كونه مندرجا في ذاته صلح لان يحمل في جواب ذلك على ما ذكر
 في السؤال بأن يقال ناطق وهذا معنى على القول بأن الناطق لا يقال الاعلى الانسان وأما على
 ما قاله بعضهم من أنه يقال على الملائكة والجن فليس الناطق فصلا لانسان بالنسبة للملائكة
 والجن وما واقعة على الكلى الشامل لجميع الكليات فهي جنس ونخرج بقولنا في جواب بقطع
 النظر عن الاضافة لاني العرض العام ومع النظر لها الجنس والنوع لان كلامها لا يقع في
 جواب أي واقعة في جواب ما وبقولنا في ذاته الخاصة فإنها لا تصدق في جواب أي شيء هو

أول عارض اذا خرج * والكليات خمسة دون انتقاص * جنس وفصل

في ذاته بل في جواب أي شيء هو في عرضه وأما الجزئي فلا حاجة لأخراجه لما تقدم. واعلم أن
الفصل نوعان قريب وبعيد فالأول ما يميز الشيء عما يشاركه في جنسه القريب كالناطق فانه يميز
الإنسان عما يشاركه في جنسه القريب وهو الحيوان من الفرس والحمار ونحو ذلك والثاني
ما يميز الشيء عما يشاركه في جنسه البعيد كالحساس بالنسبة للإنسان فانه يميزه عما يشاركه في جنسه
البعيد كالجسم من الخمر والشجر ونحو ذلك فان قيل يلزم على ذلك كون الجنس غير العالی فصلا
لانه يميز الشيء عما يشاركه في جنسه البعيد كالحيوان بالنسبة للإنسان فانه يميزه عما يشاركه في
الجنس البعيد كالجسم من الخمر والشجر ونحو ذلك أجب بأن الحيوان مثلا اذا وقع في جواب
أي شيء هو كما اذا قيل يميز الإنسان أي شيء هو في ذاته فقلت حيوان كان فصلا واذا وقع في
جواب ما هو كما اذا قيل الإنسان والفرس ما هو فقلت حيوان كان جنسا فهو فصل باعتبار
وجنس باعتبار آخر فليتأمل (قوله عرض) أي عام وهو ما خرج عن الماهية وصدق عليها وعلى
غيرها كالتحرك بالنسبة للإنسان فانه خرج عن ماهيته ويصدق عليها وعلى غيرها كأن يقال
الإنسان متحرك الفرس متحرك وما واقعة على الكلّي الشامل لجميع الكليات فهي جنس
وخرج بقولنا خرج عن الماهية الجنس والفصل والنوع فانه ليست خارجة عنها بل الاقوان
بعض منها والثالث تمامها وبقولنا وصدق الخ الخاصة فانه وان خرجت عن الماهية تصدق
عليها فقط واعلم أن العرض العام نوعان الاول لازم كالتنفس بالقوة والثاني مفارق كالتنفس
بالفعل (قوله نوع) هو ما صدق في جواب ما هو على كثيرين متفقين بالحقيقة كالإنسان فانه
يصدق في جواب ما هو على كثيرين الخ فاذا قيل زيد وعمر وما هو صلح لان يحمل في جواب ذلك
على ما ذكر في السؤال بل لو قيل زيد ما هو صلح لذلك فيقال إنسان لان المراد هنا بصدق على
كثيرين جملة عليهم وان لم يتجمع في السؤال بخلاف صدق الجنس على كثيرين فيما مر فانه لا بد
من جمعها في ذلك وما واقعة على الكلّي الشامل لجميع الكليات فهي جنس وخرج بقولنا في
جواب بقطع النظر عن الاضافة لما العرض العام لما تقدم وبالنظر الى الفصل والخاصة فان
كلامهم ما يصدق في جواب أي شيء هو وبقولنا على كثيرين الحد لما مر وبالتقييد بالمتفقين
بالحقيقة الجنس فانه يصدق في جواب ما هو على المتفقين بالحقيقة فان قيل حقيقة كل من زيد
وعمر ومركبة من الإنسان والشخص المختص به الذي لا يشركه فيه غيره فهو ما مختلفان
بالحقيقة أجب بأن المراد بالحقيقة هنا الحقيقة النوعية كحيوان ناطق لا الشخصية
كالإنسان والشخص ولا شك أنهم مأمتمقان في الاولى اذ يصدق على كل منهما أنه حيوان
ناطق وان لم يتفقا في الثانية والنوع المعروف بما ذكر انما هو النوع الحقيقي وأما الاضافي فهو
ما صدق في جواب ما هو على كثيرين وقد اندرج تحت جنس وبينه وبين النوع الحقيقي عموم
وخصوص من وجه فيجبهه ان في نحو الإنسان ويتفرد الاضافي في نحو الحيوان والحقيقي
في نحو النقطة. واعلم أن مراتب النوع الاضافي ثلاثة النوع العالی وهو ما لا أنواع فوقه
وتحت النوع كالجسم والنوع السافل وهو ما لا نوع تحته وفوقه الأنواع كالإنسان والنوع
المتوسط وهو ما فوقه نوع وتحت نوع كالحیوان وبقي رابع وهو النوع المنفرد وهو ما لا نوع فوقه
ولا نوع تحته ويمثل له بالعقل بناء على نوعيته (قوله وخاص) بجذف الهاء وتخفيف الصاد

للضرورة وهي ما صدق في جواب أي شيء هو في عرضه كالمضاحك فإنه يصدق في جواب ذلك
 فإذا قبل بميزا الإنسان أي شيء هو في عرضه أي حال كونه مندرجاً في عرضه صلح لأن يحمل في
 جواب ذلك على ما ذكر في السؤال بأن يقال مضاحك وما واحة على الكلّي الشامل لجميع
 الكليات فهي جنس وخروج بقولنا في جواب بقطع النظر عن الإضافة لاي العرض العام لما
 مرسوم مع النظر له الجنس والنوع لما تقدم وبه ولنا في عرضه الفصل لأنه يصدق في جواب أي
 شيء هو في ذاته كما علمت * وأعلم أن الخاصة كما تكون للنوع تكون للجنس كما لما شئ فإنه خاصة
 للحيوان ولا يلزم من كونها خاصة للجنس أن تكون خاصة للنوع بخلاف العكس فكل خاصة
 للنوع خاصة للجنس ولا عكس والخاصة على نوعين ملازمة كالمضاحك بالقوة ومقارفة كالمضاحك
 بالفعل وجعل المضاحك من خواص الإنسان مبني على ما ذهب إليه الحكماء من أن طبع
 الملائكة والجن لا يقتضي الضحك كما أنه لا يقتضي البكاء ووقع ذلك منهم كما ورد في بعض الآثار
 اتفقا في ليس باقتضاء الطبع وبهم هذا يجاب عما حكى من أن النسب من يضحك إذا رأى أو سمع
 ما يستوجب منه وأما على ما ذهب إليه بعضهم من أن طبع الملائكة والجن لا يقتضي الضحك فليس
 المضاحك من خواص الإنسان بالنسبة لهما (قوله وأقول) أي الذي هو الجنس وقوله ثلاثة أي
 بقطع النظر عن الجنس المنفرد لعدم الظفر بمثاله والافق النظر إليه يكون الجنس أربعة ومثل
 بعضهم للجنس المنفرد بالعقل بناء على جنسيته وقوله بلا شطط أي بالزيادة يعني ولا نقص في
 كلامه اكتفاء قال بعضهم أصل قوله بلا شطط لا بشطط لأن حرف النفي التقديم على جميع
 المنفي وهو الباء مع الشطط الدال مجموعهما على ملازمة الثلاثة للشطط وانما قدمت الباء
 تريناً للفظ وهذا التماثل على القول بأن لا في مثل ذلك ليست بمعنى غيراً وأما على القول بأنها
 بمعنى غير كما هو المشهور في نحو قولك جئت بالأزاد فلا فيعرف (قوله جنس قريب) ويسمى
 الجنس السافل وهو ما لا جنس تحته وفوقه الأجناس كالحيوان وقوله أو بعيداً وهما وفيما بعد
 بمعنى الواو ويسمى البعيد الجنس العالي وهو ما لا جنس فوقه وتحته الأجناس كالجوهر وهذا
 عند الإطلاق وأما عند التقيد كأن يقال بعيد عتبة أو عبرت بين فهو بحسب القيد الذي قيده
 فالأول كالجسم والثاني كالجوهر وقوله أو وسط هو ما فوقه جنس وتحته جنس كالجسم وانما
 قدم المصنف البعيد على الوسط مع أن المعتبر في ترتيب الأجناس التصاعد لأنه المتيسر في التقم
 كما لا يخفى

وأول ثلاثة بلا شطط * جنس قريب أو هذا أو وسط

(فصل في نسبة الالفاظ للمعاني)

* (فصل في نسبة الالفاظ للمعاني) * أعلم أن ما ذكره المصنف من النسب الخمسة منه ما هو معتبر
 بين معنى اللفظ وأفراده وذلك هو التواطؤ والتشاكل ومنه ما هو معتبر بين معنى لفظ ومعنى لفظ
 آخر وذلك هو التباين وما قد يقع من الحكم بالتباين بين الالفاظ فهو بالنظر لمعانيها ومنه ما هو
 معتبر بين اللفظ ومعناه وذلك هو الاشتراك ومنه ما هو معتبر بين لفظ ولفظ آخر وذلك هو
 الترادف ونظائر قول المصنف ونسبة الالفاظ للمعاني لا في الألفاظ بين اللفظ ومعناه وهو
 الاشتراك وإذا كان كذلك فكيف يخبر عنه بقوله خمسة أقسام وأجاب بعضهم بأن في كلام
 المصنف اكتفاء والتقدير ونسبة الالفاظ للمعاني وللالفاظ ونسبة المعاني للمعاني وللأفراد
 وجعل الشيخ المولى اللام في قوله المعاني معنى مع وجعل المراد من المعاني ما يشمل الأفراد وعليه

فيصير كلام المصنف هكذا ونسبة الالفاظ مع نسبة المعاني ولا شك ان هذا يصدق بنسبة الالفاظ
 للمعاني والالفاظ ونسبة المعاني للمعاني اما حقيقة أو بمعنى الافراد فليأت قل (قوله ونسبة
 الالفاظ الخ) اعلم ان بعض هذه النسب يختص بالكلية وهو التواطؤ والتشاكك كما هو ظاهر وأما
 الباقي فهو غير مختص به بل يكون في الجزئ أيضا ومثال التباين فيه زيد وواشق ومثال الاشتراك
 فيه زيد اسم الابن عمرو وزيد اسم الابن بكر ومثال الترادف فيه زيد وأبو عبد الله وبهذا التحقيق
 يعلم رد ما قيل من أن الجزئ من قبيل المتباين فافهم (قوله خمسة أقسام) بقي عليه ثلاثة وهي
 التساوي والعموم والخصوص من وجه والعموم والخصوص باطلاق فضابط الاول أن يتحد
 ما صدقوا ويختلف ما فهو ما كافي الكاتب والضايف الثاني أن يجتمع في مادة وينفرد كل
 منها في مادة أخرى كافي الانسان والايض وضابط الثالث أن يجتمع في مادة وينفرد أحدهما
 في مادة أخرى كافي الانسان والحيوان قال بعض المحققين ويمكن ادراج الاول في الترادف بأن
 يراد به ما يشمل ما لو كان بينهما الاتحاد ما صدق فقط وادراج الثاني والثالث في التخالف بأن يراد
 به ما يشمل التباين الجزئي اهـ يتصرف وعليه في كلام المصنف مستوف بالجملة النسب الثمانية (قوله
 تواطؤ أي توافق وذلك بأن كان المعنى الواحد مستويا في افراده من غير اختلاف وتفاوت
 فيها كافي الانسان فان معناه لا يختلف في افراده فان قيل قد يكون المتواطئ في بعض الافراد
 أكثر أمرا وأكل منه في بعض آخر وهذا يقتضي أنه متشاكك وذلك كالانسان فان بعض
 افراده كنيته عليه الصلاة والسلام أكثر وأكل من غيره في الخواص الانسانية كالادراك
 أجيب عما قاله القرافي من أن التفاوت بالامور الخارجية عن المسمى غير معتبر حتى يخرج ما ذكر
 عن التواطؤ (قوله تشاكك) أي بأن يكون المسمى الواحد ليس مستويا في افراده بل مختلف
 ومتفاوت فيها كافي التورفانه في الشمس أقوى منه في غيرها وانما سميت هذه النسبة بذلك لان
 الناظر في ذلك يتشكك ويقع في شك فانه ان نظر لاصل المعنى كان من قبيل التواطؤ والا كان
 من قبيل الاشتراك ولذلك أنكر ابن التلمساني حقيقة التشاكك حيث قال لاحقيقة له لان ما به
 التفاوت ان دخل في التسمية فترك والاختواطئ ومنعه القرافي بما لم يخصه ان المعنى هنا
 واحد وهو القدر الشامل لجميع الافراد فلا يصح كونه من قبيل المشترك والتفاوت هنا بما مور
 من جنس المسمى فلا يصح كونه من قبيل المتواطئ فتثبت له حقيقة فليأت قل (قوله تخالف)
 أي تباين كلي كافي معنى الانسان ومعنى القرم ويمكن حمله على ما يشمل التباين الجزئي فيدخل
 فيه العموم والخصوص من وجه والعموم والخصوص باطلاق كما مر (قوله والاشتراك) أي
 اللفظي بأن يتحدد اللفظ ويتعدد معناه كافي عين فانما اطلق على الباصرة وعلى الجارية وعلى
 الذهب وعلى ذات الشيء وعلى خبار الشيء وعلى الشمس وعلى حرف الهجاء المخصوص وعلى غير
 ذلك كما يعلم بالوقوف على القاموس وغيره (قوله عكسه الترادف) أي التابع والتوارد في
 الاستعمال على المعنى الواحد بان يتعدد اللفظ ويتحد المعنى كما أشار له بقوله عكسه كافي انسان
 وبشر فانما متتابعان ومتواردان على معنى واحد وهو الحيوان الناطق ثم انه قد يتبادر الى
 الوهم اعراب قوله عكسه الترادف مبتدأ وخبر وهو لا يناسب اعراب قوله تواطؤ الخ بدلا من
 خمسة كافي نظرا فلا حسـن أن يجعل قوله عكسه معطوفا على ما قبله على حذف العاطف

ونسبة الالفاظ للمعاني * خمسة أقسام للتفاضل * فواطؤ تشاكك تخالف * والاشتراك عكسه الترادف * واللفظ ما طلب

او خبر * وأول ثلاثة سذكر * أمر مع استعماله دعا * وفي التساوي فالناس وقعا * (فصل في الكل والكلمة والجزء والجزئية) * الكل حكمنا على المجموع * ككل ذاك ليس ذا مجموع

وقوله الترادف بدلا أو عطف بيان (قوله واللفظ) أي المعهود وهو المستعمل وقوله اما طاب أو خبر أي أو تنبيهه والأول ما دل على الطلب النفسي والثاني ما احتل الصدق والكذب والثالث ما دل على ثمن أو ترجح أو نحو ذلك ولا يرد على الأول قولك لمن معه ماء أنا عطشان ونحوه لأن دلالة على الطلب ليست بذاته بل بقرينة المقام (قوله وأول ثلاثة الخ) لا يفتي أن الأول في كلامه هو الطلب وهو يشمل طلب الفعل كضرب وطلب الترك كلاتضرب وظاهر سياق المصنف أن هذا التقسيم جار في كل منهما لكن قد يمنع من ذلك قوله أمر مع استعماله لأنه لا يظهر إلا في طلب الفعل إذ طلب الترك لا يسمى أمر إلا أن يقال أنه مبني على أن طلب الترك طلب فعل الضد (قوله أمر مع استعماله) أي مع اظهار العلق بناء على أن السين والتاء للطلب بمعنى الاظهار أو مع العلق بناء على أنهم زائدان وعلى الأول يكون المصنف قد جرى على القول باشتراط العلق في نفس الأمر مع اظهاره ويحتمل أن يكون جاريا على القول باشتراط اظهار العلق وإن لم يكن عالميا في نفس الأمر وعلى الثاني يكون قد جرى على القول باشتراط العلق في نفس الأمر وإن لم يظهره فتلخص أن كلام المصنف محتمل لثلاثة أقوال وبقي رابع وهو القول بأنه لا يشترط شيء من ذلك وهذا القول هو الرابع فاجرى عليه المصنف طريقة مرجوحة (قوله وعكسه دعا) يجرى فيه الأقوال المذكورة فيما مر والرابع عدم اشتراط شيء وهكذا يقال في قوله وفي التساوي الخ (قوله فالناس وقعا) الفاء فيه زائدة والالف للإطلاق

* (فصل في الكل والكلمة والجزء والجزئية) * وشارك الأولين في البداية بالكاف الكلبي والآخرين في البداية بالجيم الجزئي فجملة اللفاظ ستة ثلاثة مبدوءة بالكاف وثلاثة مبدوءة بالجيم (قوله الكل حكمنا الخ) الكل في الحقيقة هو الموضوع الذي هو المجموع والمحكوم عليه فتسمية الحكم كلام من باب تسمية الشيء باسم متعلقه لكن هذا باعتبار الأصل والافتقار حقيقة اصطلاحية كما ذكره المأثور في كبريه (قوله على المجموع) أي على الأفراد المجتمعة جميعها كما هو الحقيقة في إطلاق المجموع أو على بعض الأفراد المجتمعة كما هو الجاز فيه فالأول كما في قوله تعالى ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية والثاني كما في قولك أهل الأزهر علماء وقد يكون الكلام محتملا لأمريين كما في قولهم بنو عقيم يحملون الصخرة العظيمة فإنه يحتمل أن يكون المراد مجموع جميع الأفراد لكون كل منهم لا يستقل بالحلل وأن يكون المراد مجموع بعضها لكونه يستقل به وبما تقر به علم أن قولهم ان المجموع قد يراد به البعض محمول على أن ذلك على طريق الجواز (قوله ككل الخ) هذه رواية بالمعنى والألف مروى أنه صلى الله عليه وسلم قال كل ذلك لم يكن واسم الإشارة عائدا للمذكور من قصر الصلاة والنسيان في قول ذي اليمين لما سلم صلى الله عليه وسلم من ركعتين أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله وإنما كان الحديث المذكور من باب الحكم على المجموع لأنه المنفي في نفس الأمر لثبوت أحدهما وهو النسيان فيه فلو كان من باب الكمية لكان الخبر غير موافق للواقع وهو غير لائق به صلى الله عليه وسلم هذا توجيه كلام المصنف والرابع عند المحققين أنه من باب الكمية ومخالفة الخبر للواقع انما تعبد عينا إذا علمها المخبر ويشهد هذا ما روى في بعض الطرق لم أنس ولم تقصر وما روى من أنه لما قال صلى الله عليه وسلم ذلك قال ذو اليمين بعض ذلك قد كان فلو لم يكن الحديث من باب الكمية لما

صح قوله المذكور لأن الإيجاب الجزئي إنما يرفع السلب الكلي وأيضاً المقررات السوال بأن
 لطلب تعيين أحد الأمرين المعتقد بثبوت أحدهما وجواب ذلك إما بالتعيين أو بتبني كل من
 الأمرين المذكورين لا بتبني المجموع وليس في الحديث تعيين فوجب أن يكون نقياً لكل منهما
 ويؤيد ما ذكرناه من أن كانت أغلبية من أن تأخر النفي عن أداة التعميم لعموم السلب
 بخلاف تقدمها عليها هذا وقال بعضهم البحث في المثل ليس من دأب الفعل وينبغي أن يحمله إذا
 لم يترتب على التمثيل ارتكاب خلاف الواقع في كلام الله أو كلام رسوله كما هنا فاحفظه (قوله
 وحقيقة الكل فرد الخ) اللام فيه بمعنى على وهي متعلقة بقوله حكماً وذلك كما في قوله تعالى كل
 نفس ذائقة الموت وكفى الكلمة المشرفة بناء على أنها سالبة كلية لعموم السلب فيم بالجميع
 أفراد الاله غير الذات العلية المستثناة استثناء متصل لا دخول المستثنى في المستثنى منه بحسب
 الوضع وإن كان خارجاً عنه بحسب الإرادة لانه يجب على المتكلم بالكلمة المذكورة أن يريد
 بالمتنفي غير الذات العلية من الآلهة والالزم الكفر والعباد بالله تعالى (قوله فانه كلية الخ) الضمير
 عائداً للحكم المفهوم من قوله حكماً فهو على حد قوله تعالى اعدوا له وأقرب للتقوى وكما يسمى
 الحكم المذكور كلية تسمى القضية المشتملة عليه كلية (قوله والحكم للبهض الخ) اللام فيه
 بمعنى على كالذي قبله وذلك كما في قولك بعض الحيوان انسان ولا فرق في ذلك البعض بين أن
 يكون واحداً أو أكثر (قوله هو الجزئية) وكما يسمى الحكم المذكور جزئية تسمى القضية
 المشتملة عليه جزئية (قوله والجزء معرفته جلية) أي واضحة وانما وصف المعرفة بكونها جلية
 مع أنه لا يتصف بذلك إلا معنى الجزء وهو ما تركب منه ومن غيره كل محسوسا كان كالسمار
 بالنسبة للصغير أو معقولا كالحيوان بالنسبة للانسان إذا المعرفة هي الادراك ولا معنى لانتصافه
 بذلك مما لفته في ظهوره معنى الجزء وقد يقال المراد أنها جلية من حيث متعلقها ويمكن أن يقال
 مراده بكونها جلية حصولها من غير احتياج الى فكر وتأمل

(فصل في المعارف) جمع معترف بكسر الراء وهو ما يقتضي تصوره تصوراً معترفاً يفتح الراء
 أو امتيازاً عن غيره فالاول الحسد التام والثاني ما عداه مما سبأ أي والمراد بالتصور الاول
 الخطو وبالل بالاحصول عن جهل لأن المعارف بكسر الراء يجب أن يكون معلوماً حال التعريف
 به والالزم التعريف بالجهول وبالتصور الثاني الحصول عن جهل لا بالخطو وبالل لأن المعارف
 يفتح الراء يجب أن يكون مجهولاً حال تعريفه والالزم تحصيل الحاصل وعلم من التعريف المذكور
 أن المعارف بالسكسر غير المعارف بالفتح وهو ظاهر بالنسبة للفظ وكذا بالنسبة للمعنى باعتبار
 الاجمال والتفصيل في الحسد والرسم وباعتبار الظهور والنفى في التعريف اللفظي فليمتأمل
 (قوله معترف) مبتدأ والمسوق وقوعه في معرض التفصيل وقال المصنف في شرحه انه حذف
 منه ألام ضرورة (قوله على ثلاثة قسم) وزاد بعضهم التعريف بالمثال كقولهم العلم
 كالنور والجهل كالتظلم والتعريف بالتقسيم كقولهم العلم تصوراً ونصديقاً والتحقق أن كلا
 منهما كالتعريف اللفظي داخل في الرسم لانه من التعريف بالخاصة فان مشابهة العلم للنور
 خاصة من خواصه وكذا مشابهة الجهل للتظلم وانقسام الشيء الى أقسامه خاصة من خواصه
 وكذلك لفظ التمعج مثلاً في تعريف البر بانه التمعج وعلى هذا فالمعترف على قسمين فقط فتكون

وحيثما كان الكل فرداً * فانه كلية قد علم * والحكم للبهض هو الجزئية * والجزء معرفته جلية * (فصل في المعارف) * معترف على ثلاثة قسم

هذا ورسمي وانظري علمي فالحد بالجنس وفصل وقعا والرسم بالجنس وخاصة معا وناقص الحد بفصل أو معا جنس بعيد لا قريب وقعا وناقص الرسم بخاتمة فقط أومع جنس بعيد لا قريب

القسم ثمانية لاثلاثية كما فعل المصنف فافهم (قوله حد) أي تام وناقص وكذا قوله ورسمي كما يعلم مما يأتي واعلم أن الحد في اللغة المنع أطلق على ما يأتي لمنعه من دخول أفراد غير المعروف فيه ومن خروج أفراد منه لا يقال ينبغي أن يسمى الرسم حداً لمنعه من ذلك لأننا نقول منع الرسم ضعيف فلا يعتبر على أن وجه التسمية لا يوجبها كما هو مشهور (قوله ورسمي) ويقال له رسم أيضاً فإن قيل يلزم على ذلك نسبة الشيء إلى نفسه لأنه منسوب للرسم الذي هو واجب بأنه منسوب للرسم اللغوي وهو الاثر لا المصطلح عليه حتى يلزم ما ذكر قال بعضهم ويمكن أن يتكافأ بأن يقال أنه منسوب للرسم المصطلح عليه ويراد منه فرد من أفراد فيكون من نسبة النوع إلى فرد (قوله وانظري) منسوب للنظر من نسبة الخاص للعام وقد عرفت أنه لا حاجة لزيادة ذلك على التحقيق فلا تغفل (قوله علم) تكلم له البيت وكانته به على أنه لا بد أن يكون اللفظ المعروف به علم معناه وانما جهل كونه مسمى باللفظ الآخر أفاده ابن يعقوب (قوله فالحد بالجنس الخ) ألفاء للإفصاح لأنها أفصحت عن شرط محذوف والتقدير إذا أردت بيان ذلك فالحد الخ ومصادره بيان الحد التام وأراد بالجنس الجنس القريب كما يؤخذ من قوله وناقص الحد الخ وقوله وفصل أي قريب لأن ذكر البعيد بعد الجنس القريب لا يفيد لأنه إما أعم منه أو مساو له كالنامي والحساس بالنسبة للحيوان ويشترط في تمام الحد زيادة على ما فهم مما مر تقديم الجنس على الفصل والا كان حداً ناقصاً (قوله وقعا) خبر عن قوله فالحد والالف فيه للإطلاق (قوله والرسم) أي التام وقوله بالجنس أي القريب كما يؤخذ من قوله وناقص الرسم الخ وقوله وخاصة أي شاملة لازمة بخلاف غير الشاملة كالعالم بالنسبة للإنسان فلا يعرف بها الخرج كثير من الأفراد عنهم وبخلاف غير اللازمة كالمتنفس بالفعل بالنسبة للحيوان فلا يعرف بها الخرج أفراد الحد ودعها حال المقارنة ويشترط في تمام الرسم زيادة على ما ذكر تقديم الجنس على الخاصة والا كان رسماً ناقصاً أفاده بعض المحققين (قوله معاً) أي حال كونه معاً (قوله وناقص الحد) من إضافة الصفة للموصوف وقوله بفصل الحد ذكر الحد الناقص صورتين الأولى أن يكون بالفصل وحده كأن يقال الإنسان ناطق الثانية أن يكون بالفصل مع الجنس البعيد كأن يقال الإنسان جسم ناطق وبقيت صورة ثالثة وهي أن يأتي بالجنس القريب والفصل لكن مع تأخير الجنس عن الفصل كما يعلم مما مر كأن يقال الإنسان ناطق حيوان وما ذكره المصنف هنا من كون الحد الناقص يكون بالفصل وحده مبني على جواز التعريف بالمفرد وهو مذهب المتأخرين من المناطقة وكذا ما ذكره بعد من كون الرسم الناقص يكون بالخاصة وحدها كما لا يخفى (قوله أومعاً) معطوف على محذوف والتقدير بفصل وحده أومعاً (قوله لا قريب) تأكيدي لما قبله (قوله وقعا) خبر عن قوله وناقص الحد والالف للإطلاق (قوله وناقص الرسم) من إضافة الصفة للموصوف كما مر في نظيره وقوله بخاتمة فقط لا بد أن تكون تلك الخاصة شاملة لازمة لما تقدم وذلك كأن يقال الإنسان ضاحك وقوله أومعاً جنس أبعد بالتسوية للضرورة والمراد به البعيد وذلك كأن يقال الإنسان جسم ضاحك فهاتان صورتان وبقيت صورة ثالثة وهي أن يأتي بالجنس القريب والخاصة لكن مع تأخير الجنس عن الخاصة كما يعلم مما تقدم كأن يقال الإنسان ضاحك حيوان (تنبيه) بقي التعريف بالعرض العام مع الخاصة أومع الفصل كأن يقال الإنسان ماش ضاحك أو ناطق وكذا

التعريف بالفصل مع الخاصة كأن يقال الإنسان ناطق ضاحك والصواب كما قاله السيد أن الأول
رسم ناقص وهو أقوى من الخاصة وحدها وأن كلام من الثاني والثالث حد ناقص وهو أكمل
من الفصل وحده وأما ما نقله الحفيد عن بعضهم من عدم اعتبار كل من هذه الثلاثة فلا يخفى
ضعفه بل رده لأن انضمام العرض العام إلى الخاصة أو إلى الفصل إن لم يقل لم يضعف والواقع أنه
مقوك كما ذكره السيد وكذا انضمام الخاصة إلى الفصل وظاهر كلامهم أن العرض العام وحده
لا يقع معترفاهل هو مبني على عدم جواز التعريف بالاعم ولا توقف فيه بعضهم والاقرب
الأول فيحجز (قوله وما باللفظي الخ) أي والذي شهر عندهم بالمعرف اللفظي الخ فاسم موصول
وشهر صلتهما ولديهم معنى عندهم ظرف لتلك الصلة وقوله بتبديل الخ فيه تسامح لأن المعرفة
اللفظي ليس نفس التبديل بل اللفظ الذي أتى به بدلا إذا التعاريف من قبيل الالتقاط وذلك
كأن يقال في تعريف البر هو الجمع وقوله برديف أي مرادف فهو فعيل بمعنى متفاعل وقوله
أشهر أي عند السامع واحتجز بذلك عن الرديف الأخفى أو المساوي كما هو ظاهر (قوله وشروط
كل الخ) ظاهر كلامه اعتبار ما ذكره من الشروط في اللفظي كغيره وتعقبه بعضهم بأنه لا معنى
لاشتراط هذه الأمور فيه لأنه لا يعقل تخلف شيء منها عنه إذ لا يمكن أن يكون لفظ الرديف الأشهر
غير جامع ولا غير مانع لأن مدلوله عين مدلول اللفظ غير الأشهر ولا يمكن أن يكون دون المعرفة
ولامساوي لأن الفرض أنه أشهر منه ولا يجازي لأن المجاز والحقيقة ليسا مترادفين ولا يمكن أيضا
دخول الدور فيه كما صرح به ابن قاسم في الآيات وهكذا الباقي أه وهو وجبه لكن ناقص بعض
الحققتين في قوله وهكذا الباقي بأنه يمكن أن يكون اللفظ الأشهر مشتركين معنى رديفه غير الأشهر
وبين معنى آخر وبهذا يعلم ما في قوله لأنه لا يعقل تخلف شيء منها عنه فليتم أتمل (قوله أن يرى
مطر دامعكسا) فسر القراء في المطرد بالجامع والمنعكس بالمانع ونص عبارته في شرح التنقيح
وقولنا جامع هو معنى قولنا مطرد وقولنا مانع هو معنى قولنا منعكس لكن مقتضى كلام
الجهور خلافه حيث فسروا المطرد بالذي كلما وجد المعرفة بكسر الراء ووجد هو والمنعكس بالذي
كلما وجد المعرفة بفتح الراء ووجد هو أذ مقتضاه أن المطرد المانع والمنعكس الجامع وعليه حقيقة
الاطراد أن يكون كلما وجد المعرفة بالكسر ووجد المعرفة بالفتح بأن لا يزيد الأول على الثاني
بأفراد يصدق فيها دونه كما في قولك حيوان ناطق في تعريف الإنسان فلوزاد عليه بتلك الأفراد كما
في قولك جسم نام حساس في تعريف الإنسان فإنه يزيد بالحيوان والفرس مثلاً لم يصح التعريف
لأنه غير مطرد فإنه يوجد ولا يوجد المعرفة بالفتح في الأفراد التي زادت فلم يكن مانعا وحقيقة
الانعكاس أن يكون كلما وجد المعرفة بالفتح ووجد المعرفة بالكسر بأن لا يزيد الأول على الثاني
بأفراد يصدق فيها دونه كما في قولك جسم نام حساس في تعريف الحيوان فلوزاد عليه بتلك
الأفراد كما في قولك متفكر بالقوة في تعريف الحيوان فإنه يزيد بالحيوان والفرس مثلاً لم يصح
التعريف لكونه غير جامع فإنه يوجد المعرفة بالفتح ولا يوجد هو فلم يكن جامعاً فليتم أتمل
(قوله وظاهرا) أي عند السامع وقوله لا أبعد أو لامساوي أتصريح بالمفهوم والمراد أبعد
عن الذهن وهو الأخفى وذلك كقولك في تعريف النار هي جسم كالنفس فإنه أخفى من المعرفة
لشدته خفاء النفس يدل على كثرة الخلاف فيها والمراد مساوياً في الخفاء وذلك كقولك في تعريف

وباللفظي لديهم شهرا • تبديل لفظ برديف أشهر • وشروط كل أن يرى مطردا • منعكسا وظاهرا أبعدا • ولا مساويا

المحترق هو ما ليس بساكن اذا استوى كل منهما عند السامع فليتنامل (قوله ولا تجوز الخ) أي ولا باقظ تجوز به الخ كما قاله المصنف في شرحه وذلك كأن تقول في تعريف العالم هو بحر بلاطف الناس فإن هذا اللفظ تجوز به بلاقرينة تجوز بهما عن غير المعنى المراد وان كان فيه قرينة مانعة من ارادة المعنى الاصلى فالقرينة المنقبة في قوله بلاقرينة بها تجوز انما هي المنة لا المانة وبذلك اندفع الاعتراض بان الجواز لا يتحقق الا بقرينة فكيف يقول المصنف ولا تجوز بلاقرينة الخ واحتراز بذلك عما لو تجوز به مع قرينة معينة كأن تقول في تعريف العالم هو بحر بلاطف الناس يظهر الدقائق والنكات فانه تعريف صحيح لعدم الالتباس حينئذ ولا حاجة في هذه الحالة لقوانا بلاطف الناس للاستغناء عنه بقولنا يظهر الخ لان المعينة تكفي عن المانة كما هو مقر في محله (قوله ولا يجازي مجدد) أي ولا يجازي علم بواسطة المعارف بالفتح فالمراد بالمجدود مطلق المعارف وانما امتنع التعريف بذلك للزوم الدور حينئذ فان كلام المعارف بالفتح والمعرف بالكسر متوقف على الآخر في هذه الحالة وهو اما مصرح وذلك اذا كان التعريف متوقفا على المعارف من غير واسطة كتحريف الشمس بأنها كوكب يظهر منها اراقانه يتوقف على المعارف بلا واسطة حيث أخذ وافيه النهار وقد عرفوه بأنه ما بين طلوع الشمس وغروبها وما مضى وذلك اذا كان التعريف متوقفا على المعارف بواسطة أو أكثر كتحريف الاثنين بأنها ما أول عدد ينقسم الى متساويين فانه يتوقف على المعارف بواسطة حيث أخذ وافيه المتساويين وقد عرفوها بأنها الشيطان غير المتفاضلين وقد عرفوا الشيعتين بالاثنتين وكتحريف الاثنين بأنها ما أول زوج فانه يتوقف على المعارف بأكثر من واسطة حيث أخذ وافيه الزوج وقد عرفوه بأنه المنة ينقسم الى متساويين وقد عرفوا المتساويين بالشيعتين غير المتفاضلين وقد عرفوا الشيعتين بالاثنتين أفاده المولى في كبره (قوله ولا مشترك الخ) أي ولا يشترك انطلق خلا من القرينة المعينة للمراد كأن تقول في تعريف الشمس هي عين فلور وجدت القرينة المذكورة كأن تقول فيما ذكره هي عين تضي في الا فاق لم يمنع التعريف به ومحل الامتناع اذا لم يرد بذلك المشترك بجميع المعاني التي وضع لها والاجاز التعريف به كتحريف القضية بأنها اقول الخ والقول مشترك بين المعقول والمفوض والمراد في التعريف المذكور كل منهما (قوله وعندهم) أي المناطقة وانما خصهم بالذكر لانهم الباحثون ولا عن ذلك والاف عند غيرهم كذلك ويحتمل أن المراد وعند العلماء مطاقا والظرف على كل من الاحتمالين متعلق بقوله المردود وقدمه مع كون العامل مضافا اليه وصلة لائل للضرورة وقوله من جهة المردود الخ أي لان الحكم على الشيء فرع عن تصوره فهو متوقف على المحكوم عليه وحينئذ يلزم الدور لتوقف كل من التعريف والمعرف على الآخر وقد دفع هذا الدور بأوجه ما بين بعيد وغير بعيد ودفعه بعض المحققين بأن المحكوم عليه بالحكم المذكور في التعريف انما هو الماخوذ جنسافي التعريف لا المعارف ألا ترى أن المحكوم عليه بالرفع في تعريف ابن آجروم للفاعل بأنه الاسم المرفوع الخ هو الاسم لا الفاعل حتى يلزم الدور فليتنامل (قوله أن تدخل الخ) بفتح التاء وضم الخاء أو بالعكس أو بضم التاء وكسر الخاء وقوله الاحكام بالرفع على الفاعلية على الاول وعلى النيابة عن الفاعل على الثاني وبالنصب على المفعولية على الثالث وقوله في الحدود أرا ديبها هنا الرسوم مجازا ما عبرت به ان أريد بها الرسوم من أول الامر

ولا يجوز * بلاقرينة تجوز * ولا يجازي مجدد * مشترك من القرينة خلا * وعندهم من جهة المردود * أن تدخل الاحكام في الحدود

العلاقة المتضادة وتجربتين أن أريد بهما التعاريف ثم أريد بهما الرسوم علاقة الخصوص والعموم
والقرينة أنه لا يتوهم إمكان دخولها في الحدود حتى يحتاج للتنبيه على انتفائه لأن الحكم
ليس جزءاً من الماهية بخلاف الرسوم فإنه قد يتوهم دخولها فيه فأحتاج للتنبيه على انتفائه
أفاده الملوى في كبريه (قوله ولا يجوز في الحدود الخ) الفرق بين الحدود والرسوم انما هو في
أواني التقسيم وأما التي لنشك اولادهم فهي ممتنعة فيهما ولم يتراضوا الا والتي للتخيير واستظهر
بعض المحققين جوازها في الرسوم كأن تقول الانسان حيوان ضاحك أو كاتب بمعنى أنك تخير
بين القيمين بالخاصة الاولى والقيمين بالخاصة الثانية وما ذكره المصنف من عدم جواز أواني التقسيم
في الحدود وجوازها في الرسوم لم ينقرد به بل صرح به الاصحاب في حيث قال ويجوز أوفي الرسم
بخلاف الحد لأن النوع الواحد يستحيل أن يكون له فصلان على البديل بخلاف الخاصتين على
البديل اه وخالف شيخ الاسلام زكريا في ذلك فجوزها في الحدود واستند الى تعريفهم النظر
بأنه الفكر المؤدى الى علم أو غلبة ظن بمعنى أن النظر قسمان أحدهما يؤدى الى علم كقولك العالم
حادث وكل حادث لا بد له من محدث وثانيهما يؤدى الى غلبة ظن كقولك زيد يطوف ليلاً
بالسلاح وكل من هو كذلك فهو اص وقد يمنع كون ذلك التعريف حتماً وعلى تسليم ذلك فهو
في الحقيقة حدان والمنع انما هو في الحد الواحد أفاده الملوى مع زيادة (قوله ذكر أو) أى التي
للتقسيم أو التخيير على ما مر (قوله قادر مارووا) أى فاعلم الذي رووه من عدم الجواز في الاول
والجواز في الثاني

* (باب في القضايا) *

جمع قضية فعيلة بمعنى مفعولة أى مقضى فيها أى بمعنى فاعله أى قاضية على الاسناد المجازى
وانما سميت بذلك لانها تتضمن القضاء بمعنى الحكم المراد به النسبة بين الطرفين لا الإيقاع
والاقتراع أى ادراك الوقوع وعدم الوقوع لانها تتضمن ذلك لانه قائم بنفس المدرك كما سيأتى
واعلم ان وزن قضايا باعتبار الاصل فعائل لان أصلها قضاي يباين فأبدلت الاولى همزة على
القياس في نحو صحائف ورسائل ثم فتحت الهمزة للتخفيف ثم قلبت الثانية ألذا تهركت كما وانفتح
ما قبلها ثم قلبت الهمزة ياء لوقوعها بين ألفين فصارت قضايا بعد أربعة أعمال وقوله واحكامها
أى التي هي التاقض والعكس المستوى وانما جمعها المصنف لان الجمع يطلق على الاثنين كثيراً
خصوصاً في هذا الفن أولانه اعتبر بالافراد (قوله ما احتل الخ) ما واقعة على اللفظ الشامل
لجميع الالفاظ فهي جنس وخرج بقوله احتل الصدق ما لم يحتمله كزيد وعمر ووكغلام زيدو بقوله
لذاته ما احتمله لذاته بل للآزمه كالانشآت من الامور والتمهي وغيرهم ما فان قولك اسقنى مثلاً
وان احتل الصدق لكن لذاته بل لما استلزمه من قولك أنا طالع للقيام منك ودخل بهذا القيد
ما قطع بصدقه أو بكذبه فالقول أخبار الله وأخبار رسوله والأخبار المعلوم صدقها بضرورة
العقل نحو الواحد نصف الاثنين والثاني كالأخبار مسجلة الكذاب في دعواه النبوة والأخبار
المعلوم كذبها بضرورة العقل نحو الواحد نصف الاربعة لأن ذلك يحتمل الصدق لذاته وان قطع
بصدقه أو بكذبه لشيء آخر وبهذا تعلم أن القيد المذكور لكل من الإخراج والإدخال (قوله
الصدق) أى والكذب وانما لم يصرح به العلم به اذ يلزم من كونه محتملاً للصدق كونه محتملاً للكذب

ولا يجوز فيها الحدود ذكرها * وجاز في الرسم قادر مارووا * (باب في القضايا وأحكامها) * ما احتل الصدق لذاته

وأيضا في اقتصاره على الصدق تأدب في حق كلام الله وكلام رسوله ومعنى الصدق مطابقة النسبة
 المفهومة من الخبر للنسبة التي في الواقع وضده الكذب بخلاف الحق فانه مطابقة النسبة التي في
 الواقع للنسبة المفهومة من الخبر وضده الباطل فالمطابقة وان كانت مفاعلة من الجانبين لكنهما
 تسند في تفسير الصدق الى النسبة الخبرية وفي تفسير الحق الى النسبة الواقعية هذا هو الذي
 اشتهر وقد اختار بعضهم أن الصدق والحق شيء واحد وهو مطابقة النسبة الخبرية للنسبة
 الواقعية قال لا ت مافي الواقع أمر ثابت فالانساب أن يقاس عليه غيره لا العكس بأن يلاحظ
 مطابقة غيره له لا مطابقة غيره وان كانت المفاعلة من الجانبين ألا ترى أنه يحسن أن يقال
 جالس الوزير السلطان ولا يحسن أن يقال جالس السلطان الوزير واعتراض أخذ الصدق في
 تعريف الخبر بأنهم قد أخذوا الخبر في تعريف الصدق وحيفة يلزم الدولة ووقف كل على الآخر
 وأجيب بأن الصدق كالكذب اشتهر في المحاورات فلا يحتاج للتعريف فصح أخذه في تعريف
 الخبر (قوله جرى بينهم الخ) علم منه أن القضية والخبر بمعنى واحد وهو ما احتل الخ لكن تسميته
 قضية من حيث اشتغاله على الحكم وتسميته خبرا من حيث احتماله الصدق وفي التلويح أنه
 يسمى اخبارا من حيث افادته الحكم ومقدمة من حيث كونه جزأ من الدليل ومطلوبا من
 حيث كونه يطلب بالدليل ونتيجة من حيث كونه نتيجة الدليل ومسئلة من حيث كونه يسئل عنه
 في العلم قال فالذات واحدة واختلاف العبارات باختلاف الاعتبار (قوله قضية وخبر)
 منصوبان على الحال من الضمير المستتر في قوله جرى (قوله ثم القضايا الخ) ثم للترتيب المذكور فقط
 كما قاله الشيخ المولى (قوله شرطية جملة) بدلان من قوله قسيمان والاولى ما حكم فيها على وجه
 الشرط والتعليق كما سيأتي والثانية ما حكم فيها على وجه الحمل ولذلك سميت الاولى شرطية والثانية
 جملة وقد اشتهر أن الاولى ما ليس طرفاها مفردين ولا في قوتها والثانية ما طرفاها مفردان أو في
 قوتها ما كقولك زيد قائم وكقولك زيد قائم يناقض زيد ليس بقائم لانه في قوة هذا انقيض هذا
 واعتراض بأن الاولى في قوة المفردين لانهم اذا كانت متصلة تكون في قوة أن يقال هذا ملزوم
 لذلك واذا كانت متفصلة تكون في قوة أن يقال هذا معاند لذلك وأجيب عن ذلك بما لا ينهض
 فالاولى حذف ذلك والاقتصار على ما تقدم كما يفهمه كلام المولى في كبريه (قوله والثاني)
 انما قال والثاني ولم يقل والثانية مع أنه عبارة عن الجملة نظرا لكونها اقسما وسمي في الكلام على
 الاول في قوله وان على التعليق الخ (قوله كلية شخصية) ليس المراد بالكلية هنا ما دخل عليها
 السور الكلي كما هو المصطلح عليه بل ما كان موضوعها كليا بقطع النظر عن السور كما يرشد لذلك
 مقابلتها بالشخصية التي هي ما كان موضوعها مشخصا معينا ولذلك صح ان تقسيم الذي ذكره
 بقوله والاول الخ والذي يحصل من كلام المصنف في هذا المقام أن الجملة أربعة أقسام الاول
 الشخصية وهي ما كان موضوعها مشخصا معينا كقولك زيد قائم لكن يمنع اطلاق الشخصية
 على نحو قولنا الله قادر لما فيه من إيهام تشخص الموضوع تشخصا جسمانيا تعالى الله عنه والثاني
 المهمة وهي ما كان موضوعها كليا وأهملت من السور كقولك الانسان حيوان اذا جعلت ال
 للجنس في ضمن الافراد بقطع النظر عن الكلية والجزئية والثالث الكلية وهي المسورة بالسور
 الكلي كقولك كل انسان حيوان والرابع الجزئية وهي المسورة بالسور الجزئية كقولك بعض

جرى • بينهم قضية وخبر • ثم القضايا الخ • ثم الشرطية جملة والثاني • كلية شخصية

الحيوان انسان وهذا ان التسميان وان لم يصرح به المصنف لكنهم ما مأخوذان من قوله
والسور كلبا وجرثا يرى فانه يؤخذ منه أن المسورة بالسور الكلى تسمى كلبية والمسورة بالسور
الجزئى تسمى جرثية ولم يتعرض المصنف للطبيعية وهى ما كان المحكوم عليه فيها الطبيعية بقطع
النظر عن الافراد كقولك الحيوان جنس وقد جرى فيها خلاف فقيل وهو الحق انها داخله فى
الشخصية لان المحكوم عليه فيها مشخص ذهنا وقيل انها داخله فى المهمة وقيل وهو المشهور
انها قسم مستقل لاختصاصه ولا مهمة وهذا كما مبنى على ما هو الراجح من انها معتبرة فى العلوم
لا على ما قيل من انها غير معتبرة فيها فتأمل (قوله والاقل) أى الذى هو الكلبية بالمعنى الذى اراده
المصنف منها فمما تقدم ولم يقل والاقل نظر السور الكلى انما تقدم فى نظيره وقوله اما سور رأى
بالسور الكلى أو الجزئى وقوله واما مهممل أى من السور (قوله والسور الخ) هو ما دل على
الاحاطة بجميع الافراد أو ببعضها فى الجملة ككل وبعض كما سيذكره المصنف وما دل على
الاحاطة بجميع الاوضاع أى الاحوال الممكنة أو ببعضها فى الشرطية ككلها وقد يكون كما سيأتى
سمى بذلك تشبيها للسور بالبلد المحيط بكلها أو ببعضها بجميع الاحاطة فى كل فهو استعارة باعتبار
اللغة وان كان حقيقة باعتبار اصطلاح المنطقة (قوله كلبا وجرثيا) وكل منهما اما ايجابى واما
سلبى فأقسامه أربعة كما ذكره المصنف بعد (قوله وأربع أقسامه) حذف المصنف التام من
اسم العدد مع أن العدد دمه كرمذكور للضرورة أو على ما نقله النووى من أن ذكر المعدود
لا يعتبر الا اذا كان تميزا بخلاف ما اذا لم يكن كذلك كما هنا ومحصل الاقسام الاربعة أن الاول
السور الكلى الايجابى وهو كل وما أشبهه بجميع وعامة كفى قولك كل انسان حيوان أو جميع
الانسان حيوان وهكذا واما الثانى السور الجزئى الايجابى وهو بعض وما أشبهه كواحد واثنين
وثلاثة كفى قولك بعض الحيوان انسان أو واحد من الحيوان انسان وهكذا والثالث السور
الكلى السلبى وهو لا شئ وما أشبهه كالأحد ولا ديار كما فى قولك لا شئ من الانسان يحجر
ولا واحد من الانسان يحجر وهكذا والرابع السور الجزئى السلبى وهو ليس بعض وما أشبهه
كليس كل وليس بعض كفى قولك ليس بعض الحيوان بانسان أو ليس كل حيوان بانسان وهكذا
كما بينه المصنف بقوله اما بكل الخ ومن هذا التقرير تعلم ان قوله أو شبهه راجع لجميع الاربعة
المذكورة قبله فكأنه قال اما بكل أو شبهه واما ببعض أو شبهه وهكذا فانهم (قوله حيث جرى)
أى فى أى تركيب وقع فيه (قوله اما بكل الخ) أى اما أن يكون السور لتبسا أو مصورا بكل الخ
فالبال للملازمة أو للتصوير من ملازمة الكلى لجزئياته أو تصويره بها ويحتمل أن المعنى اما أن
يكون التصوير بكل الخ اكن الاول أو فى كلام المصنف واعلم أنه يصح قراءة كل فى كلام المصنف
بالجزء وهو ظاهر وبالرفع على الحكاية لفظ كل الواقع مبتدأ فى القضية وكذا يقال فى لفظ بعض
فى قوله أو ببعض وجوز الملوى فى كبره أيضا جرح لفظ شئ فى قوله أو بلا شئ وقطعه على الحكاية
للاواقع فى نحو قولك لا شئ من الانسان يحجر قال وأما بعض فى قوله لا شئ وليس بعض فبتعين
فيه الحكاية لان المعطوف هو مجموع ليس بعض اه قال بعضهم والظاهر أنه يمين أيضا فى لفظ
شئ فى قوله أو بلا شئ الحكاية لان المعطوف هو مجموع لا شئ فتأمل (قوله أو شبهه جلا) أى
جلا الاحاطة بجميع الافراد أو ببعضها بمعنى أظهرها وقد علمت أن ذلك معطوف على جميع

والاول * اما سور واما مهممل * والسور كلبا وجرثا يرى * وأربع أقسامه حيث جرى * اما بكل أو ببعض أو بلا * شئ وليس بعض أو شبهه جلا *

ما قبله (قوله وكلها) أي القضايا الأربع المعلومة مما تقدم وقوله موجبة وسالبة يصح قراءة موجبة بفتح الجيم كما هو الشائع وعليه فالاصل موجب فيها قد دخل الحذف والايصال أعني حذف الجاز وإيصال الضمير ويصح قراءتها بكسرها على الاستناد الجازي وهذا هو المناسب للمقابلة بالسالبة (قوله فهي إذا إلى الثمان آية) أي فهي إذا كانت منقسمة إلى الموجبة والسالبة راجعة إلى الثمان بحذف الياء تخفيفاً وجعل الأعراب مقتدراً عليها وظاهراً على النون كافي قول الشاعر

لها ثمانية أربع حسان * وأربع فتغرها ثمان

واعلم أنه إذا اعتبر أن هذه الثمانية تنقسم إلى معدولة المحول فقط أو الموضوع كذلك أو هما وإلى محصلة ما ذكر كان المجموع ثمانية وأربعين قائمة من ضرب ثمانية في ستة ومعدولة المحول فقط هي ما جعلت أداة النفي جزأ من محمولها دون موضوعها مثالها موجبة نحو قولك كل إنسان هو لاجر وسالبة نحو قولك زيد ليس هو لاجر وسالبت بذلك لأنه عدل فيها بأداة النفي عن أصل وضعها وهو رفع النسبة فهو على الحذف والايصال وهكذا يقال فيما بعد ومعدولة الموضوع فقط هي ما جعلت أداة النفي جزأ من موضوعها دون محمولها مثالها موجبة نحو قولك ~~كل~~ لاجر وان جاد وسالبة نحو قولك لا شيء من لاجر وان بالإنسان ومعدولتها هي ما جعلت أداة النفي جزأ من أمثالها موجبة نحو قولك كل لاجر وان هو لاجر وان وسالبة نحو قولك لا شيء من لاجر وان لا يجيء او محصلة المحول فقط هي ما لم تجعل أداة النفي جزأ من محمولها مع جعلها جزأ من موضوعها فهي عين معدولة الموضوع فقط وسالبت بذلك لأنه جعل المحول فيها محصلاً أي ثبوتياً لاسبياً فهو على الحذف والايصال وهكذا يقال فيما بعد ومحصلة الموضوع فقط هي ما لم تجعل أداة النفي جزأ من موضوعها مع جعلها جزأ من محمولها فهي عين معدولة المحول فقط ومحصلة ما هي ما لم تجعل أداة النفي جزأ من أمثالها موجبة نحو كل إنسان حيوان وسالبة نحو لا شيء من الإنسان يجبر وبهذا يعلم أن بعض الثمانية والأربعين المذكورة مكررة وهو ستة عشر لأن محصلة المحول فقط هي عين معدولة الموضوع فقط ومحصلة الموضوع فقط هي عين معدولة المحول فقط فليست أمثلة (قوله والاول الموضوع الخ) تكلم المصنف على جزأين من أجزاء القضية وهما الموضوع والمحول والاول هو المحكوم عليه وينحصر في ثلاثة وهي المبتدأ والفاعل ونائبه والثاني هو المحكوم به وينحصر في اثنين وهما الخبر والفعل وترك جزأين آخرين وهما النسبة الكلامية التي هي ثبوت المحول للموضوع أي تعلقه وارتباطه به على وجه الثبوت في القضية الموجبة أو على وجه الاتقاء في القضية السالبة والنسبة الخارجية التي هي وقوع ذلك في الاولى أو عدم وقوعه في الثانية فجعل أجزاء القضية أربعة كما يؤخذ من شرح الشنسية وغيره قال بعض محققى المغاربة إن ذلك طريقة العجم وأما طريقة العرب فاجزأوها الثلاثة الاولى فقط لكن لم يتابعه الاشياخ كما قاله شيخنا وجعل الجزء الرابع ما ذكره من الظاهر المتبادر وأما ما في كلام بعضهم من أنه لا يقع أو الانتزاع أي ادراك الوقوع أو عدم الوقوع ففيه نظر لأن ذلك وصف للمدرك فلا يصح جعله من أجزاء القضية وبهذا يعينه اعترض ملا احمد على القنرى في جعله ذلك من أجزائها وقد وضع المناطقة لفظاً يدل على النسبة الخارجية مطابقة وعلى النسبة

وكلها موجبة وسالبة * فهي إذا إلى الثمان آية * والاول للموضوع

الكلامية التزاما كما في شرح الشمسية ومعواذلك اللفظ رابطة وهو تارة يكون في قالب الاسم
 كهو في نحو قولك زيد هو قائم وتارة يكون في قالب الفعل ككان في نحو قولك زيد كان قائما
 وكثيرا ما تحذف تلك الرابطة في لغة العرب استغناء عنها بربط اللفظي واعلم أنه لا بد لنسبة
 القضية من كيفية تتكشف بها في نفس الامر وهي اما الضرورة أي الوجوب واما الدوام واما
 الامكان واما الاطلاق أي الحصول بالفعل ومعواذلك اللفظ الدال على تلك الكيفية جهة وتسمى
 القضية اذا ذكر فيها ذلك اللفظ وجهة وعدد المتأخرون القضايا باعتبار الكيفية المذكورة الى
 خمسة عشر الضروريات السبع وهي الضرورية المطلقة وهي التي حكم فيها بضرورة النسبة مع
 الاطلاق عن التقييد بوصف أو وقت مثالها وجبة كل انسان حيوان بالضرورة وسالبة لاشئ
 من الانسان بجبر بالضرورة وانما سميت ضرورية لان كـ كيفية نسبتها بالضرورة ومطلقة
 لاطلاقها عن التقييد بوصف أو وقت وهي بسيطة كما يعلم مما يأتي والمشروطة العامة وهي التي
 حكم فيها بضرورة النسبة بشرط دوام وصف الموضوع مثالها وجبة كل كاتب متحرك
 الاصابع بالضرورة مادام كاتباً وسالبة لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتباً
 وانما سميت مشروطة لما فيها من اشتراط دوام وصف الموضوع وعامة لانها أعم من المشروطة
 الخاصة فانها لم تقيد بما ينبغي احتمال دوام الوصف وهو قولنا لادائماً وهي بسيطة كالتي قبلها
 والمشروطة الخاصة وهي المشروطة العامة لكن مع زيادة قيد لادائماً مثالها وجبة كل كاتب
 متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً لادائماً وسالبة لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع
 بالضرورة مادام كاتباً لادائماً وانما سميت مشروطة لما مر وخاصة لانها أخص من المشروطة
 العامة كما علم مما مر وهي مركبة ان كانت موجبة من مشروطة عامة موجبة وهي الصدر أعني
 قولك مثلاً كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً فطلقة عامة سالبة وهي العجز أعني
 قولك لادائماً فانه في قوة أن يقال لاشئ من الكاتب بمتحرك الاصابع بالاطلاق العام أي بالفعل
 لان ايجاب المحمول للموضوع اذا لم يكن دائماً كان السلب متحققاً في الجملة وهذا هو معنى
 المطلقة العامة السالبة وان كانت سالبة من مشروطة عامة سالبة وهي الصدر أعني قولك
 مثلاً لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتباً فطلقة عامة موجبة وهي العجز
 أعني قولك لادائماً لانه في قوة أن يقال كل كاتب ساكن الاصابع بالاطلاق العام لان سلب
 المحمول عن الموضوع اذا لم يكن دائماً كان الايجاب متحققاً في الجملة وهذا هو معنى المطلقة
 العامة الموجبة والوقعية المطلقة وهي التي حكم فيها بضرورة النسبة في وقت معين مثالها
 موجبة كل انسان متحرك الاصابع بالضرورة وقت الكتابة وسالبة لاشئ من الانسان بساكن
 الاصابع بالضرورة وقت الكتابة وانما سميت وقعية للتقييد فيها بالوقت ومطلقة لاطلاقها عن
 التقييد بقولنا لادائماً وهي بسيطة كما سبقت والوقعية غير المطلقة وهي الوقعية المطلقة لكن مع
 زيادة قيد لادائماً مثالها وجبة كل انسان متحرك الاصابع بالضرورة وقت الكتابة لادائماً
 وسالبة لاشئ من الانسان بساكن الاصابع بالضرورة وقت الكتابة لادائماً وانما سميت وقعية
 لما مر وغير مطلقة لانها مقيدة بقولنا لادائماً وهي مركبة ان كانت موجبة من وقعية مطلقة
 موجبة وهي الصدر أعني قولك مثلاً كل انسان متحرك الاصابع بالضرورة وقت الكتابة فطلقة

عامة سالبة وهي العجز أعني قولك لادائم لانه في قوة أن يقال لاشئ من الانسان يتحرك الاصابع بالاطلاق العام لما مر من أن ايجاب المحول للموضوع اذ لم يكن دائماً كان السلب متحققاً في الجملة وهذا هو معنى المطلقة العامة السالبة وان كانت سالبة من وقية مطلقة سالبة وهي المصدر أعني قولك من لاشئ من الانسان بساكن الاصابع بالضرورة وقت الكتابة فطاقة عامة موجبة وهي العجز أعني قولك لادائم لانه في قوة أن يقال كل انسان ساكن الاصابع بالاطلاق العام لما مر من أن سلب المحول عن الموضوع اذ لم يكن دائماً كان الايجاب متحققاً في الجملة وهذا هو معنى المطلقة العامة الموجبة والمنتشرة المطلقة وهي التي حكم فيها بالضرورة النسبة في وقت غير معين مثالها موجبة كل انسان متنفس بالضرورة وقتاً ما وسالبة لاشئ من الانسان بمتنفس بالضرورة وقتاً ما وانما سميت منتشرة لانتشار وقتها ومطابقة لاطلاقها عن التقييد بقولنا لادائم وهي بسيطة كما يعلم عما يأتي والمنتشرة غير المطلقة وهي المنتشرة المطلقة لكن مع زيادة قيد لادائم مثالها موجبة كل انسان متنفس بالضرورة وقتاً ما لادائم وسالبة لاشئ من الانسان بمتنفس بالضرورة وقتاً ما لادائم وانما سميت منتشرة لما مر وغير مطلقة لانها مقيدة بقولنا لادائم وهي مركبة ان كانت موجبة من منتشرة مطلقة موجبة وهي المصدر أعني قولك مثلاً كل انسان متنفس بالضرورة وقتاً ما فطاقة عامة سالبة وهي العجز أعني قولك لادائم لانه في قوة أن يقال لاشئ من الانسان بمتنفس بالاطلاق العام لما مر من أن كانت سالبة من منتشرة مطلقة سالبة وهي المصدر أعني قولك مثلاً لاشئ من الانسان بمتنفس بالضرورة وقتاً ما فطاقة عامة موجبة وهي العجز لانه في قوة أن يقال كل انسان متنفس بالاطلاق العام لما تقدم والدوام الثلاث وهي الدائمة المطلقة وهي التي حكم فيها بدوام النسبة مع الاطلاق عن التقييد بوصف أو نحوه مثالها موجبة كل انسان حيوان دائماً وسالبة لاشئ من الانسان بحجر دائماً وانما سميت دائماً لان كيفية نسبتها للدوام ومطلقة لاطلاقها عن التقييد بوصف أو نحوه وهي بسيطة كما يعلم عما يأتي والعرفية العامة وهي التي حكم فيها بدوام النسبة بشرط دوام وصف الموضوع مثالها موجبة كل كاتب متحرك الاصابع دائماً مادام كاتباً وسالبة لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع دائماً مادام كاتباً وانما سميت عرفية لان فهم التقييد فيها بدوام الوصف من العرف ولولم يصرح به وعامة لانها أعم من العرفية الخاصة فان لم تقيد بما يتقيد احتمال الدوام وهو قولنا لادائم كما تقدم نظيره وهي بسيطة كالتي قبلها والعرفية الخاصة وهي العرفية العامة لكن مع زيادة قيد لادائم مثالها موجبة كل كاتب متحرك الاصابع دائماً مادام كاتباً لادائم وسالبة لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع دائماً مادام كاتباً لادائم وانما سميت عرفية لما مر وخاصة لانها أخص من العرفية العامة كما علم مما مر وهي مركبة ان كانت موجبة من عرفية عامة موجبة وهي المصدر أعني قولك مثلاً كل كاتب متحرك الاصابع دائماً مادام كاتباً فطاقة عامة سالبة وهي العجز أعني قولك لادائم لانه في قوة أن يقال لاشئ من الكاتب يتحرك الاصابع بالاطلاق العام لما مر وان كاتب سالبة من عرفية عامة سالبة وهي المصدر أعني قولك مثلاً لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع دائماً مادام كاتباً فطاقة عامة موجبة وهي العجز أعني قولك لادائم لانه في قوة أن يقال كل كاتب ساكن الاصابع بالاطلاق العام لما مر والممكنان وهما

الممكنة العامة وهي التي حكم فيها بسلب الضرورة عن الطرف المخالف مثالها موجبة كل
 انسان حيوان بالامكان العام وسالبة لاشئ من الانسان بحجر بالامكان العام وانما سميت
 ممكنة لان كيفية نسبتها بالامكان وعامة لانها أعم من الممكنة الخاصة فانها كما تصدق به ان صدق
 بالضرورة وهي بسيطة كما سيأتي والممكنة الخاصة وهي التي حكم فيها بسلب الضرورة عن
 الطرفين أعني الموافق والمخالف مثالها موجبة كل انسان كاتب بالامكان الخاص وسالبة لاشئ
 من الانسان بكاتب بالامكان الخاص وانما سميت ممكنة لما مر وخاصة لانها أخص من الممكنة
 العامة كما علم مما تقدم وهي مركبة سواء كانت موجبة أو سالبة من ممكنتين عاتقتين احدهما
 موجبة والاخرى سالبة لان قولك مثلاً كل انسان كاتب بالامكان الخاص في قوة أن يقال كل
 انسان كاتب بالامكان العام وأن يقال لاشئ من الانسان بكاتب بالامكان العام وكذا يقال في
 مثال السالبة وبذلك تعلم أنه ليس المراد أنها مركبة لفظاً بل المراد أنها في قوة قضيتين والمطلقات
 الثلاث وهي المطلقة العامة وهي التي حكم فيها باطلاق النسبة أي كونها حاصلة بالفعل مثالها
 موجبة كل انسان متنفس بالاطلاق وسالبة لاشئ من الانسان بمتنفس بالاطلاق وانما سميت
 مطلقة لان صفة نسبتها بالاطلاق وعامة لانها أعم من الوجوديتين المذكورتين بعد فانها لم تقيد
 بنفي الدوام والضرورة بخلافهما وهي بسيطة كما يعلم مما يأتي والوجودية اللادائمة وهي
 المطلقة العامة لكن مع زيادة قيد لادائما وانما سميت موجبة كل انسان متنفس بالاطلاق لادائما
 وسالبة لاشئ من الانسان بمتنفس بالاطلاق لادائما وانما سميت وجودية لوجود نسبتها بالفعل
 واللدائمة لانها مقيدة بقولنا لادائما وهي مركبة ان كانت موجبة من مطلقة عامة موجبة وهي
 المصدر أعني قولك مثلاً كل انسان متنفس بالاطلاق فطلقة عامة سالبة وهي العجز أعني قولك
 لادائما لانه في قوة أن يقال لاشئ من الانسان بمتنفس بالاطلاق العام السابق وان كانت سالبة
 من مطلقة عامة سالبة وهي المصدر أعني قولك مثلاً لاشئ من الانسان بمتنفس بالاطلاق فطلقة
 عامة موجبة وهي العجز أعني قولك لادائما لانه في قوة أن يقال كل انسان متنفس بالاطلاق العام
 لما مر والوجودية اللا ضرورية وهي المطلقة العامة ~~التي~~ مع زيادة قيد اللا ضرورية مثالها
 موجبة كل انسان متنفس بالاطلاق لا بالضرورة وسالبة لاشئ من الانسان بمتنفس بالاطلاق
 لا بالضرورة وانما سميت وجودية لما مر واللا ضرورية لانها مقيدة بقولنا لا بالضرورة وهي
 مركبة ان كانت موجبة من مطلقة عامة موجبة وهي المصدر أعني قولك مثلاً كل انسان
 متنفس بالاطلاق فممكنة عامة سالبة وهي العجز أعني قولك لا بالضرورة لانه في قوة أن يقال لاشئ
 من الانسان بمتنفس بالامكان العام لما علمت من أن الامكان العام هو سلب الضرورة عن الطرف
 المخالف وان كانت سالبة من مطلقة عامة سالبة وهي المصدر أعني قولك مثلاً لاشئ من الانسان
 بمتنفس بالاطلاق فممكنة عامة موجبة وهي العجز أعني قولك لا بالضرورة لانه في قوة أن يقال كل
 انسان متنفس بالامكان العام لما ذكرناه المذكورات جملة الخمسة عشر وبعضهم نقص عنها
 وبعضهم زاد عليها حتى قال بعضهم انها لا تنحصر في عدد وعلم مما تقر بانها تنقسم الى مركبة
 وبسيطة فالمركبة ما كان فيها زيادة لادائما ولا ضرورة وكان فيها الامكان الخاص والبسيطة
 ما عدا ذلك وقد أشار بعضهم لذلك بقوله

وما حوى من القضايا لا كذا * أو خاص امكان مر كذا
وما خلا عن دين فاليسيط * فادع لمن ألف يان شيط

والكلام على الوجهات كثير وقد أفردت بالتأليف وفي هذا القدر كفاية (قوله الموضوع) خبر
عن الاول وانما سمي بذلك لانه يتخيل أنه كشيء وضع ليحل عليه غيره كما قاله ابن يعقوب والسمي
بذلك الاول في الرتبة وان ذكر آخر كما أن المسمى بالمحول الآخر في الرتبة وان ذكر أولا وانما
كان الموضوع أولا في الرتبة والمحول آخر افيها لان الموضوع محكوم عليه بالمحول والمحكوم به
وصف المحكوم عليه في المعنى والموصوف سابق على صفته ولهذا جعل النجاة رتبة المبتدأ المتقدم
ورتبة الخبر التأخر وانما جعل لوازبة الفاعل التأخر عن الفعل مع أنه موصوف في المعنى لامر
لفظي وهو أن الفعل عامل فيه ورتبة العامل التقدم على معوله فليتنامل (قوله في الجملة) متعلق
بمحدوف صفة للاول والتقدير والاول الكائن في الجملة الموضوع (قوله والاخر) بكسر الخاء
يعنى المتأخر لابقية معني المتغير بدليل مقابلة بالاول والمراد الآخر في الرتبة وان ذكر أولا كما
علمت وقوله المحول خبر عن الآخر وانما سمي بذلك لانه يتخيل أنه كشيء حل على غيره كما يؤخذ من
عبارة ابن يعقوب (قوله بالسوية) أي حال كونهم حاملين بالسوية بمعنى الاستواء في الذكر
بجيت لا يذكر أحدهما دون الآخر (قوله وان على التعليق الخ) أي وان حكم فيها حكما كأننا
على وجه التعليق لا على وجه الحل فانما الخ وعلى هذا التقرير فعلى باقية على بابهم او يحتمل وهو
الذي اقتصر عليه الشيخ الملوى وتبعه غيره أنها بمعنى الباء والمعنى وان حكم فيها بالتعليق فانما
الخ فان قيل لا ينبغي أن التعليق توقيف شيء على شيء آخر وهذا خاص بالشرطية المتصلة مع أن
المصنف يقسم الشرطية الى شرطية متصلة والى شرطية منفصلة أجيب بأن المراد بالتعليق
في كلامه الربط بين الجزأين ولو على وجه العناد أو ان المراد ما يشمل التعليق صريحا كما في
المتصلة أو استلزاما كما في المنفصلة لانها تستلزم توقف ثبوت أحدهما على انتفاء الآخر أو توقف
انتفاء أحدهما على ثبوت الآخر فكانه قيل ان اتنى هذا ثبت هذا وان ثبت هذا اتنى هذا
فليتنامل (قوله وتنقسم الخ) قسمها المصنف الى متصلة ومنفصلة وكل منهما ينقسم الى مخصوصة
وكلية وجزئية ومهمة فالاولى ما حكم فيها على وضع معين من الاوضاع الممكنة أي حال معين
من الاحوال الممكنة مثالها متصلة نحو وان جئتني الا أن أكرمك ومنفصلة نحو وزيد الا أن
كاتب أو غير كاتب والثانية ما ذكر فيها ما يدل على تعميم جميع الاوضاع مثالها متصلة كلما كانت
الشمس طالعة فالتهار موجود ومنفصلة دائما ما أن يكون العدد زوجا وفردا والثالثة ما ذكر
فيها ما يدل على تعميم بعض الاوضاع مثالها متصلة قد يكون اذا كان هذا حيوانا كان انسانا
ومنفصلة قد يكون اما أن يكون الشيء حيوانا أو فرسا والرابعة ما لم يذكر فيها شيء من ذلك مثالها
متصلة ان كان هذا انسانا كان حيوانا ومنفصلة اما أن يكون العدد زوجا وفردا فتنبيه (قوله
أيضا) هو في الاصل مصدر راض يبيض اذا رجع والمعنى رجوعا الى الانقسام السابق في الجملة
(قوله الى شرطية متصلة) أي نحو ان كانت الشمس طالعة فالتهار موجود وسيت شرطية لانه
حكم فيها على وجه الشرط والتعليق كانه تقدم ومنفصلة لان اتصال طرفيها فانه كلما تحقق أحدهما
تحقق الآخر (قوله ومثلها) أي والى مثالها فهو بالجر عطف على مدخول الى والمراد أنها مثلها

الموضوع في الجملة * والاخر المحول بالسوية * وان على التعليق فيها فحكم * فانها شرطية وتنقسم * أيضا الى شرطية متصلة * ومثلها

في أصل الربط وان كان الربط في المتصلة على وجه التلازم وفي المنفصلة على وجه التعاند هذا ولا حاجة لزيادة قوله مثلها من حيث المعنى لان المماثلة فيما ذكر متحققة من جعل المنفصلة قسما من الشرطية (قوله شرطية منفصلة) أي نحو العدد اما زوج أو فرد ووجبت شرطية لانه حكم فيها على وجه الشرط والتعلق على ما هو ومنفصلة لانفصال طرفيها لانه كلما تحقق أحدهما اتفق الآخر وكما اتفق أحدهما تحقق الآخر فينبغي ما التنافي والعناد (قوله جزأهما الخ) الضمير عائد للشرطية المتصلة والشرطية المنفصلة فصرح كلام المصنف ان جزأى المنفصلة يقال لهما مقدم وتال وهو ما صرح به السيد الشريف في شرح الخوئي وبعض شراح ايساغوجي والقطب لكن ظاهر كلام السنوسي في شرح مختصره خلافه بل صرح بذلك في شرح ايساغوجي وقد صرح به أيضا ابن يعقوب حيث قال المشهور في الاصطلاح أن المقدم هو مدخول أداة الشرط في المتصلة والتالي ما علق على مدخولها وأما المنفصلة فلا مقدم لها ولا تالي لان المعنى لا يختلف فيها بالتقديم والتأخير اهـ (قوله مقدم وتالي) يعني أن الجزء الاول يسمى مقدما والجزء الثاني يسمى تاليا ولا يرد نحو قولك النهار موجود ان كانت الشمس طالعة لان المذكور في ذلك أو لا ليس تاليا وانما هو دليله لان مذهب أهل التحقيق في اللغة العربية ان جواب الشرط أبدا متأخرا والمذكور أو لا دليله كذا يؤخذ من القطب وبه صرح زروق في شرح الجبل لكن ذكر السعدان المذكور في ذلك أولا هو التالي بعينه وهو وان تقدم في المذكور تال في الرتبة قال والقول بحدف الجزاء في مثل هذا انما هو اصطلاح النحاة اهـ وهو متعين يجب المصير اليه ان كان قد علم من اصطلاح المناطقة ووجه بعضهم بأن مقصود المناطقة المعاني فلا حاجة الى تقديم شيء يتم المعنى بدونه فليتأمل (قوله أما بيان ذات الاتصال) أي صاحبة الاتصال وهي المتصلة وقوله ما أوجبت تلازم الجزأين أي فهمي ما اقتضت واستلزمت ذلك والتلازم هنا ليس من الجانبين لان القضية انما تدل على لزوم التالي لانه تقدم دون العكس وان كان متحققا في بعض المواد فهو بمعنى اللزوم واضافته الى الجزأين لانه لا يستلزم لهما بسبب كونه نسبة بينهما واعتراض على المصنف بأن ذلك ظاهر في المتصلة اللزومية وهي التي حكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق أخرى لعلاقة بينهما ما أوجب ذلك كالسببية نحو قولك كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود دون الاتفاقية وهي التي حكم فيها بذلك للعلاقة توجهه بل لاتفاق أن جزأيها وجدد امعا نحو قولك ان كان الانسان باطقا فالخار باطق اذ لعلاقة بين ناطقية الانسان وناطقة الجمار حتى يستلزم أحدهما الآخر بل اتفق أنهم ما وجدد امعا وأوجب بأن المراد بتلازم الجزأين تصاحبهما سواء كان على وجه اللزوم كما في اللزومية أو على وجه الاتفاق كما في الاتفاقية ويحتمل كما قاله بعضهم أن المصنف نزل الاتفاقية منزلة العدم لعدم اتجاها في الاقضية فيكون التلازم بمعنى عدم صحة الانفصال عقلا فأداه الملغى في كبره (قوله وذات الانفصال) أي صاحبة الانفصال وهي المنفصلة وقوله دون من أي دون كذب وهو مقتضى من تأخير والاصل وذات الانفصال ما أوجبت تنافر أي ما دون من وقوله ما أوجبت تنافر أي ما اقتضت واستلزمت تنافيا وعنادا بين الجزأين واعتراض على المصنف بأن ذلك ظاهر في المنفصلة العنادية وهي التي حكم فيها بالتعاند بين الطرفين لذاتهما نحو قولك العدد اما زوج أو فرد دون الاتفاقية وهي التي حكم فيها

شرطية منفصلة • جزأهما مقدم وتالي • أما بيان ذات الاتصال ما أوجبت تلازم الجزأين • وذات الانفصال دون من • ما أوجبت تنافر أي

لا يسمى تناقضا في اصطلاح المناطقة وهو ما صرح به الملوي في كبره ولكن في كلام بعضهم ما يقيد
أنه يسمى بذلك في اصطلاحهم وعليه فتخصيص المصنف القضيتين بالذكر ككون القضايا هي
المقصودة لهم بالاصالة للاحتراز عن المفردين وخرج بقوله في كيف خلف القضيتين في غيره من
موضوع أو محمول أو عدول وتحصيل أو غير ذلك فالقول كما في قولك زيد قائم عمرو قائم والثاني كما
في قولك زيد قائم زيد كاتب والثالث كما في قولك زيد هو قائم زيد هو لا قائم والرابع كما في قولك زيد
قائم الآن زيد قائم أمس وكما في قولك زيد جالس في الدار زيد جالس في المسجد إلى غير ذلك
واعترض على المصنف بأن هذا التعريف غير مانع لصدقه بخلاف القضيتين في الكيف مع جواز
صدقهما وكذبهما كما في قولك زيد قائم عمرو ليس بقائم وقولك زيد قائم زيد ليس بكاتب وقولك
زيد صائم الآن زيد ليس بصائم أمس إلى غير ذلك ومع وجوب صدقهما كما في قولك بعض
الحيوان انسان بعض الحيوان ليس بانسان ومع وجوب كذبهما كما في قولك كل حيوان انسان
ولاشئ من الحيوان بانسان ومع صدق أحدهما وكذب الأخرى اتفاقا لا طرادا كما في قولك
كل انسان حيوان ولاشئ من الانسان بحيوان وقولك بعض الانسان حيوان بعض الانسان
ليس بحيوان وانما كان ذلك اتفاقا لانه غير لازم في كل كائنين أو جزئيتين اختلاف في الكيف
وانما هو أمر اتفق لخصوص المادة التي فيها المحمول أعني من الموضوع بدليل تخالفه في نحو قولك
كل حيوان انسان لاشئ من الحيوان بانسان وفي نحو قولك بعض الحيوان انسان بعض
الحيوان ليس بانسان وأجيب بأن جميع ذلك خرج بقوله وصدق واحد أمر في فانه وان كان
محتملا للاستتفاف جعله حالا أولى فيكون قيد في التعريف فتأمل (قوله في كيف) أي في
الايجاب والسلب وكذا في الكم أعني الكمية والجزئية ان كانت القضية الأصلية مسورة كما
سيد كرم المصنف بقوله وان تكن محصورة بالسور الخ وانما اقتصر على ذكر الكيف هنا لاطراد
في جميع القضايا حتى الشخصية والمهملة بخلاف الكم كما هو ظاهر (قوله وصدق واحد) أي
وكذب الآخر في كلامه اكفاء وكان مقتضى الظاهر أن يقول وصدق واحدة ولكنه نظر
إلى كون القضيتين بمعنى القوانين وقوله أمر في أي تبع وذلك كناية عن كونه مطردا ولا يكون
كذلك الا عند ثبوت الوحدات المشهورة وهي وحدة الموضوع ووحدة المحمول ووحدة الزمان
ووحدة المكان ووحدة الاضافة ووحدة الشرط ووحدة القوة أو الفعل ووحدة السكل أو الجزء
إلى غير ذلك ألا ترى أنه ليس كذلك في نحو قولنا زيد قائم عمرو ليس بقائم وقولنا زيد قائم زيد ليس
بكاتب وقولنا زيد صائم اليوم زيد ليس بصائم أمس وقولنا زيد جالس في المسجد زيد ليس بجالس
في السوق وقولنا زيد أب لعمر وزيد ليس بأب لبكر وقولنا الزكاة واجبة في مال الصبي اذا بلغ
نصابا الزكاة ليست واجبة في مال الصبي اذا لم يبلغ نصابا وقولنا الخمر في الدين مسكرة بالقوة
الخمر في الدين ليس بمسكرة بالفعل وقولنا الزنجي اسود أي جزؤه الزنجي ليس بأسود أي كاه وقولنا
زيد كاتب بالقلم الحديد زيد ليس بكاتب بغير القلم الحديد وبذلك علم أن قول المصنف وصدق
واحد الخ مغني عن اشتراط الوحدات المذكورة فليست تأمل (قوله فان تكن الخ) القاء اما فربعية
أو فصية والضمير يرجع للقضية ممن حيث هي وقوله فنقضها مبتدأ وقوله ان تنه خبر واحترز
بقوله بالكيف عن نقضها بالجهة فان له احكاما مذكورة في المطولات ويحتمل أن قوله بالكيف

في * كيف صدق واحد أمر في * فان تكن شخصية أو مهملة * فنقضها بالكيف أن تنه

هو الخبر وقوله أن تبدله بدل منه على حد البدل في نحو نقضي زيد علمه ومقتضى كلام المصنف أن
نقيض الشخصية شخصية مخالفة لها في الكيف ونقيض المهملات مهملات كذلك وهو عند غير
المصنف مسلم في الأولى دون الثانية لأن نقيض المهملات عند غير المصنف انما هو كناية مخالفة لها في
الكيف لكونها في قوة الجزئية فنقيض المهملات الموجبة نحو الانسان حيوان سالبة كناية نحو
لا شيء من الانسان بحيوان ونقيض المهملات السالبة نحو الانسان ليس بحيوان موجبة كناية نحو
كل انسان حيوان * واعلم أن جميع ما ذكره المصنف لا يختص بالحكمة بل يجري في الشرطية
فمثال التناقض في المخصوصة أن تقول ان جئتني الآن أكرمك ليس ان جئتني الآن أكرمك
وفي المهملات أن تقول ان كان هذا انسانا فهو حيوان ليس ان كان هذا انسانا فهو حيوان وعلى
هذا القياس (قوله وان تكن محصورة بالسور الخ) أي سواء كانت كناية أو جزئية وسواء كانت
موجبة أو سالبة فدخل في كلامه جميع القضايا فليتم (قوله فانقض بضد سورها المذكور)
لا يخفى عليك ان سور الإيجاب الكلي ضده سور السلب الجزئي وبالعكس وسور الإيجاب
الجزئي ضده سور السلب الكلي وبالعكس (قوله فان تكن موجبة الخ) القاء اما تفرعية أو
فصحية مثل مامتر (قوله نقيضها سالبة جزئية) أي وبالعكس في كلام المصنف اكتفاء للعلم
بذلك مما ذكره وانما لم يكن نقيض الموجبة الكلية سالبة كلية لأنه لو كان كذلك لجاز كذبهم ما عا
كما في قولك كل حيوان انسان لاشي من الحيوان بانسان والنقيض ان لا يكونان معا كما علم مما مر
(قوله وان تكن سالبة كناية نقيضها الخ) أي وبالعكس في كلامه اكتفاء لما تقدم وانما لم
يكن نقيض السالبة الكلية موجبة كلية لأنه لو كان كذلك لجاز كذبهم ما عا كما مر
* (فصل في العكس المستوي) * أي في تعريفه واحكامه * واعلم ان العكس لغة مطلق التبديل
والقلب بأن يجعل السابق لاحقا واللاحق سابقا واصطلاحا يطلق باطلاقين أحدهما اطلاقه على
القضية التي وقع التحويل اليها وبانيهما اطلاقه على المعنى المصدري وعلى كل من الاطلاقين فهو
ثلاثة أقسام * الأول عكس مستوي ويقال له عكس مستقيم لاستواء طرفيه واستقامتهما بسبب
سلامة كل منهما من التبديل بالنقيض وهذا هو الذي اقتصر عليه المصنف ويعرف على
الاطلاق الأول بأنه القضية التي تركبت بتبديل كل من طرفي القضية بالآخر وعلى الاطلاق
الثاني بأنه قلب جزأي القضية الى آخر ما ذكره المصنف الثاني عكس نقيض موافق لموافقه لاصله
في الكيف ويعرف على الاطلاق الأول بأنه القضية التي تركبت بتبديل كل من طرفي القضية
بنقيض الآخر مع بقاء الصدق والكيفية وعلى الاطلاق الثاني بأنه تبديل كل من طرفي القضية
بنقيض الآخر مع القيد المذكور كما في قولك في عكس كل انسان حيوان كل ما لا حيوان لا
انسان * الثالث عكس نقيض مخالف لمخالفته لاصله في الكيف ويعرف على الاطلاق الأول بأنه
القضية التي تركبت بتبديل الطرف الأول من القضية بنقيض الثاني منها وتبديل الثاني بعين
الأول مع بقاء الصدق دون الكيف وعلى الاطلاق الثاني بأنه تبديل الطرف الأول من القضية
بنقيض الثاني الخ كما في قولك في عكس المثال المذكور لاشي مما لا حيوان بانسان وانما اقتصر
المصنف على الأول لأنه أكثر دورا من غيره فافهم (قوله العكس) أي المستوي بدليل الترجمة
ولأنه المنصرف اليه المقتضى للاطلاق ومن هذا يعلم ان تقييد المصنف بذلك في الترجمة للإيضاح

فانقض بضد سورها المذكور * فان تكن موجبة كلية * نقيضها سالبة جزئية * وان تكن سالبة كلية * نقيضها موجبة جزئية * (فصل في العكس المستوي) * العكس

وقوله قلب جزئ القضية الخ هو أولى من قول بعضهم أن يصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا
لشموله لكل من الجزئية والشرطية المتصلة نعم يرد عليه أنه يشمل الشرطية المنفصلة مع أنه لا عكس
لها لعدم الترتيب الطبيعي بين جزأيه أفكان عليه أن يقيّد القضية بكونها ذات ترتيب طبيعي
ويجيب بأن قوله قلب جزئ القضية معن عن ذلك القيد لأنه يقتضي أن كلامه محال له موضع
طبيعي على أن المصنف سيصرّح بذلك في قوله والعكس في مرتب بالطبع الخ ولا يخفى أنه يخرج
بإضافة القلب إلى الجزأين كل من عكس النقيض الموافق وعكس النقيض المخالف لأنه ليس قلب
الجزأين بل الأول قلب نقيضهما والثاني قلب أحدهما ونقيض الآخر كما علم مما مر وبإضافة
الجزأين إلى القضية قلب جزئ غيرها كالتركيب الإضافي كأن تقول في عكس ضارب غلام غلام
ضارب وبقوله مع بقاء الصدق ما إذا لم يبق الصدق كأن تقول في عكس كل إنسان حيوان كل
حيوان إنسان وبقوله والكيفية ما إذا لم تبق الكيفية كأن تقول في عكس بعض الإنسان
حيوان ليس بعض الحيوان بإنسان وبقوله والكم ما إذا لم يبق الكم إلا فيما استثناء المصنف كأن
تقول في عكس بعض الإنسان حيوان الحيوان إنسان فإن قيل لا يتأتى قلب جزئ أي القضية
في نحو قولك زيد قام لأن الفعل لا يصح جعله موضوعا أجيب بأنه وإن لم يصح جعله بذاته موضوعا
يجعل في محله ما يصح أن يكون موضوعا كـ بعض القائم أو بعض من قام ويرتكب هذا في نحو
قولك قام زيد فيقال بعض القائم أو بعض من قام زيد لا يقال ليحصل قلب لجزئ أي القضية
المذكورة حتى يسمى ذلك عكسا لأننا نقول المدار في مثل ذلك على نية المتكلم بأن ينوي أن
ما كان موضوعا يصير محمولا وبالعكس وإن لم يحصل تقديم وتأخير في اللفظ فليأتأمل (قوله مع
بقاء الصدق) أي على وجه اللزوم ليخرج ما لم يكن على وجه اللزوم بل على وجه الاتفاق كما في
قولك في عكس كل إنسان ناطق كل ناطق إنسان فإن بقاء الصدق في ذلك ليس على وجه اللزوم بل
أمر اتفاق من مساواة المحمول للموضوع بدليل تخلفه في قولك كل إنسان حيوان لو عكس كية ولم
يقبل المصنف مع بقاء الصدق والكذب لأنه لا يلزم من كذب الأصل كذب العكس فإن قولك كل
حيوان إنسان كاذب مع صدق عكسه وهو بعض الإنسان حيوان وبذلك يعلم أن المراد ببقاء
الصدق وجوده وإن لم يكن موجودا في الأصل كما لا يخفى (قوله والكيفية) أي الإيجاب أو
السلب وقوله والكم أي الكلية أو الجزئية (قوله إلا الموجب الكلية) استثناء من الأخير وحذف
التاء من الموجبة ترخيما للضرورة فإن قيل التعريف لا يدخله الاستثناء لأنه للماهية للأفراد
أجيب بأن هذا ليس تعريفًا بل هو ضابط كما يشعر به كلام المصنف في شرحه وعلى تسليم أنه تعريف
فما ذكر من تدقيقات المناطقة والمصنف لم يعتن بذلك تقريرا وتسميها لئلا يمتدى أفاده الملوي في
كثيره (قوله فعروضها الموجب الجزئية) هكذا في بعض النسخ وفي بعض آخر فعروضها الموجبة
الجزئية بفتح العين وسكون الواو وإثبات التاء (تنبيه) * علم من كلام المصنف أن الموجبة
الكلية تنعكس موجبة جزئية فتقول في عكس كل إنسان حيوان بعض الحيوان إنسان ومثلها
الشخصية الموجبة إن كان محمولها كلية فتقول في عكس زيد حيوان بعض الحيوان زيد فإن كان
محمولها جزئيا تنعكست كـ نفسها فتقول في عكس هذا زيد هذا أو علم منه أيضا أن السالبة
الكلية تنعكس سالبة كلية فتقول في عكس لا شيء من الإنسان لا شيء من الجحر بإنسان ومثلها

قلب جزئ القضية * مع بقاء الصدق والكيفية * والكم إلا الموجب الكلية * فعروضها الموجب الجزئية *

والعكس لازم لغير ما وجد * به اجتماع الخسنتين فاقصد * ومنها المهمة السالبة * لان في قوة الجزئية والعكس في مرتب بالطبع

الشخصية السالبة ان كان محمولها كمالا فقول في عكس ليس زيد بجحر لاشي من الحجر يزد فان كان محمولها جزئيا انعكست كنفها فقول في عكس ليس زيد بعمر وليس عمر ويزد وعلم منه ايضا أن الموجبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية فقول في عكس بعض الحيوان انسان بعض الانسان حيوان ومثلها المهمة الموجبة فقول في عكس الانسان حيوان بعض الحيوان انسان ويصح أيضا عكسها كنفها فقول في عكس المثال المذكور الحيوان انسان وأما الجزئية السالبة فلا عكس لها فلا تقول في بعض الحيوان ليس بانسان بعض الانسان ليس بحيوان ومثلها المهمة السالبة فلا تقول في الحيوان ايس بانسان بعض الانسان ايس بحيوان ولا الانسان ليس بحيوان كانه على ذلك المصنف فليتامل (قوله والعكس لازم الخ) أل فيه للعهد والمعهود انما هو العكس المستوي وخرج به عكس النقيض الموافق والمخالف فانه لازم لكل قضية حتى لما وجد فيه اجتماع الخسنتين وهي السالبة الجزئية مثال الاول أن تقول في عكس بعض الحيوان ليس بانسان بعض الانسان ليس لا حيوان ومثال الثاني أن تقول في عكس المثال المذكور بعض ما لا انسان حيوان ومثل ما وجد فيه اجتماع الخسنتين المهمة السالبة وقوله لغير ما وجد الخ أي الذي هو السالبة الجزئية وانما لم يكن لها عكس لانه لا يبقى فيه الصدق على وجه اللزوم وان كان قد بقي الصدق اتفقا في بعض المواد كما في قولك في بعض الانسان ليس بجحر بعض الحجر ليس بانسان فانه قد بقي الصدق اتفقا فالخصوص المادة بدليل تخالفه في مادة يكون الموضوع فيها أعم من المحمول فيصدق سلب الاخص عن بعض افراد الاعم ولا يصدق سلب الاعم عن بعض افراد الاخص فانه يصدق أن يقال بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق أن يقال بعض الانسان ليس بحيوان كما لا يخفى (قوله به) أي فيه وذكر هنا الضمير نظر اللفظ ما وانه فيما بعد نظر المعناها (قوله اجتماع الخسنتين) أي الجزئية والسالبة الجزئية خسة بالنظر الكلية لانهم لا شرف منها والسالبة خسة بالنظر للايجاب لانه أشرف منه (قوله فاقصد) تميم للبيت وهو من الاقتصاد الذي هو التوسط في الامور ومنه ولا عال من اقتصد أي افتقر (قوله ومنها) أي مثل ما وجد به اجتماع الخسنتين وأنت الضمير نظر المعنى ما كما مر وقوله المهمة السالبة أي نحو قولك الحيوان ليس بانسان وانما لم يكن لها عكس لانه لم يبق فيه الصدق على وجه اللزوم وان كان قد بقي اتفقا في بعض المواد كما في قولك في الانسان ليس بجحر الحجر ليس بانسان أو بعض الحجر ليس بانسان فانه قد بقي الصدق اتفقا فالخصوص المادة بدليل تخالفه في مادة يكون الموضوع فيها أعم من المحمول فيصدق سلب الاخص عن افراد الاعم ولا يصدق سلب الاعم عن افراد الاخص فانه يصدق أن يقال الحيوان ليس بانسان ولا يصدق أن يقال الانسان ليس بحيوان أو بعض الانسان ليس بحيوان (قوله والعكس) أي بأقسامه الثلاثة كما قاله الشيخ الملو في كبرى وان كان ظاهرا سياق كلام المصنف أن المراد العكس المستوي لانه بصدده وقوله في مرتب بالطبع أي الذي هو كل من الخلية والشرطية المتصلة وانما كان كل منهما مرتبا بالطبع لان ترتيبه اقتضاء الطبع لكونه لو أنزل تغير المعنى اذ تأخير الموضوع عن المحمول في الخلية وتأخير المقدم عن التالي في الشرطية المتصلة يتغير المعنى ألا ترى انك اذا قلت في عكس كل انسان حيوان بعض الحيوان انسان يصير المعنى ثبوت الانسانية لبعض افراد الحيوان بعد ان كان ثبوت الحيوانية

الشكل انسان وانك اذا قلت في عكس كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود قد يكون اذا كان النهار موجودا فالشمس طالعة يصير المعنى ثبوت لزوم طلوع الشمس لوجود النهار بعد ان كان ثبوت لزوم وجود النهار واطلوع الشمس قداما (قوله وليس في مرتب بالوضع) أى الذى هو الشرطية المنفصلة وانما كانت مرتبة بالوضع فقط لان ترتيبها لم يقتضه الطبع لكونه لو ازيل لم يتغير المعنى اذ يتأخير المقدم عن التالى فيه لا يتغير المعنى الا ترى انك اذا قلت في قوله هم اما ان يكون العدد زوجا واما ان يكون فردا اما ان يكون العدد فردا واما ان يكون زوجا لم يختلف المعنى بل هو شئ واحد يدل اوله على دل اذا المعنى على كل ثبوت العناد بينهما ولذلك لم يكن الترتيب في ذلك الا بالوضع

(باب في القياس) *

أى في تعريفه وأحكامه وأقسامه وما يتعلق بذلك واعلم أن القياس في اللغة تقدير شئ على مثال شئ آخر كتقدير نحو القماش على الألة الخسبية التى هى مثال للذراع الكلى وفى اصطلاح الأصوليين حل شئ على شئ آخر فى الحكم بجماع بينهما ما كحل النيد على الحجر فى الحرمة بجماع الاسكار فيه ما وفى اصطلاح المناطقة ما به لم من كلام المصنف من أنه قول مؤلف من قضايا مستلزم بذاته قول آخر ولا يخفى أنه يخرج بقولنا ما وقف من قضايا ما ليس كذلك كالقضية الواحدة ولو كانت من الموجهات المركبة فتخوز يد قائم بالاطلاق لاداء عملاتها وان كانت فى قوة قضيتين لا يطلق عليهما اسم القضيتين وبقولنا مستلزم الخ ما لم يكن كذلك كالأضروب العقيمة لانها لا تستلزم قولاً آخر وانما قلنا بذاته ليجزى قياس المساواة وهو ما تركب من قضيتين متعلق بمحمول أولاهما وموضوع آخرهما وان لم يكن من مادة المساواة فتخوز يد مساو وعمر ومساو ابكر لانه وان استلزم قولاً آخر وهو زيد مساو ابكر لكن لالذاته بل مقدمة اجنبية وهى فى المثال المذكور مساوى المساوى لشيء مساو لذلك الشيء بدليل تخلف ذلك فى نحو قولك الانسان مبين للفرس والفرس مبين للناطق فانه لا يستلزم ان الانسان مبين للناطق لانه لا يلزم صدق أن يقال مبين المبين لشيء مبين لذلك الشيء وانما قلنا قولاً آخر ليجزى نحو قولك كل انسان حيوان وكل حجر جسم لانه لا يستلزم قولاً آخر وانما يستلزم احدى مقدمتيه استلزام الكل لحزبه لا يقال التعريف شامل لذلك لانه مستلزم اعكسه فيصدق عليه انه مستلزم قولاً آخر لانا نقول قد اعتبروا فى اللازم الافراد حيث قالوا قولاً آخر فلا بد أن يكون قولاً واحداً وذلك يستلزم قولين لا قولاً واحداً الا كل قضية منه تستلزم عكسها وأورد أنه اذا قلنا كل انسان حيوان وكل حيوان حيوان أنتج عين الصغرى واذا قلنا كل انسان انسان وكل انسان حيوان أنتج عين الكبرى فكل من هذين القياسين لم يستلزم قولاً آخر وانما استلزم احدى مقدمتيه وأجيب بأوجه المتجه منها منيع أن نحو ذلك يسمى قياسا لفساد احدى مقدمتيه بافتقار طرفيهما فلا تغفل (قوله ان القياس الخ) انما أتى بأن المقيدة للتوكيد لان المقام مقام أن يتردد فى معنى القياس هل هو المعنى فى الأصولى أو المنطقى وحقيقته فالتحاطب امام تردد فى ذلك أو منزل منزلة المتردد فى حسن التوكيد بان (قوله من قضايا) متعلق بما بعده والمراد بالجمع اثنتان فأكثر فشمّل المركب من قضيتين فنحو قولك العالم متغير وكل متغير حادث والمركب من أكثر فنحو قولك النباش أخذ للمال خفية وكل أخذ

وليس في مرتب بالوضع * (باب في القياس) * ان القياس من قضايا صوراً

مستلزام بالذات قول آخر في القياس عندهم فسمان * ففنه ما يدعي بالاقتراني * وهو الذي دل على النتيجة * بقوة واختص بالجملة * فان تردد تركيبه فتركيبا *

للمال خفية سارق وكل سارق تقطع يده والاول يسمى بسيطا والثاني مركبا وهذا على رأي من يقول بأن القياس المركب قياس واحد والصحيح عند المحققين أنه يرجع الى اقيسة بسيطة كما سيأتي بيانه وعليه فيجيب عن ذكر الجمع كالمصنف بأنه أطلق الجمع وأراد المثنى وكثيرا ما يستعمل ذلك أو أنه أراد به اثنتين فأكثر نظرا الى ضرورة التركيب ظاهرا وانما قال المصنف من قضايا ولم يقل من مقدمات لئلا يلزم الدور وذلك لانهم قد عرفوا المقدمة بأنهم لما جعلت جزء قياس فأخذوا القياس في تعريفها فلما أخذت هي أيضا في تعريفه لم يلزم الدور فتأمل (قوله مستلزما) حال من الضمير في قوله صورا واعتبر بأن ذلك يقتضي ان استلزام القياس للنتيجة مع التصوير وليس كذلك لانه انما يستلزمها عقبه وأجيب بأنه على تسليم ذلك نقول الحالية تدل على المقارنة وهي في كل شيء بحسبه كما هو شائع ولا يخفى أن المراد بالاستلزام ما يعي البين وغيره فسهل كلامه المركب من الشكل الاول وهو المسمى بالقياس الكامل والمركب من سائر الاشكال وهو المسمى بغير الكامل (قوله بالذات) أي بذاته قال عوض عن الضمير على مذهب المجيز لذلك (قوله قول آخر) أي مغاير الكل من المقدمات واعتبر بأن النتيجة لا بد أن تكون مترتبة من أجزاء المقدمات وحينئذ فلا تكون مغايرة لهما وأجيب بأن المراد بمغايرة النتيجة لهما كونها ليست عين واحدة منهما لا كون أجزائها مغايرة أجزائهما فإذا قلت مثلا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم انتج أن كل انسان جسم وهذه النتيجة مغايرة لامة قديمتين بالمعنى المذكور فافهم (قوله ثم القياس الخ) ثم للترتيب المذكور وقوله عندهم أي المناطق (قوله ففنه ما يدعي بالاقتراني) يعني أن من القياس قسما يسمى بالاقتراني لاقتران حدوده واتصال بعضها ببعض من غير فصل بينهما ابادة الاستثناء التي هي لكن وسبأني قسم ذلك في قوله ومنه ما يدعي بالاستثنائي الخ (قوله وهو الذي دل الخ) على هذا التعريف بكون مفهومه وجوديا بخلافه على تعريفه بأنه الذي لم تذكر فيه النتيجة ولا نقيضها بالفعل والاول أولى لايهام الثاني أنه قديم كرفيه نقيض النتيجة بالقوة وليس كذلك لكن الحامل اهم على ذلك المقابلة بالاستثنائي وهو تارة تذكر فيه النتيجة بالفعل وتارة تذكر فيه نقيضها كذلك كما سيأتي بيانه وانما كانت دلالة الاقتراني على النتيجة بالقوة لا بالفعل لانه لا تذكر فيه بصورتها وان ذكرت فيه مفرقة (قوله واختص بالجملة) يعني أنه مقصور على الجملة ولا يتعداها الى غيرها فالباقي ادخله على المقصور وعليه وان كان خلاف الغالب على ما تقدم وهذا ما ذهب اليه المصنف كابن الحاجب والذي عليه الجمهور أنه لا يختص به بل قد يتركب من الشرطية وينتظم فيه حينئذ خمسة أقسام الاول المركب من شرطيتين متصلتين والثاني المركب من شرطيتين منفصلتين والثالث المركب من شرطية متصلة وشرطية منفصلة والرابع المركب من جملة وشرطية متصلة والخامس المركب من جملة وشرطية منفصلة وينبغي في كل قسم من هذه الاقسام الخمسة الاشكال الاربعة الآتية مثال القسم الاول من الشكل الاول أن يقال كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وايس البتة اذا كان النهار موجودا فالليل حاصل ينتج ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فالليل حاصل وبيان باقي الامثلة يطالب من المطولات هذا ويحتمل أن المصنف كابن الحاجب لم يكثر بالتركيب من الشرطية لقلته جدواه (قوله فان تردد تركيبه الخ) مقتضى السياق أن الضمير راجع الى القياس الاقتراني لان كلام

المصنف بصدده لكن الذي قاله بعضهم انه واجع الى القياس من حيث هو لان ما سبده كره
المصنف غير مختص بالاقتراي وفيه بعد لا يخفى (قوله مقدماته) المراد بالجمع هنا وفيما بعد ما فوق
الواحد (قوله على ما وجبا) أى على الوجه الذى وجب عندهم ولا يخفى أن ذلك شامل للجميع
ما وجب بقوله ورتب المقدمات الخ من ذكر الخاص بعد العام ويحتمل تخصيص ما هنا بغير
ما صرح به بعد كالانبيان بالحد الأوسط (قوله ورتب المقدمات الخ) أى بأن تقدم الصغرى على
الكبرى فى القياس الاقتراي كما فى قولك كل انسان حيوان وكل حيوان جسم وبالعكس فى
الاستثنائى كما سبأنى (قوله وانظر اصحهما من فاسد) أى انظر الصحيح منهما من الفاسد والاول
لا بد أن يكون صحيحا من جهة المادة بأن يكون صادقا ومن جهة النظم بأن يكون مستجمعا
اشروط الانتاج وبذلك يعلم أن الفاسد شامل للفاسد من جهة المادة بأن كان كاذبا وللغاسد من
جهة النظم بأن كان غير مستجمع لشروط الانتاج (قوله مختبرا) أى حال كونك مختبرا الهاهل
هى يقينية أو ظنية وهل هى على تأليف منتج أو لا كذا قال الشيخ الملوى ولا حاجة كما قاله بعض
المحققين بقوله وهل هى على تأليف الخ لانه مع لزوم من قوله وانظر اصحهما من فاسد فليتأمل
(قوله فان لازم المقدمات الخ) تعليل لمضغون اليقين قبله وقوله بحسب المقدمات أى أى آت
بطبقها ووفقهما من حيث اطراد الصدق وعدم اطراده فان كانت المقدمات مطردة الصدق
كان لازما كذلك وأن لم تكن مطردة الصدق كان لازما كذلك وبتقرير كلام المصنف على
هذا الوجه اندفع ما قد يقال مقتضى كلامه أنه يلزم من كذب المقدمات كذب لازمها وليس
كذلك بل قد يصدق اللازم مع كذب المقدمات كما فى قولك كل انسان جماد وكل جماد ناطق فان
لازمها ما هو وكل انسان ناطق صادق ووجه الاندفاع أن المراد أنه يلزم من اطرادها صدقها
اطراده صدقا ومن عدم اطرادها صدقها عدم اطراده صدقا وهذا لا ينافى أنه قد يصدق اتفاقا
كما فى المثال المذكور فليتأمل (قوله وما من المقدمات صغرى الخ) ما اسم موصول بمعنى التى
وصغرى نحو برليتد المحذوف والجملة صلة ما ومن المقدمات حال والتقدير والتى هى صغرى حال
كونها من المقدمات الخ وكان ينبغى للمصنف أن يبين الحد الاصغر والا كبر والاوسط أولا ثم
يبين الصغرى والكبرى ثم يحكم بوجوب الاندراج لان صنيعة مع قصوره فيه الحكم قبل التصور
ولذلك مهد الشيخ الملوى لكلام المصنف ببيان ذلك حيث قال واعلم أن موضوع النتيجة يسمى
حدا أصغرا ومحمولها يسمى حدا كبرا والمكرر فى المقدمة يسمى حدا أوسط والمقدمة التى فيها
الاصغر تسمى الصغرى والتى فيها الاكبر تسمى الكبرى اه بتصرف وسمى الاول حدا أصغرا
لكونه فى الغالب أقل أفرادا من الاكبر وسمى الثانى حدا كبرا لكونه فى الغالب أكثر
أفرادا من الاصغر وسمى الثالث حدا أوسطا متوسطه بين طرفي المطلوب بمعنى أنه واسطة فى
النسبة بينهما لا بمعنى أنه متوسط بينهما ما لفظا لانه انما يظهر فى الشكل الاول كما يؤخذ من كلام
الشيخ الملوى فى كبريه وقال بعضهم يمكن التزام أن المتوسط لفظى فى جميع الاشكال الا أنه فى
بعضها بالفعل وهو الاول وفى بعضها بالقوة وهو البقية لرجوعها للاول وسميت المقدمة التى فيها
الاصغر صغرى لاشتغالها على الحد الاصغر وسميت المقدمة التى فيها الاكبر كبرى لاشتغالها على
الحد الاكبر (قوله فيجب اندراجها فى الكبرى) هكذا عبارة القوم ولا يخفى ما فيها من التسامح

مقدمة على ما وجبا ورتب المقدمات وانظرا * صحيحهما من فاسد مختبرا * فان لازم المقدمات * بحسب المقدمات أى * وما من المقدمات صغرى * فيجب اندراجها فى الكبرى

لانهم لا تقتضى أن الصغرى بصورتهم يجب اندراجها فى الكبرى بصورتها وليس هو ادابل المراد أن الاصغر الذى اشتات عليه الصغرى يجب اندراجها فى الاوسط الذى اشتملت عليه الكبرى وذلك كما فى قولك كل انسان حيوان وكل حيوان جسم وهذا الاندراج متحقق فى الاستثناء أيضا بتأويله بالاقترانى بأن يقال فى تحولوا كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه انسان هذا الانسان وكل انسان حيوان كذا قيل ويبحث فيه بعض المحققين بأنه لا ساجدة لذلك لان مثال الانتاج فى الاستثناء ليس على هذا بل على أنه يلزم من ثبوت الملزوم ثبوت لازمه أو نحو ذلك كما سأتى (قوله وذا ت حدأ صغر) بالتسوين للضرورة وكذا قوله وذا ت حدأ كبر وأعلم أنه جرى على السننهم أصغر وصغرى وأكبر وكبرى وليس يلحن لانهم لا يريدون تفضيلا على معنى من وانما يريدون معنى فاعل وفاعلة كما فى قول النحويين بجهة صغرى وجهة كبرى وقول العرويين فاصلة صغرى وفاصلة كبرى وكما فى قول ابن هانئ

كان صغرى وكبرى من فقا قعها * حصبا در على أرض من الذهب أفاد الملوى فى كبرىه (قوله وأصغر فذل ذواندراج) أى فى الاكبر كما صرح به المصنف فى شرحه ويجعل الاندراج هنا على اندراج الاصغر فى الاكبر مع حله فيما سبق على اندراجها فى الاوسط اندفع كما قاله بعض المحققين الاعتراض على المصنف بأن فى كلامه تكرارا فان قيل اندراج الاصغر فى الاكبر لا يتأتى فى السلب نحو كل انسان حيوان ولا شئ من الحيوان مجبور لان الحد الاكبر مبان للاصغر أجيب بما قاله بعضهم من أن معنى اندراجها فيه فى صورة السلب انساب الاكبر عليه فتأمل (قوله ووسط يلحن لى الانتاج) أى لانه انما أتى به ليتم وصل به الى المطلوب فعند الوصول اليه لا يتوقى به فهو كالآلة فى ذلك

*(فصل فى الاشكال) * أى فى بيانها وبين شروطها وما يتعلق بذلك (قوله عند هؤلاء الناس) يعنى المناطقة وقيد بذلك لان الشكل عند اللغويين لا يحتج به بذلك بل يطلق على هيئة الشئ مطابقا (قوله يطابق عن قضيتى قياس) أى على هيئتهما الحاصلة من اجتماع الصغرى مع الكبرى باعتبار طر فى المطلوب مع الحد الاوسط فى كلام المصنف مجاز لغوى ومجاز بالحذف واحتراز بقوله قضيتى قياس عن قضيتى غير قياس كما لو قلت كل انسان حيوان وكل فرس صهال فلا تسمى هيئتهما اشكالا (قوله من غير أن تعتبر الاسوار) ظاهرة أن عدم اعتبار الاسوار شرط فى الشكل كما أن اعتبارها شرط فى الضرب وعلى هذا فبين الشكل والضرب التباين لكن الذى أفاده سيدى سعيد أن معنى قول المصنف من غير أن تعتبر الاسوار من غير اشتراط اعتبارها فالمتنى انما هو شرط اعتبارها وحينئذ يصح بقا اعتبارها وعدم اعتبارها وعليه فبين الشكل والضرب العموم والخصوص باطلاق لان كل ضرب شكل ولا عكس واستبعد الشيخ الملوى ذلك من كلام المصنف لكنه هو الانسب بقوله من ضروب الاشكال أى أنواعها فان قيل القياس لا يشتمل الا على سورين فلم جمع المصنف حيث قال من غير أن تعتبر الاسوار أجيب بأنه جمع نظرا الى أن السور فى حد ذاته أربعة أقسام السور الكلى الايجابى والسلبى والجزء الايجابى والسلبى كما تقدم وبأن اللام للجنس ولك أن تقول أراد بالجمع المثنى كما تقدم فى نظائره (قوله اذ ذاك بالضرب الخ) يحتمل أن اذ تعليله ويحتمل أنم اوقية وعلى الاول فاسم الاشارة راجع للمذكورين فأتى

ويطابق لى الانتاج (فصل فى الاشكال) الشكل عند هؤلاء الناس * يطابق فى قضيتى قياس * من غير أن تعتبر الاسوار * اذ ذاك بالضرب لبيانها

القياس بتقدير المضاف المتقدم والضمير عائداً للاسم الإشارة والمعنى لأن هيئة قضيتي القياس مع اعتبار الاسوار يشار لها بالضرب وعلى الثاني قاسم الإشارة راجع لاعتبار الاسوار والضمير عائداً لذلك كور من قضيتي القياس بتقدير المضاف السابق والمعنى وقت اعتبار الاسوار يشار له هيئة قضيتي القياس بالضرب والمراد بالإشارة هنا الدلالة فاللام في قوله له بمعنى على كما يستفاد من كلام الشيخ المولى في كبريه والحاصل أن الضرب اسم له هيئة قضيتي القياس الخاصة له من اجتماع الصغرى مع الكبرى باعتبار طرفي المطلوب مع الحد الوسط بشرط اعتبار الاسوار كأن يلاحظ كون هاتين القضيتين كلمتين بخلاف الشكل فإنه اسم للهية المذكورة لا بهذا الشرط بل بشرط عدم اعتبار الاسوار أو بلا شرط على ما تقدم فلا تغفل (قوله وللمقدمات) المراد بالجمع المثنى كما هو وقوله فقط مقدم من تأخير لأن حقهما المتأخير عن قوله أربعة كما لا يخفى (قوله بحسب الحد الوسط) أى بالنظر لحواله من حله في الصغرى ووضعه في الكبرى وحله فيها ووضعه فيها ما ووضعه في الصغرى وحله في الكبرى كما يعلم مما بعد (قوله حل بصغرى الخ) أى كما في قولك كل انسان حيوان وكل حيوان جسم وهذا وما بعده تفصيل وبيان لما قبله (قوله يدعى بشكل أول) أى يسمى بذلك ولا يخفى في ما في ذلك من التسامح لأن ظاهره أن المسمى بالشكل الأول المذكور من الحل والوضع مع أن المسمى به انما هو الهيئة الحاصلة بسبب ذلك وكذا يقال فيما بعده وقوله ويدرى أى بشكل أول ففيه الحذف من الثاني لدلالة الاول (قوله وحله في الكل) أى كما في قولك كل انسان حيوان ولا شئ من الجرب بحيوان (قوله ثانياً عرف) أى عرف شكلاً ثانياً بمعنى أنه سمي بذلك فيكون المصنف قد ضمن عرف معنى سمي (قوله ووضعه في الكل) أى كما في قولك كل حيوان حساس وبعض الحيوان ناطق (قوله ثالثاً ألف) أى ألف شكلاً ثالثاً بمعنى أنه سمي بذلك فيكون قد دخله التضمن كما مر في نظيره (قوله عكس الاول) أى وضعه بالصغرى وحله بالكبرى كما في قولك كل انسان حيوان وبعض الناطق انسان (قوله وهى على الترتيب في التكميل) يعنى أن الاشكال الاربعة على الترتيب المتقدم في الكمال فأكملها الشكل الاول لانه على الترتيب الجارى على مقتضى الطبع حيث كان فيه الانتقال من الموضوع الى الحد الوسط ثم الحد الوسط الى المحمول وبلى الشكل الاول في الكمال الشكل الثانى لانه اقرب الاشكال الباقية اليه لمشاركته له في الصغرى التى هي أشرف المقدمتين لاشتمالها على موضوع المطلوب وهو أشرف من محموله الذى اشتملت عليه الكبرى لانه متبوع والمحمول تابع له فإنه انما طالب لاجله والمتبوع أشرف من التابع ولا يعارض هذا أن المحمول محط الفائدة لأن الموضوع قد يختص بجزئية لا توجد في الفاضل وبلى الشكل الثانى في الكمال الشكل الثالث لانه قريباً الى الشكل الاول لمشاركته له في الكبرى وان كانت أخس المقدمتين لاشتمالها على محمول المطلوب وهو أخس من موضوعه كما علم مما تقدم وتعينت المرتبة الاخيرة للشكل الرابع لانه لا قرب فيه الى الشكل الاول أصلاً لخالفته له في كل من المقدمتين (قوله فبحث عن هذا النظام الخ) أى فنى أى تركيب يعدل فيه عن النظام المتقدم في الاشكال الاربعة كأن لم يؤت فيه بالحد الوسط كما لو قيل كل انسان حيوان وكل حجر جاد فالتركيب فاسد النظام وهذا تقرير على قوله وللمقدمات أشكال الخ لكن قال ابن يعقوب التنبيه على هذا مما يستغنى عنه لانه اذا لم يذكر أحد الحدود

يدعى بشكل أول ويدرى * وحله في الكل ثانياً عرف * ووضعه في الكل ثالثاً ألف * ورابع الاشكال عكس الاول * وهى على الترتيب في التكميل * فبحث عن هذا النظام يعلم

الثلاثة فنعلم أنه لا إنتاج بالضرورة اه (قوله أما الاول الخ) غرض المصنف بذلك بيان ما يشترط لا إنتاج كل شكل وذلك لان ضروب كل شكل بحسب القسمة العقلية ستة عشر لان صفراء اما كلية واما جزئية وعلى كل اماموجبة واما سالبة وكذلك كبراه فاذا ضربت الاربع الصغريات في الاربع الكبريات كان الحاصل ما ذكرنا لكن ليست كلها منتجة بل المنتج منها ما وجد فيه ما يشترط لا إنتاج وما عداه عقيم وللمناطقة في بيان ذلك طريقان أحدهما يسمى طريق الاسقاط وهو ما يعرض فيه ابيان الضروب العقيمة صريحا والمنتجة تلويحا والاخر يسمى طريق التخصيل وهو ما يعرض فيه ابيان الضروب المنتجة صريحا والعقيمة تلويحا على عكس الاول وبيان المنتج والعقيم من هذا الشكل بطريق الاسقاط أن يقال يسقط بالشرط الاول وهو ايجاب الصغرى ثمانية ضروب لانه اذا لم تكن الصغرى موجبة فاما أن تكون سالبة كلية أو سالبة جزئية وعلى كل لا تنتج مع الاربع الكبريات وبالشرط الثاني أربعة ضروب لانه اذا لم تكن الكبرى كلية مع كون الفرض أن الصغرى موجبة فاما أن تكون جزئية موجبة أو جزئية سالبة وعلى كل لا تنتج مع الصغرى الموجبة الكلية أو الجزئية فاذا ضمت هذه الاربعة الى الثمانية قبلها كانت الجملة اثني عشر ضربا وبطريق التخصيل أن يقال الصغرى لا تكون الا موجبة وحينئذ اما كلية أو جزئية وعلى كل تنتج مع الكبرى الموجبة الكلية أو السالبة الكلية فضروره المنتجة أربعة كما سيصرح به المصنف * الضرب الاول أن يكون مركبا من موجبتين كلتيني نحو كل انسان حيوان وكل حيوان جسم ونتيجته كلية موجبة وهي في المثال المذكور كل انسان جسم * الضرب الثاني أن يكون مركبا من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان يحجر ونتيجته سالبة كلية وهي في المثال المذكور لا شيء من الانسان يحجر * الضرب الثالث أن يكون مركبا من موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى نحو بعض الحيوان انسان وكل انسان ناطق ونتيجته موجبة جزئية وهي في المثال المذكور بعض الحيوان ناطق * الضرب الرابع أن يكون مركبا من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو بعض الحيوان انسان ولا شيء من الانسان يحجر ونتيجته سالبة جزئية هي بعض الحيوان ليس يحجر ووجه كون النتيجة تارة تكون سالبة كلية وتارة تكون سالبة جزئية الى غير ذلك يعلم من قول المصنف فيما يأتي وتتبع النتيجة الاخس الخ (قوله فشرطه الايجاب الخ) لا يخفى أن الشرط الاول من حيث المكيف والشرط الثاني من حيث الكم وانما كان ما ذكر شرط الانتاج لانه لو اتفق ايجاب الصغرى لا ضربت النتيجة فقد تصدق كما في قولك لا شيء من الانسان يحجر وكل حجر جاد وقد تكذب كما لو أبدت الكبرى في المثال المذكور بقولك وكل حجر جسم وكذا لو اتفقت كلية الكبرى فقد تصدق كما في قولك كل انسان حيوان وبعض الحيوان ناطق وقد تكذب كما لو أبدت الكبرى في المثال المذكور بقولك وبعض الحيوان صهال فافهم (قوله والثاني أن يختلف في الكيف الخ) يعني أنه يشترط لا إنتاج الشكل الثاني شرطان اختلاف مقدمته في الكيف وكلية الكبرى وبيان المنتج والعقيم من هذا الشكل بطريق الاسقاط أن يقال يسقط بالشرط الاول وهو اختلاف مقدمته في الكيف ثمانية ضروب لانه اذا لم يختلف في الكيف فاما أن يكونا موجبتين أو سالبتين وعلى كل فاما أن يكونا كلتيني أو جزئيين أو الصغرى

أما الاول * فشرطه الايجاب في صفراء * وأن ترى كلمة كبراه * والثاني أن يختلف في الكيف مع * كلمة الكبرى لشرط وقع

كلمة والكبرى جزئية أو بالعكس وبالشرط الثاني وهو كلمة الكبرى أربعة ضروب لأنه إذا لم تكن الكبرى كلمة مع كون الفرض أنهم مختلفا في الكيف فاما أن تكون الصغرى موجبة والكبرى سالبة أو بالعكس وعلى كل فاما أن تكون الصغرى كلمة أو جزئية فإذا ضمت هذه الأربعة إلى الثمانية قبلها كانت الجملة اثني عشر ضربا وبطريق التوصل أن يقال المقدمتان لا يكونان الا مختلفتين كذا وذلك صادق بأن تكون الصغرى موجبة والكبرى سالبة وبالعكس وعلى كل فالصغرى اما كلمة أو جزئية فضروريه النتيجة أربعة كالاول كما سيذكره المصنف الضرب الاول أن يكون مركباً من موجبة كلمة صغرى وسالبة كلمة كبرى نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الخمر حيوان ونتيجته سالبة كلمة كبرى وهي في المثال المذكور لا شيء من الانسان بحجر* الضرب الثاني عكس الاول نحو لا شيء من الانسان بحجر* الضرب الثالث أن يكون مركباً من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلمة كبرى نحو بعض الحيوان انسان ولا شيء من الخمر بانسان ونتيجته سالبة جزئية وهي في المثال المذكور بعض الحيوان ليس بحجر* الضرب الرابع أن يكون مركباً من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلمة كبرى نحو بعض الحيوان ليس بانسان وكل ناطق انسان ونتيجته سالبة جزئية وهي في المثال المذكور بعض الحيوان ليس بناطق وانما أنتج هذا الشكل دائماً سالبة للزوم السلب في احدي مقدمتيه كما علم من كلام المصنف (قوله له شرط وقع) لا يخفى أن الاول من حيث الكيف والثاني من حيث الكم وانما كان ما ذكر شرطاً لا نتاجه لأنه لو اتفق اختلافهما في الكيف بأن كانتا موجبتين أو سالبتين اضطربت النتيجة أما في الموجبتين فلا نها قد تصدق كما في قولك كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان وقد تكذب كما لو أبدلت الكبرى في هذا المثال بقولك وكل فرس حيوان وأما في السالبتين فلا نتم اقد تصدق كما في قولك لا شيء من الانسان بحجر ولا شيء من الفرس بحجر وقد تكذب كما لو أبدلت الكبرى في هذا المثال بقولك ولا شيء من الناطق بحجر وكذا لو اتفقت كلمة الكبرى فقد تصدق كما في قولك كل انسان حيوان وبعض الخمر ليس بحيوان وقد تكذب كما لو أبدلت الكبرى في هذا المثال بقولك وبعض الجسم ليس بحيوان (قوله والثالث الايجاب في صغرها ما الخ) يعني أنه يشترط لا نتاج الشكل الثالث شرطان أحدهما من حيث الكيف وهو ايجاب الصغرى والاخر من حيث الكم وهو كلمة احدي المقدمتين وانما كان ما ذكر شرطاً لا نتاجه لأنه لو اتفقت ايجاب الصغرى لا اضطربت النتيجة فقد تصدق كما في قولك لا شيء من الانسان بحجر وكل انسان ناطق فقد تصدق وقد تكذب كما لو أبدلت الكبرى في هذا المثال بقولك وكل انسان جسم وكذا لو نتفت كلمة احدهما كما في قولك بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ناطق وقد تكذب كما لو أبدلت الكبرى في هذا المثال بقولك وبعض الحيوان صاهل وبين المنهج والعقيم من هذا الشكل بطريق الاسقاط أن يقال يسقط بالشرط الاول وهو ايجاب الصغرى ثمانية ضروب لأنه إذا لم تكن الصغرى موجبة فاما أن تكون سالبة كلمة أو سالبة جزئية وعلى كل لا تنتج مع الأربع الكبرى وبالشرط الثاني وهو كلمة احدهما ضربان لأنه إذا لم تكن احدهما كلمة مع كون الفرض أن الصغرى موجبة فاما أن تكون الكبرى موجبة أو سالبة فإذا ضمت هذان الضربان إلى الثمانية

* والثالث الايجاب في صغرها * وأن ترى كلمة هذا

المقدمة كانت الجملة عشرة أضرب وبطريق التحصيل أن يقال الصغرى لا تكون الاموجبة
وهي حينئذ اما كلية وهي تنتج مع الاربع الكبريات واما جزئية وهي تنتج مع الكلية الموجبة أو
السالبة فضروريه النتيجة ستة كما سيدكره المصنف الضرب الاول أن يكون مركبا من موجبتين
كليتين نحو كل انسان حيوان وكل انسان ناطق ونتيجته موجبة جزئية وهي في المثال المذكور
بعض الحيوان ناطق الضرب الثاني أن يكون مركبا من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية
كبرى نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بفرس ونتيجته سالبة جزئية وهي في المثال
المذكور بعض الحيوان ليس بفرس الضرب الثالث أن يكون مركبا من موجبة جزئية صغرى
وموجبة كلية كبرى نحو بعض الحيوان انسان وكل حيوان حساس ونتيجته موجبة جزئية
وهي في المثال المذكور بعض الانسان حساس وجعل هذا الضرب ثالثا واما قبله ثانيا هو مادرج
عليه الكافي ومن تبعه واختاره الامام السنوسي في شرح مختصره وقال ابن الحاجب وجماعة
بالعكس وأيده بعض الفضلاء بأن المركب من موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج
الايجاب والمركب من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج السالب والايجاب أشرف
من السالب الضرب الرابع أن يكون مركبا من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى نحو
كل انسان حيوان وبعض الانسان ناطق ونتيجته موجبة جزئية وهي في المثال المذكور بعض
الحيوان ناطق الضرب الخامس أن يكون مركبا من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى
نحو بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحيوان بحمام ونتيجته سالبة جزئية وهي في المثال
المذكور بعض الانسان ليس بحمام وجعل هذا الضرب خامسا واما قبله رابعا هو ما عليه الامام
السنوسي كما حب الكشف نظر التقديم متركب من الموجبتين وعكس صاحب الشمسية
نظر التقديم ما اشغل على ما اشترط للشكل الاول الضرب السادس أن يكون مركبا من موجبة
كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى نحو كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بفرس ونتيجته
سالبة جزئية وهي في المثال المذكور بعض الحيوان ليس بفرس وانما لم ينتج هذا الشكل كلية
ولو كان مركبا من كليتين لان النتيجة لا تكون كلية الا ان كان الاصغر مسورا بالسور الكلي في
في الصغرى أو في عكسها وليس كذلك هنا فلي تأمل (قوله ورابع عدم جمع المنسبتين الخ) يعني أنه
يشترط لاتحاد الشكل الرابع أن لا يجمع فيه خستان سواء كانتا من جنسين أعنى بنفس الكم
وجنس الكيف أو من جنس واحد الا في الصورة التي استثنىها المصنف وهي ما اذا كانت
الصغرى موجبة جزئية والكبرى سالبة كلية كما سيدكره المصنف فتنتج الصغرى المذكورة مع
تلك الكبرى بل لا تنتج الا معها فتخلص من هذا أنه اذا كانت صغرى هذا الشكل غير موجبة
جزئية اشترط لاتحاده أن لا يجمع فيه الخستان واذا كانت موجبة جزئية اشترط لاتحاده أن
تكون الكبرى سالبة كلية لانه لو اتفق شرط من هذين الشرطين لاضطربت النتيجة كما أوضحه
الامام السنوسي في شرح مختصره وبيان المنهج والعظيم من هذا الشكل بطريق الاسقاط أن
يقال يسقط باشتراط عدم اجتماع المنسبتين في القسم الاول ثمانية ضروريه لانه اذا كانت
الصغرى سالبة جزئية لم تنتج مع الكبريات الاربع واذا كانت سالبة كلية لم تنتج مع ثلاثة منها
وهي السالبة بقسمها والموجبة الجزئية واذا كانت موجبة كلية لم تنتج مع السالبة الجزئية

وباشترط كون الكبرى سالبة كلية في القسم الثاني ثلاثة ضروب لانه اذا كانت الصغرى موجبة
جزئية لم تنتج مع الموجبة بقسميها ومع السالبة الجزئية فاذا ضمت هذه الثلاثة الى الثمانية قبيلها
كانت الجملية احدى عشر وبطريق التحصيل أن يقال الصغرى لا تكون سالبة جزئية وحينئذ
فاما أن تكون موجبة كلية وهي تنتج مع الموجبة بقسميها ومع السالبة الكلية واما أن تكون
سالبة كلية وهي تنتج مع الموجبة الكلية فقط واما أن تكون موجبة جزئية وهي تنتج مع السالبة
الكلية فقط فضروريه المنتجة خمسة كما سيذكره المصنف الضرب الاول أن يكون مركبان
موجبتين كلتيهما نحو كل انسان حيوان وكل ناطق انسان ونتيجته موجبة جزئية وهي في المثال
المذكور بعض الحيوان ناطق الضرب الثاني أن يكون مركبان موجبة كلية صغرى
وموجبة جزئية كبرى نحو كل انسان حيوان وبعض الناطق انسان ونتيجته موجبة جزئية
وهي في المثال المذكور بعض الحيوان ناطق الضرب الثالث أن يكون مركبان سالبة كلية
صغرى وموجبة كلية كبرى نحو لاشئ من الانسان يجماد وكل ناطق انسان ونتيجته سالبة كلية
وهي في المثال المذكور لاشئ من الجماد يناطق الضرب الرابع أن يكون مركبان موجبة كلية
صغرى وسالبة كلية كبرى نحو كل انسان حيوان ولاشئ من الفرس بانسان ونتيجته سالبة جزئية
وهي في المثال المذكور بعض الحيوان ليس بفرس الضرب الخامس أن يكون مركبان موجبة
جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى وهو ما استثناء المصنف بقوله الابصورة الخ نحو بعض
الحيوان انسان ولاشئ من الجماد يجماد ونتيجته سالبة جزئية وهي في المثال المذكور بعض
الانسان ليس يجماد * واعلم ان ما ذكره المصنف هو مذهب الاقدمين ومذهب بعض المتأخرين
وتبعه كثيرون الى أن شرط انتاج هذا الشكل ايجاب مقدّمته مع كلية الصغرى أو اختلافيهما
بالكيفية مع كلية احدهما وبأنواع ذلك ان المنتج من ضروريه ثمانية وعليه فالضرب السادس
أن يكون مركبان سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى نحو بعض الانسان ليس يجماد
وكل ناطق انسان ونتيجته سالبة جزئية وهي في المثال المذكور بعض الجماد ليس يناطق والضرب
السابع أن يكون مركبان موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى نحو كل انسان حيوان
وبعض الجماد ليس بانسان ونتيجته سالبة جزئية وهي في المثال المذكور بعض الحيوان ليس
يجماد والضرب الثامن أن يكون مركبان سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى نحو
لاشئ من الحيوان يجماد وبعض الانسان حيوان ونتيجته سالبة جزئية وهي في المثال المذكور
بعض الجماد ليس بانسان ويشترط لانتاج هذه الاضرب الثلاثة زيادة على ما مر من شروط تطلب
من المطلقات وقد مر بعضهم الى الضروب المنتجة من كل شكل لكن مع الجري على ما درج
عليه الكاتب ومن تبعه وعلى ما مشى عليه صاحب التسمية في الشكل الثالث ومع الجري على
ما ذهب اليه بعض المتأخرين من أن المنتج من ضرور الشكل الرابع ثمانية فقال
كرم كبيركم لقلب بعينه * كوى بالتهاب للفؤاد تحصلا
كسبل له لفظ كان بطرفه * لنفسي سها ما كالمنايا توغلا
كلّى كل كهف ليس بالحب كاذبا * بدا للملا ككفرية كم ساجلا
كنى كل كل بل لسا كان كافلا * لطيفاً بهم بالورى سادكم علا

كان سناء للدجى بدو فاحفظن * ونخذ صدر كرم تعلم الشكل مجحلا
فكاف لكلى وباء لموجب * وسين لسلب الجزء واللام أسجلا
وعلم من قوله فكاف لكلى الخ ان كلام من التاء والجيم والعين والفاء ليس من الرمز فتأمل (قوله
الابصورة) أى فى صورة وقوله فقيها يستبين أى فى تلك الصورة يظهر ربيع الخسيتين فالسبين
والتاء زائدان وفى يستبين مع الخسيتين سناد الحد وبالأو بعد الدال وهو اختلاف بركة ما قبل
الروى بفتح وغيره وهو جائز للولدین كما نص عليه شيخ الاسلام ذكرى فى شرح الخرزجية وقد
تقدم أن بعض المولدين استعمل زيادة ساكن فى الرمز آخر الشطر الاول وآخر الشطر الثانى كما
هنا وقد قدمنا فيه فتبه (قوله صغراهما الخ) هذا بيان للصورة المستفناة وقد تقدم التمثيل لهما
فلا تغفل (قوله فتج الخ) الفاء للسببية لان ما تقدم سبب لما سيذكره ووجه المنهج تسعة عشر
على ما جرى عليه المصنف من أن المنهج من الرابع خمسة وأما على ما ذهب اليه بعض المتأخرين
فاثنان وعشرون (قوله لاول) اللام بمعنى من وهو على تقدير مضاف والاصل من ضرب أول
(قوله كالثنان) أى فى أن المنهج له أربعة (قوله ثم ثالث) يحتمل ان ثم للترتيب فى الذكر ويحتمل
أنها للترتيب فى الرتبة لان الشكلىين الاولين أشرف من الآخرين كما علم مما مر (قوله فستة)
أى فالمنهج لستة فقط ولسته خبر لمبتدأ محذوف والفاء زائدة (قوله ورابع بخمسة الخ) الجاء
والجروزمى تعلق بقوله قد أتجأ والباء بمعنى فى والمعنى أن الشكل الرابع قد أتجأ فى خمسة أضرب
وقد عرفت أن هذا مذهب الاقدمين فتبه (قوله وغير ما ذكرناه ان يتجأ) وجملة خمسة وأربعون
ضربا بناء على ما ذكره المصنف من أن المنهج من الشكل الرابع خمسة فقط وذلك لان الضروب
العقلية باعتبار جميع الاشكال أربعة وستون فاذا أسقطت المنهج وهو تسعة عشر بناء على
ما مر ببقية خمسة وأربعون وأما على ما ذهب اليه بعض المتأخرين فاثنان وأربعون لان المنهج
عندهم اثنان وعشرون فاذا أسقطته ببقية اثنان وأربعون (قوله وتتبع النتيجة الاخس) كان
مقتضى الظاهر أن يقول الخساء لان الموصوف بذلك المقدمة وهى مؤنة لكنه ذكر باعتبار
تأويل المقدمة بالقول قال بعض المحققين ويعنى أن التذكير لوقوع الاخس على النكاح أو
الكيف ولا يخفى ان أفعال التفضيل ليس على بابها اذا النسبية ليست متحققة فى كل من الطرفين
فهو معنى الخسيس (قوله هكذا) ركن أى فهم وعلم هكذا (قوله وهذه الاشكال الخ) البناء
داخله على المقصور عليه فالمعنى أن الاشكال الاربعة المذكورة مقصورة على الجلى ولا تنعدها
الى الشرطى وهذه طريقة للمصنف والراجح أنها لا تختص بالجلى بل تكون فى الشرطى أيضا لان
جعل الحد الوسط تاليا فى الصغرى مقدماتى الكبرى يسمى شكلا أول وجعله تاليا فى ما يسمى
شكلا ثانيا وجعله مقدماتى ما يسمى شكلا ثالثا وجعله مقدماتى الصغرى تاليا فى الكبرى يسمى
شكلا رابعا فمثال الاول أن تقول كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وليس البتة اذا كان
النهار موجودا فالليل حاصل وعلى هذا القياس (قوله بالجلى) أى بالقياس الجلى ويحتمل أن
المراد كما أشار اليه الشيخ الملوى بالقضية الخالية وعليه فتد كبر المصنف لتأويل القضية بالقول
(قوله وليس بالشرطى) هذا نصريح بما علم وكان مقتضى الظاهر أن يقول وليست بقاء التأنيت
لان الضمير للاشكال لكن المصنف نظر للتأويل بالمدكور كما أشار اليه الشيخ الملوى والمعنى

فتمت لاول اربعة * كالثنان ثالث فستة ورابع خمسة قد أتجأ * وغير ما ذكرناه ان يتجأ وتتبع النتيجة الاخس من تلك المقدمات هكذا ركن * وهذه الاشكال بالجلى * مختصة وليس بالشرطى

والحذف في بعض المقدمات * أو النتيجة علم آتى وتنتهى الى ضرورة لما * من دوراً وتسلسل قدزما

وليست هذه الاشكال ملتبسة بالقياس الشرطى او بالقضية الشرطية على نظير ما تقدم (قوله
والحذف في بعض المقدمات) أى لبعضها فى معنى الالام والمراد ببعضها احداها اما الصغرى
واما الكبرى لا ما يشمل جزأ من أجزاء المقدمة الواحدة ويؤخذ من كلام المصنف انه لا يجوز
الحذف فى كل المقدمات وهو كذلك حيث كان المقام مقام استدلال كما قاله بعض المحققين وقوله
أو النتيجة من المعلوم أن أو هذا ليست مانعة خلوا ولو أن لا يقع حذف أصلاً وليست مانعة جمع
أيضاً لجواز حذف البعض مع النتيجة فتلخص من هذا ان صوراً الحذف خمس حذف كل وحده
وحذف الصغرى مع النتيجة وحذف الكبرى معها فحذف الصغرى وحدها كما فى قولك فى مقام
الاستدلال على دعوى ان زيداً يحد لان كل زان يحد فزيد يحد وحذف الكبرى وحدها كما فى
قولك فى هذا المقام لانه زان فهو يحد وحذف النتيجة وحدها كما فى قولك فى المقام المذكور
لانه زان وكل زان يحد وحذف الصغرى مع النتيجة كما فى قولك فى ذلك المقام لان كل زان يحد
وحذف الكبرى معها كما فى قولك فى المقام المتقدم لانه زان فليحفظ (قوله لعلم) أى عند العلم
بالهذوف فاللام بمعنى عند واحترز بذلك عما اذا فقد العلم به فلا يجوز حذفه (قوله وتنتهى الخ)
الضمير للمقدمات المعلومه من السياق كذا قال الشيخ المولى فى كبرى وفيه أنه ما ذكره
ضراحة كما لا يخفى وقوله الى ضرورة أى الى ذات ضرورة يعنى الى مقدمات ضرورية ومثلها
المقدمات المسئلة ومحل ما ذكر كما هو ظاهر اذا لم تكن المقدمات نفسها ضرورية كما فى قولك
الاربعة عدد ينقسم الى متساويين وكل عدد ينقسم الى متساويين زوج أو مسألة كما فى قولك
مشيراً الى فعل شئ بفريق حق هذا ظلم وكل ظلم قبيح والافلامعنى له فى الاول ولا حاجة اليه فى الثانى
فتلخص أن المقدمات ان لم تكن ضرورية ولا مسئلة لا بد أن تنتهى الى مقدمات ضرورية أو مسئلة
فاذا اختلفت مثلاً فى الاستدلال على حدوث الاجرام الاجرام صفاتها احادثة وكل ما كان كذلك فهو
حادث افترض كل من مقدمتى هذا الدليل الى الاستدلال عليه حتى ينتهى الى ما ذكره فتستدل على
الصغرى بقولك الاجرام صفاتها متغيرة وكل متغير حادث والاولى من هاتين المقدمتين لا يحتاج
الى الاستدلال لكونه ضرورية بالمشاهدة والثانية تحتاج الى الاستدلال بأنه ان كان التغير من
عدم الى وجود كان الوجود طارئاً وذلك هو معنى الحدوث وان كان من وجود الى عدم كان
الوجود جائزاً والباطل لا يكون الاحداث تستدل على الكبرى بقولك كل من صفاته حادثة لا يعرى
عن الحوادث وكل ما لا يعرى عن الحوادث لا يسببها وكل ما لا يسببها حادث فقد انتهى كل من
الصغرى والكبرى الى الضرورة ولا عبرة باعتراضات الفلاسفة على بعض تلك المقدمات لانها
مجرد مكابرة وقوله لما من دور الخ وجهه انه لو لم تنته المقدمات الى ذلك لزم توقف العلم به على
غيرها وكذا الحال فى ذلك الغير وهكذا فان عدنا الى بعض الاوائل لزم الدور وهو توقف شئ على
ما يتوقف عليه وان ذهبنا الى غاية لزم التسلسل وهو توقف امر على امر آخر متوقف على امر
آخر وهكذا الى ما لا نهاية له واعلم انه يوجد فى بعض النسخ زيادة أربعة آيات متعلقة بردها على
الشكل الاول اليه ونصها

وغير أول من الاشكال * اليه مرد ودبلا الاشكال
فالثان مرد ودبفكس الكبرى * والثالث مرد ودبفكس الصغرى

ورابع بعكس ترتيب رد * أو المقدمات هكذا ورد

وأول منها هو المعيار * لانه من بينها المدار

والمبادر أنهم ليست من كلام المصنف لما فيه من عدم الاطراد في جميع الاضرب اذ قوله فالشأن
مردود بعكس الكبرى لا يظهر الا في ضربين من ضروبه الاول والثالث فمثال الضرب الاول أن
تقول كل انسان حيوان ولاشئ من الحجر بحجر ينتج لاشئ من الانسان بحجر فاذا أردت رده
الى الشكل الاول عكست كبراء بأن تقول هكذا كل انسان حيوان ولاشئ من الحيوان بحجر
ينتج المطلوب بعينه وهو لاشئ من الانسان بحجر ومثال الضرب الثالث أن تقول بعض الحيوان
انسان ولاشئ من الحجر بانسان ينتج بعض الحيوان ليس بحجر فاذا أردت رده الى الشكل الاول
عكست كبراء بأن تقول هكذا بعض الحيوان انسان ولاشئ من الانسان بحجر ينتج المطلوب
بعينه وهو بعض الحيوان ليس بحجر وانما لم يكن ظاهرا في كل من الضرب الثاني والرابع لأن
الضرب الثاني مركب من سالبة كلية صغرى وموجبة كلية كبرى ولوردا الى الشكل الاول
بعكس الكبرى لكان من ضروبه العقيدة لان صغرا سالبة وكبرا موجبة وقد تقدم أنه يشترط
لنتاج الشكل الاول ايجاب الصغرى وكلية الكبرى فلا يمكن رده بذلك وانما يمكن رده بعكس
الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة فاذا قلت مثلا لاشئ من الحجر بحجر ينتج لاشئ
حيوان أنتج لاشئ من الحجر بانسان فاذا أردت رده الى الشكل الاول عكست الصغرى وجعلتها
كبرى ثم عكست النتيجة بأن تقول هكذا كل انسان حيوان ولاشئ من الحيوان بحجر ينتج لاشئ
من الانسان بحجر فتعكس النتيجة الى قولنا لاشئ من الحجر بانسان وهو المطلوب ولان الضرب
الرابع مركب من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ولوردا الى الشكل الاول بعكس
الكبرى لكان من ضروبه العقيدة لما تقدم فلا يمكن رده بذلك وانما يمكن رده بدليل الافتراض
وقد بينه الامام السرخسي في شرح مختصره بما يطول ذكره وقوله والثالث اوردده بعكس
الصغرى لا يظهر الا في أربعة أضرب من ضروبه الاول والثاني والثالث والخامس فمثال الضرب
الاول كل انسان حيوان وكل انسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق فاذا أردت رده الى الشكل
الاول عكست صغرا بأن تقول هكذا بعض الحيوان انسان وكل انسان ناطق ينتج المطلوب
بعينه وهو بعض الحيوان ناطق ومثال الضرب الثاني كل انسان حيوان ولاشئ من الانسان
بفرس ينتج بعض الحيوان ليس بفرس فاذا أردت رده الى الشكل الاول عكست صغرا بأن
تقول هكذا بعض الحيوان انسان ولاشئ من الانسان بفرس ينتج المطلوب بعينه وهو بعض
الحيوان ليس بفرس ومثال الضرب الثالث بعض الحيوان انسان وكل حيوان جسم ينتج بعض
الانسان جسم فاذا أردت رده الى الشكل الاول عكست صغرا بأن تقول هكذا بعض الانسان
حيوان وكل حيوان جسم ينتج المطلوب بعينه وهو بعض الانسان جسم ومثال الضرب
الخامس بعض الحيوان انسان ولاشئ من الحيوان بحجر ما ينتج بعض الانسان ليس بحجر فاذا
أردت رده الى الشكل الاول عكست صغرا بأن تقول هكذا بعض الانسان حيوان ولاشئ من
الحيوان بحجر ما ينتج المطلوب بعينه وهو بعض الانسان ليس بحجر وانما لم يكن ظاهرا في كل من
الضرب الرابع والسادس لان الضرب الرابع مركب من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية

كبرى ولورد الى الشكل الاول بعكس الصغرى لكان من ضروريه العقيده لان كبراء جزئية وقد تقدم أنه يشترط لانتاج الشكل الاول كاية الكبرى فلا يمكن رده بذلك وانما يمكن رده بعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم عكس النتيجة فاذا قلت مثلاً كل انسان حيوان وبعض الانسان ناطق أنتج بعض الحيوان ناطق فاذا أردت رده الى الشكل الاول عكست الكبرى وجعلتها صغرى ثم عكست النتيجة بأن تقول هكذا بعض الناطق انسان وكل انسان حيوان ينتج بعض الناطق حيوان فتعكس النتيجة الى قولنا بعض الحيوان ناطق وهو المطلوب ولان الضرب السادس مركب من موجبة كاية صغرى وسالبة جزئية كبرى ولورد الى الشكل الاول بعكس الصغرى لكان من ضروريه العقيده ما ذكر فلا يمكن رده بذلك وانما يمكن رده بدليل الافتراض وقد ذكره الامام السنوسي في شرح مختصره بما لا يناسب ذكره هنا وقوله ورابع الخ على التوزيع لان الشق الاول أعني عكس الترتيب بالنسبة لثلاثة أضرب من ضروريه الاول والثاني والثالث فمثال الضرب الاول أن تقول كل انسان حيوان وكل ناطق انسان ينتج بعض الحيوان ناطق فاذا أردت رده الى الشكل الاول عكست ترتيبه ثم عكست النتيجة بأن تقول هكذا كل ناطق انسان وكل انسان حيوان ينتج كل ناطق حيوان فتعكس النتيجة الى قولنا بعض الحيوان ناطق وهو المطلوب ومثال الضرب الثاني أن تقول كل انسان حيوان وبعض الناطق انسان ينتج بعض الحيوان ناطق فاذا أردت رده الى الشكل الاول عكست ترتيبه ثم عكست النتيجة بأن تقول هكذا بعض الناطق انسان وكل انسان حيوان ينتج بعض الناطق حيوان فتعكس النتيجة الى قولنا بعض الحيوان ناطق وهو المطلوب ومثال الضرب الثالث أن تقول لاشئ من الانسان جسماد وكل ناطق انسان ينتج لاشئ من الجهاد بناطق فاذا أردت رده الى الشكل الاول عكست ترتيبه ثم عكست النتيجة بأن تقول هكذا كل ناطق انسان ولاشئ من الانسان جسماد ينتج لاشئ من الناطق جسماد فتعكس النتيجة الى قولنا لاشئ من الجهاد بناطق وهو المطلوب والشق الثاني أعني عكس المقدمات بالنسبة للضرب الرابع والخامس فمثال الضرب الرابع أن تقول كل انسان حيوان ولاشئ من الفرس بانسان ينتج بعض الحيوان ليس بفرس فاذا أردت رده الى الشكل الاول عكست مقدمتيه بأن تقول هكذا بعض الحيوان انسان ولاشئ من الانسان بفرس ينتج المطلوب بعينه وهو بعض الحيوان ليس بفرس ومثال الضرب الخامس أن تقول بعض الحيوان انسان ولاشئ من الجهاد بحيوان ينتج بعض الانسان ليس بجهد فاذا أردت رده الى الشكل الاول عكست مقدمتيه بأن تقول هكذا بعض الانسان حيوان ولاشئ من الحيوان بجهد ينتج المطلوب بعينه وهو بعض الانسان ليس بجهد وهذا ما يسميه الله تعالى على هذه الايات فاحفظه

(فصل في الاستثنائي)

(فصل في الاستثنائي) * لعل المصنف ترجم هذه الترجمة اطول العهد والافكان مقتضى الظاهر أنه لا حاجة اليها لان قوله ومنه الخ معطوف على قوله فانه الخ كما لا يخفى * واعلم أن الاستثنائي مؤلف من مقدمتين احدهما شرطية وتسمى كبرى والاخرى استثنائية وتسمى صغرى ولذلك يسمى باسمين كما سيذكره المصنف فالاول هو الاستثنائي لاشتماله على الاستثنائية والثاني هو الشرطي لاشتماله على الشرطية وانما سميت الشرطية كبرى والاستثنائية صغرى

لأن الالفاظ الاستثنائية على نحو النصف من ألفاظ الشرطية وأبضا لو اعتبرتم بما بالترتيب
 الاقتراني بأن جعلتم ما على هيئة الشكل الاول المركب من جملة وشرطية لوجدت فيه
 الاستثنائية صغرى والشرطية كبرى فاذا قلت مثلا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه
 انسان وجدته في قوة قولك هذا انسان وكل ما كان انسانا فهو حيوان وتبينت عين نتيجته ولا
 يختلفان الا في تقديم الصغرى وتأخيرها في اللفظ فأفاده المألوف في كبريه (قوله ومنه ما يدعى الخ)
 أي من القياس من حيث هو ما يسمى بالاستثنائي لما تقدم من اشتماله على الاستثنائية المذكور
 فيها أداة الاستثناء وهي **لكن** وانما سميت أداة استثناء مع كونها أداة استدلال لشبه
 الاستدلال بالاستثناء في احداثه فيما قبله شيئا لم يوجد فيه كما ذكره ابن يعقوب مبسوطا (قوله
 يعرف بالشرط) بجذبي الياء أو ثبوتها سادسة للوزن أي يسمى بالشرطي لاشتماله على الشرطية
 كما مر وانما لم يسم الاقتراني بذلك مع انه قد يتركب من الشرطية على الراجح لعدم لزوم ذلك فيه
 فانه قد يتركب من محض الحملات بل هذا هو الاكثر فيه كذا يؤخذ من كلام المألوف في كبريه
 (قوله بلا متراء) أي بلا شك (قوله وهو الذي دل الخ) يعني أن القياس الاستثنائي هو الذي
 دل على النتيجة بالفعل أو على ضدها كذلك فالاول اذا استثنيت عين المقدم كما اذا قلت كلما كانت
 الشمس طالعة فالتارم موجودا لكن الشمس طالعة فالتارم موجود والثاني اذا استثنيت تقيض
 التالي كما اذا قلت كلما كانت الشمس طالعة فالتارم موجود لكن التارم ليس بوجوده فالشمس
 ليست بطالعة (قوله أو وضدها) المراد بالضد هنا معناه اللغوي وهو مطابق للمنافي فاندفع ما قد
 يقال الضدان هما الامر ان الوجوديان اللذان بينهما غاية الخلاف الخ وما هنا ليس كذلك كما
 أشار لذلك الشيخ المألوف (قوله بالفعل) أي بأن يكون ذلك مذكورا فيه بصورته وقوله لا بالقوة
 نصريح بما علم (قوله فان ين الشرطي الخ) غرضه بذلك بيان كيفية انتاج القياس الشرطي
 وقوله اذا اتصال أي بأن كانت شرطية متصلة وقوله أنتج وضع ذاك وضع التالي أي أنتج اثبات
 المقدم في الاستثنائية اثبات التالي في النتيجة لان المقدم ملزوم للتالي وثبوت الملزوم يقتضي
 ثبوت لازمه ومثال ذلك أن تقول كلما كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه انسان فهو حيوان
 وقوله ورفع نال رفع أول أي وأنتج في التالي في الاستثنائية في المقدم في النتيجة لان التالي لازم
 للمقدم وانتفاء اللازم يقتضي انتفاء الملزوم ومثال ذلك أن تقول كلما كان هذا انسانا كان
 حيوانا لكنه ليس بحيوان فليس بانسان (قوله ولا يلزم في عكسها) يعني أنه لا يلزم الانتاج في
 عكس وضع المقدم وهو وضع التالي ولا في عكس رفع التالي وهو رفع المقدم فاذا قلت مثلا كلما
 كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه حيوان لم ينتج انه انسان ولا انه ليس بانسان واذا قلت مثلا
 كلما كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه ليس بانسان لم ينتج انه ليس بحيوان ولا انه حيوان ولا يرد
 نحو كلما كان هذا انسانا كان ناطقا لان استلزام وضع التالي فيه لوضع المقدم ورفع المقدم رفع
 التالي ليس بصورة القياس بل بخصوص المادة (قوله لما انجلا) أي لما انضج من أنه قد يكون
 التالي أعم من المقدم كما في قولك كلما كان هذا انسانا كان حيوانا ولا يلزم من وضع الاعم وضع
 الاخص ولا رفعه ولا يلزم من رفع الاخص رفع الاعم ولا وضعه (قوله وان يكن منفصلا الخ)
 أي بأن كانت شرطية منفصلة وقد تقدم أنهم الاما أن تكون مائعة الجمع وانما لمعارها هذا هو

وهو الذي دل على النتيجة * أورد هذا بالفعل لا بالقوة فان ين الشرطي اذا اتصال أنتج وضع ذاك الوضع التالي ورفع نال رفع أول ولا يلزم في عكسها ما لما انجلا وان يكن منفصلا

القسم الاخص واما أن تكون مانعة الجمع فقط واما أن تكون مانعة الخلق فقط ولذلك كان القياس المنفصل ثلاثة أقسام الاول مانعهما وهو الاخص وهو ما كانت شرطيته المنفصلة مانعهما والثاني مانع الجمع فقط وهو ما كانت شرطيته المنفصلة مانعة الجمع فقط والثالث مانع الخلق فقط وهو ما كانت شرطيته المنفصلة مانعة الخلق فقط وقد بين المصنف كيفية انتاج كل من هذه الاقسام على الترتيب المذكور فذكر الاول أربع نتائج ولكل من الثاني والثالث نتيجتين كما سيأتي بيانه (قوله فوضع ذا ينتج رفع ذلك) أي فاثبات أحد الطرفين ينتج في الآخر لانه يمتنع اجتماعهما فاذا قلت مثلا العدد اما أن يكون زوجا واما أن يكون فردا لكنه زوج أنتج اذ ليس بفرد أو قلت لكنه فرد أنتج انه ليس بزواج وقوله والعكس كذا أي رفع ذا ينتج وضع ذلك فرفع أحدهما ينتج وضع الآخر لانه يمتنع ارتفاعهما فاذا قلت في المثال المذكور ولكنه ليس بزواج أنتج انه فرد أو قلت لكنه ليس بفرد أنتج انه زوج * واعلم أنه لا إبطاء في هذه القافية لاختلاف المعنى المستعمل فيه اسم الإشارة في الشرط الاول والشرط الثاني (قوله وذلك في الاخص) يعني أن مجموع ذلك في الشرط الحقيقى الذى هو اخص من غيره بناء على ما قدمه المصنف من أن الحقيقة اخص من كل من مانعة الجمع ومانعة الخلق (قوله ثم ان يكن مانع جمع الخ) يحتمل أن ثم للترتيب المذكور ويحتمل انه للترتيب في الشرف لأن الحقيقى أشرف من غيره وقوله فبوضع ذا الخ أي فبوضع أحد الطرفين فهم رفع الآخر لانه يمتنع اجتماعهما فاذا قلت مثلا اما أن يكون هذا الجسم أبيض واما أن يكون أسود لكنه أبيض أنتج انه ليس بأسود أو قلت لكنه أسود أنتج انه ليس بأبيض وقوله دون عكس أي لانه لا يمتنع ارتفاعهما فلا ينتج رفع أحدهما وضع الآخر فلو قلت في المثال المذكور ولكنه ليس بأبيض لم ينتج انه أسود ولو قلت لكنه ليس بأسود لم ينتج انه أبيض (قوله واذا مانع رفع) كان لا يمتنع ان كان مؤخره من تقديم والاصل واذا كان مانع رفع وقوله فهو عكس ذا أي عكس مانع الجمع فبرفع أحد الطرفين أنتج وضع الآخر دون عكس فاذا قلت مثلا هذا اما غير أبيض واما غير أسود لكنه ليس غير أبيض أنتج انه غير أسود أو قلت لكنه ليس غير أسود أنتج انه غير أبيض بخلاف ما لو قلت لكنه غير أبيض فانه لا ينتج انه ليس غير أسود وبخلاف ما لو قلت لكنه غير أسود فانه لا ينتج انه ليس غير أبيض وانما أنتج في الشق الاول لانه يمتنع ارتفاعهما وانما لم ينتج في الشق الثانى لانه لا يمتنع اجتماعهما

* (فصل في لواحق القياس) * الاضافة جنسية لا استغراقية لان المصنف لم يتكلم الا على ثلاثة منها وهى القياس المركب وقياس الاستقراء وقياس القمىل وأهمل رابعاه وقياس الخلف وضابطه أن يستدل على ثبوت المطلوب بإبطال نقيضه كان تقول في مقام الاستدلال على ثبوت قدمه تعالى لو لم يكن قديما لكان حادنا ولو كان حادنا لزم الحمال وما أدى الى المحال باطل واذا بطل ذلك بطل ما أدى اليه واذا بطل ذلك ثبت المطلوب وأل في القياس للعهد والمعهود القياس البسيط والالم يصح جعل القياس المركب من جملة اللواحق (قوله ومنه ما يدعونه مركبا) أي ومن القياس من حيث هو ما يسمونه قياسا مركبا وقوله لكونه من حجب قدر كأي ولو بالقوة كافي مفصول النتائج ولا يمتنع أن الخلق جمع جهة وهى القياس لكن المراد بالجمع ما فوق الواحد (قوله فركبته) جواب الشرط الذى بعده على مذهب الكوفيين ودليل جوابه على مذهب البصريين

ومنه ما يدعونه مركبا * لكونه من حجب قدر كافر كبنه ان ترد أن تعلمه * (قوله)

فوضع ذا * ينتج رفع ذلك والعكس كذا * وذلك في الاخص ثم ان يكن مانع جمع فبوضع ذا ان كان رفع ذلك دون عكس واذا مانع رفع كان فهو عكس ذا * (فصل في لواحق القياس)

واقاب نتيجة مقدمه يلزم من تركيبه باخرى * نتيجة الى علم حرا * متصل النتائج الذي يحوي * يكون أو مفصولها كل سوا وان يجزئ على كل استدل * فلذا بالاستقراء عندهم

(قوله واقاب نتيجة الخ) أي ولو تقديره كما في مفصول النتائج (قوله به) أي فيه فالباية بمعنى في (قوله مقدمة) مفعول ثان لقوله اقاب لتضمنه معنى اجعل (قوله باخرى) أي مع أخرى غالباً بمعنى مع (قوله الى علم حرا) اعلم أن علم في الاصل تستعمل اطلب الاقبال ثم استعيرت اطلب الاستمرار والجزئ في الاصل مصدر بجره اذا سحبه والمراد منه هنا الاستمرار والى في كلام المصنف مقدرة الدخول على محذوف موصوف بقول محذوف فكأنه قال الى أمر يقال فيه ليستمر على ذلك استمراراً اه كذا يؤخذ من كلام ابن يعقوب والذي في كلام الشيخ الملوى ان علم ليس للطلب بل للخبر وعبر عنه بصيغة اطلب كما في قوله تعالى ولتعمل خطاياكم فكأنه قال واته الى استمر اذ ذلك استمراراً ومقتضى هذا ان الى في كلام المصنف باقية على معناها وقال الشيخ الملوى في كبره انها بمعنى مع فكأنه قال مع الاستمرار على ذلك استمراراً فليتأمل (قوله متصل النتائج الذي حوى الخ) لا يخفى ان متصل النتائج ومفصولها قسمان من القياس المركب والاول هو ما ذكرته فيه نتائج نحو كل انسان حيوان وكل حيوان حساس فكل انسان حساس وكل انسان حساس وكل حساس نام فكل انسان نام وهكذا وانما سمى بذلك لوصول نتائج مقدماته والى هو ما لم تذكر فيه نتائج نحو كل انسان حيوان وكل حيوان حساس وكل حساس نام وهكذا وانما سمى بذلك لفصل نتائج عن مقدماته كذا يؤخذ من كلام الشيخ الملوى ومقتضاه ان النتيجة تذكر في القسم الاول مرتين مرة نتيجة ومرة مقدمة والذي يفيد كلام ابن يعقوب انها تذكر فيه مرة واحدة نحو كل انسان حيوان وكل حيوان حساس فكل انسان حساس وكل حساس نام فكل انسان نام وهكذا قال بعض المحققين والانصاف أن هذا الوجه وأنسب يجعل متصل النتائج قياساً واحداً بحسب الظاهر اه لكن الاول هو الذي يقتضيه قول المصنف فيما تقدم واقاب نتيجة الخ فليتنبه (قوله كل سوا) أي كل من متصل النتائج ومفصولها سواء في افادة المطلوب (قوله وان يجزئ على كل استدل) لا يخفى أن كلاماً من قوله يجزئ وقوله على كلى متعلق بقوله استدل والجزئ كالكلى صفة لوصف محذوف والتقدير وان استدل بحكم جزئ على حكم كلى وقوله فلذا بالاستقراء عندهم عقل اسم الإشارة عائد للاستدلال المفهوم من قوله استدل والجار والمجرور متعلق بقوله عقل على تضمنه معنى سمي والضمير للمناطق وصرح هذا ان المصنف يفسر الاستقراء بالاستدلال بالحكم الجزئ على الحكم الكللى كما في قولك كل حيوان يحرك فلكه الاسفل عند المضغ لان الانسان يحرك فلكه الاسفل عند المضغ والجار يحرك فلكه الاسفل عند المضغ والتعليل يحرك فلكه الاسفل عند المضغ وهكذا بعد ان تتبع معظم الجزئيات فوجدته كذلك فظننت ان سائر الجزئيات مثل ذلك المعظم مع أن بعض الافراد ليس كذلك كالتمساح فانه يحرك فلكه الاعلى عند المضغ وهذا وفسر بعضهم الاستقراء بالحكم الكللى على الكللى بما وجد في أكثر جزئياته وكلا هذين التفسيرين ضعيف والصحيح كما قاله السعد ما ذكره حجة الاسلام من أنه تصفح امور جزئية ليحكم بحكمها على أمر يشمل تلك الجزئيات ثم ان كانت تلك الامور جميع الجزئيات كان ذلك التصفح استقراء تاماً وان كان أكثرها كان استقراء ناقصاً كذا قال بعض أهل التحقيق ومثله في جمع الجوامع ومقتضاه أنه يشترط في الاستقراء الناقص أن تكون الامور المتصفحة أكثر الجزئيات وهو ما جرى عليه كثير من

المناطقة ويلزم عليه خروج ما يكون بنصف الجزئيات فأقل فلا يكون استقراء واستشكاله ابن
قاسم في الآيات بأنه قد استند الفقهاء في مسائل إلى الاستقراء مع أن الأمور المتصفح فيها
ليست أكثر الجزئيات كما في حكمهم بأن أقل الحيض يوم وليلة وأكثره خمسة عشر يوماً وغالبه
ست أو سبع فأنهم قد صرحوا بأن مستند الإمام الشافعي في ذلك الاستقراء ومعلوم أنه لم يتصفح
جميع نساء العالم ولا أكثر من كان في زمانه فالوجه ترك التقييم بدلاً أكثر وان قيده كثير من
المناطقة نعم ينبغي التقييم بالبعض الذي يحصل بتصفح ظن عموم الحكم اه بتصرف (قوله
وعكسه يدعى الخ) أي ومقيد عكسه يدعى الخ كما أشار له الشيخ الملو في كبريه وذلك لان عكس
ما ذكره الاستدلال بالكلية على الجزئي وليس ذلك هو المسمى بالقياس المنطقي وإنما المسمى بنفس
المقدمتين المستدل بهما فلا بد من تقدير المضاف المذكور في كلام المصنف (قوله وهو الذي
قدمته) أي في قوله ان القياس من قضايها صور الخ (قوله وحيث جزئي على جزئي جعل) باسكان
الياء الثانية للوزن وقوله لجامع أي بين المشبه والمشببه وذلك كما في قولك التمييز حرام كالخمر
بجامع الاسكار وأركانها أربعة مشبه ويسمى حدثاً أصغر ومشبه به ويسمى أصلاً وحكم ويسمى
حدثاً أكبر وجامع ويسمى حدثاً أوسط كذا يؤخذ من شرح الملو الصغير وفي شرحه الكبير
أن هذا اصطلاح المناطقة لكنه لم يذكر أن المشبه به يسمى أصلاً في اصطلاحهم فليراجع (قوله
قد التمثيل جعل) اسم الإشارة عائد للعمل المفهوم من قوله جعل وصريح هذا أن المصنف ينسب
التمثيل بحمل جزئي على جزئي في الحكم بجامع بينهما وهو غير مخالف لما ذكره السعد من أنه تشبيه
جزئي بجزئي في معنى مشترك بينهما ليثبت في المشبه الحكم الثابت في المشبه به المعامل بذلك المعنى
فليتأمل (قوله ولا يفيد القطع بالدليل الخ) المراد بالدليل المدلول فالمعنى أن كلام من قياس
الاستقراء وقياس التمثيل لا يفيد القطع بالمدلول الذي استدل عليه بهما أما الأول فلأنه ربما
يكون بعض الأفراد التي لم تتصفحها على خلاف ما تصفحه كما تقدم توضيحه ومن هذا يعلم أن
الكلام هنا في خصوص الاستقراء الناقص لا فيما يشمل الاستقراء التام لأنه يفيد القطع بالدليل
استدل عليه به كما اذا تصفحت جميع جزئيات الحيوان فوجدت الموت لازماً لها فاستدل بذلك
على أن كل حيوان ميت وأما الثاني فلأنه لا يلزم من تشابه الأمرين في شيء أنهما كذلك في شيء آخر
(قوله قياس الاستقراء والتمثيل) الاضافة للجنس أو أن قوله والتمثيل معطوف على الاستقراء
بلا حظة المضاف المحذوف دلالة المضاف الأول عليه فاندفع الاعتراض بأن كلام من الاستقراء
والتمثيل قياس مستقل ومقتضى عبارته أن مجموعهما قياس واحد

* (فصل في أقسام الحجية) * وجعلها ستة لان المصنف سبى ذكر أنها تنقسم إلى عقلية وعقلية وأن
الثانية تنقسم إلى خمسة أقسام وإنما سميت الحجية بذلك لان المتكسب بها يوجب (قوله وجبة)
مبتدأ والمسوغ للابتداء بها قصد الجنس أو التخصيص وقوله عقلية نسبة للنقل لاستنادها اليه وان
كان العقل هو المذكور لها وهي ما كان كل من مقدمتيها أو واحدة أهم من الكتاب أو السنة أو
الاجماع تصريحا واستنباطا فان قيل سيجعل المصنف البرهان من أقسام العقلية مع أنه قد
يتركب من مقدمتين كما هما أو واحدة أهم عقلية أوجب بأنه لا يلزم من جعل البرهان من أقسام
العقلية أنه لا يكون العقلية على أنه قد يقال باختصاص البرهان عند المناطقة بما مقدماته

وعكسه يدعى القياس المنطقي * وهو الذي قدمته فحقق وحيث جزئي على جزئي جعل * لجامع فلا التمثيل جعل ولا يفيد القطع بالدليل * قياس الاستقراء والتمثيل * (فصل في

عقليتان لانهم انما يبحثون عن العقليات أفاده المألوف في كبره وقوله عقلية نسبة للعقل
لاستادها اليه (قوله أقسام هذى) أى العقلية وقوله خمسة جليلة أى واضحة عند أهل المنطق
(قوله خطابه) هى بفتح الخاء ما ركب من مقدمات مقبولة أو من مقدمات مظنونة فمثال الاول أن
تقول العمل الصالح يوجب الفوز وكل ما كان كذلك لا ينبغي اعماله ينتج ان العمل الصالح لا ينبغي
اعماله ومثال الثانى أن تقول فلان يطوف بالليل بالسلاح وكل من كان كذلك متلصص ينتج ان
فلان متلصص وسببت بذلك لان القصد من ترغيب المخاطب فيما يفعله كما يفعله الخطباء (قوله
شعر) هو بكسر الشين ما ركب من مقدمات تنبسط منها النفس أو تنقبض فالاول نحو قول من
يريد الترغيب في شرب الخمر هذه خمرة وكل خمرة يا قوته سبالة ينتج هذه يا قوته سبالة فان النفس
تنبسط من ذلك والثانى نحو قول من يريد التنفير من العسل هذا عسل وكل عسل مرة مهووعة ينتج
هذا مرة مهووعة والمرة بالراء ما فى المرارة وضبطها بعضهم بالذال وعليه فهمى ما يجتمع فى الجرح من
القيح ويصح فى مهووعة كسر الواو المشددة وفتحها فالاول على انها تموع النفس والثانى على
انها تموعها التحل وتسمى بذلك لان الغرض منه ترغيب النفس أو ترهيبها كما يفعله الشعراء (قوله
وبرهان) سياتى انه ما ركب من مقدمات يقينية نحو قولك زيد انسان وكل انسان حيوان ينتج زيد
حيوان وتسمى بذلك لانه مأخوذ من البره وهو القطع لما فيه من قطع الخصم عن المنازعة (قوله
جدل) هو بفتح الواو ما ركب من مقدمات مشهورة أو مسلمة اما عند الناس واما عند الخصم
فمثال الاول أن تقول الظلم قبيح وكل قبيح يشين ينتج الظلم يشين ومثال الثانى أن تقول الاحسان
خير وكل خير يزين ينتج الاحسان يزين ومثال الثالث أن تقول قول زيد خير عدل وكل ما هو
كذلك يعمل به ينتج قول زيد يعمل به وتسمى بذلك لانه يقع فى المجادلة وهو حسن ان كان المقصود
به حسنا بل قد يجب كالموظهر من يضل الناس فى العقائد الدينية أو غيرها فيجب على من يحسن
ذلك مجادلته أفاده بعضهم (قوله وخامس سفسطة) هى فى الاصل الحكمة الموهوبة والمراد بها
ما ركب من مقدمات وهمية كاذبة أو شبهة بالحق وليست به أو شبهة بالمشهورة وليست بها
فالاول كأن تقول الجرميت وكل ميت جاد ينتج الجرح جاد والثانى كأن تقول مشيرا الى صورة
فرس على نحو حائط هذا فرس وكل فرس صهال ينتج هذا صهال والثالث كأن تقول فى شخص
يتكلم بالعلم على غير هدى هذا يتكلم بالفاظ العلم وكل من كان كذلك فهو عالم ينتج هذا عالم وتسمى
مشاغبة ومنها المغالطة الخارجية وهى أن يغيب أحد الخصمين الاخر بكلام يشغل فكره ليظهر
للناس أنه غلبه ويستري ذلك جهله وهى كثيرة فى زماننا هذا وهى حرام ما لم تدع الضرورة اليها فى
دفع نحو كافر من رافضى أو معتزلى ومن ذلك ما وقع للقاضى الباقلانى انه أقبل على مجلس
المناظرة وفيه ابن المعلم أحد رؤس الرافضة فالتفت الى أصحابه فقال قد جاءكم الشيطان فسمع
القاضى ذلك من بعد فلما جلس أقبل على ابن المعلم وأصحابه وقال لهم قال الله تعالى ألم ترأنا أرسلنا
الشیاطين على الكافرين تؤزهم أزا وقد وقع له غير ذلك حتى تعجب الناس اطمئنته واعداده
للامور أشباهها ومن ذلك أيضا ما وقع لبعض الأشياخ انه بحث مع بعض المدرسين وكان أحده
من اليه ودفعالى له هذا العلم الذى نقرأ فيه علم الاصول معرضا بأنه لا يفرق بين علم الاصول وغيره
ليعقظه فقال لهم يلتبس بالتوراة معرضا بأنه كان أحسنه من اليهود ومن ذلك أيضا ما وقع له أنه

عقله * أقسام هذى خمسة جليلة * خطابه شعر وبرهان جدل * وخامس سفسطة

سأله بعض المتعنتين في درسه وكان أعور فقال هل يجوز أن يجمع الله بين الليل والنهار فقال له قد
جمع الله بينهما في وجهك فأخفهم وضحك الحاضرون أفاده الملو في كبره (قوله نلت الامل) أي
أعطيت ما أطلبته من تخصص يمل العلوم مثلا (قوله أجهل البرهان) أي أقواها لانه يتركب من
المتدمات البقية ويليه الجدل لانه يتركب من مقدمات قريبة من اليقين لانها اما مشهورة أو
مسلمة ثم الخطابة لانها تتركب من مقدمات مظلونة ثم الشعر لانفعال النفس به ثم النفس - طة
وانعالم يرتبها المصنف هكذا الضرورة النظم (قوله ما ألف الخ) عطف بيان على البرهان أو خبر
لمبتدأ محذوف وشمات المقدمات في كلامه الضرورية والنظرية والعقلية والنقلية على ما تقدم
واعلم أن البرهان قسمان لمي واني وذلك لان الحد الوسط لا بد أن يكون علة للطلوب ذهنا والالم
يصح الاستدلال ثم لا يخلو فاما أن يكون علة في الخارج أيضا معني انه سبب فيه كما في قولك زيد
متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط محموم ينتج زيد محموم فان تعفن الاخلاط بمعنى خروج
الطبايع عن الاستقامة علة لثبوت الخبي في الخارج كما هو علة له في الذهن ويسمى البرهان حينئذ
لمبالافادته اللبية التي هي العلة وسميت بذلك لانه يقال في السؤال عنها لم واما أن لا يكون كذلك
كما في قولك زيد محموم وكل محموم متعفن الاخلاط ينتج زيد متعفن الاخلاط فان الخبي ليست
علة لثبوت تعفن الاخلاط في الخارج بل الواقع العكس ويسمى البرهان حينئذ انيا لافادته انية
الحكم أي ثبوته وسمي بذلك لانه يقال فيه ان كذا والحاصل انه متى استدلل بالعلة على المعلول
كان البرهان لميا ومعني استدلل بالمعلول على العلة كان البرهان انيا أفاده الملو مع زيادة (قوله
من أوليات الخ) بدل من قوله من مقدمات الخ فان قبل ظاهر كلام المصنف يقتضي أن البرهان
لا يتركب الا من هذه الضروريات الست مع أنه قد يتركب من النظريات كما هو أجيب بأنه قد
تقدم أنه اذا تركب من نظريات وجب أن تنتهي للضروريات وحينئذ فكأنه متركب منها فهو
متركب من هذه الضروريات الست اما حقيقة واما حكما والاوليات هي القضايا التي يدركها
العقل بمجرد تصور الطرفين كقولك الواحد نصف الاثنين والكل أعظم من الجزء وقد ضبط بعض
المحققين الاوليات بضم الهمزة وسكون الواو وفتح اللام وتحقيف اليا على انه جمع أولى لكن
الذي جرى على الاسنة اوليات بفتح الهمزة وتشديد الواو وكسر اللام وتشديد اليا وهو صحيح
أيضا على انه منسوبة الى الاول لحكم العقل به من أول ودله اذ لا تتوقف على شيء بعد تصور
الطرفين بل هو المتعين في المتن لانه هو الموافق للوزن (قوله مشاهدات) هي القضايا التي يدركها
العقل بسبب المشاهدة بالحس الباطني كقولك الجوع مؤلم وأما القضايا التي يدركها العقل بسبب
المشاهدة بالحس الظاهر فهي المحسوسات وهي السادسة في كلام المصنف لكن تسمية الاولى
بالمشاهدات والثانية بالمحسوسات انما هو اصطلاح للمصنف وابن الحاجب ومن وافقهما والا
فكل منهما يسمى باسم الاخر ولذلك جعلهما معا بعض المحققين قسما واحدا وجعل القسم
السادس القضايا التي قبلا سميت اسمها وهي ما يدركها العقل بواسطة لا تغيب عن الذهن عند
تصور الطرفين كقولك الاربعة زوج فان العقل يدرك ذلك بواسطة لا تغيب عن الذهن عند
تصور الطرفين وتلك الواسطة ان الاربعة تنقسم الى متساويين وكل منقسم الى متساويين
زوج وانعالم يذكر المصنف هذا القسم لانه اغتاب كلم على الضروريات وهو في الحقيقة من

نلت الامل أجهل البرهان ما ألف من * من مقدمات اليقين تقتزن من أوليات مشاهدات *

مجردات متواترات وحديدسات ومحسوسات * فذلك جملة اليقنيات وفي دلالة المقدمات * على النتيجة خلاف أن عقلي أو عادي

النظريات وانما عادت كثر من الضروريات لان قضايها لما كانت قياساتها لا تغيب عن الذهن عند تصور الطرفين صارت كأنها ضرورية وعلم من هذا ان العدد على كل ستة قمتان (قوله مجردات) هي ما يدركها العقل بواسطة تكرار يفيد اليقين كقولك السقمونية اسم له للصفر ٠ وكلام المصنف مبني على أن المجربات من الضروريات وجعلها بعضهم من النظريات للملاحظة قياس خفي وجعلها بعضهم واسطة بين الضروريات والنظريات وهذا والمتجه الذي درج عليه كثير من العلماء كما قاله بعضهم أنهم من الظنيات (قوله متواترات) هي ما يدركها العقل بواسطة السماع عن جمع يؤمن نواطوهم على الكذب كقولك سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ظهرت المعجزة على يديه والصحيح أنه لا يشترط عدد مخصوص بل المدار على كون الخبرين مجتمعين نواطوهم على الكذب ويختلف ذلك باختلاف الوقائع والاحوال وكلام المصنف مبني على أن المتواترات من الضروريات وجعلها بعضهم من النظريات وجعلها بعضهم واسطة بين الضروريات والنظريات (قوله وحديدسات) هي القضايا التي يدركها العقل بواسطة حدس بين يفيد العلم كقولك نور القمر مستفاد من نور الشمس كما تقدم وكلام المصنف مبني على أن الحديدسات من الضروريات وجعلها بعضهم من النظريات والمتجه الذي درج عليه كثير من العلماء أنهم من الظنيات (قوله ومحسوسات) هي ما يدركها العقل بواسطة الحس الظاهر كقولك الشمس مشرقة وقد تقدم أن الفرق بين ما بين المشاهدات انما هو اصطلاح المصنف وابن الحاجب ومن وافقه ما والا فكل منهما يسمى باسم الآخر واعترض على التعبير بالمحسوسات بأنهم جامع محسوس وقياس اسم المفعول محسوس لا محسوس لانه انما يقال أحس زيد كذا أو بكذا وقياس اسم المفعول منه ما ذكر وأجيب بأنه قد يتوسع في مثل ذلك هذا وذهب بعضهم إلى أن الحس لا يقيد اليقين لغلطه في أمور (قوله فذلك جملة اليقنيات) برده عليه أن اليقنيات قد تكون نظرية فـ كـ كيف يحصرها في الضروريات ويحجب بأنما كانت النظريات لا بد وان تنتهي للضروريات صارت كأنها ضرورية كما مر (قوله وفي دلالة المقدمات على النتيجة الخ) أي وفي افادة المقدمات للنتيجة الخ كذا قال بعضهم وهو الانسب بكلام المتن مما أشار إليه الملو من أن المراد بالدلالة الارتباط وفي كلام المصنف حذف والتقدير وفي دلالة العلم أو الظن بالمقدمات على العلم أو الظن بالنتيجة فتأمل (قوله خلاف آت) أي على أربعة أقوال كما فصله المصنف بعد (قوله عقلي) خبر ابتداء محذوف والتقدير وهذا الارتباط عقلي والمراد عقلي بلا تولد ولا تعليل لغير قول المعتزلة بالتولد فانه يستلزم أنه عقلي وان كانوا يدعون أنه عادي وذلك لانهم أخذوا قولهم بالتولد في هذه المسئلة وفي غيرها من مذهب الفلاسفة في الاسباب الطبيعية وهو أنها تؤثر في مسبباتها بطبيعتها على وجه اللزوم العقلي عند وجود الشرط وانتفاء المانع غاية الامر أنهم تستروا بتغيير العبارة وليغايروا قول الفلاسفة فانهم لا ينكرون أنه عقلي واعترض هذا القول بأنه يلزم عليه أنه لا يمكن تخالف النتيجة عن الدليل مع أن ذلك فعل القادر المختار الذي ارشاه فعل وان شاء ترك وأجيب بأن عدم خلق اللازم مع خلق اللازم محال فلا تتعلق به القدرة وحيت لا فلا ينافي أنه فعل القادر المختار وهكذا يقال في كل متلازمين عقلا كالجوهر والعرض ولو توجه هذا الاعتراض لم يثبت لازم عقلي في الكائنات (قوله أو عادي) أو في ذلك وفيما بعده لتنوع

الخلافا والمراد عادي بلا تولد لا يغير قول المعتزلة بالتولد فانهم يزعمون أنه عادي وان كان يلزمهم أنه عقلي كما تقدم ولا يخفى أنه يمكن على هذا القول تخلف النتيجة عن الدليل وصورة بعضهم بما اذا لم يقطن الشخص لاندراج الاصغر تحت الاوسط فانه حينئذ تخلف النتيجة عن الدليل ورد بأن الكلام في الدلائل المستجمع للشروط ومنها التقطن لذلك وهو مفقود حينئذ والجواب بأنه يمكن أن صاحب هذا القول لا يشترط هذا الشرط لا يخفى بعده فالاولى تصويره بما ذا خلق الله العلم بالدلائل دون العلم بالنتيجة خرقا للعادة (قوله او تولد) أي ذو تولد أو أن التولد بمعنى المتولد ويؤيد الثاني قوله بعد او واجب وضابط التولد عند القائلين به وهم المعتزلة قبحهم الله تعالى أن يوجب الفعل لفاعله فعلا آخر كما في حركة الاصبع مع حركة الخاتم وعلى هذا فالعلم بالدلائل مخلوق لشخص ويتولد عنه العلم بالنتيجة وهذا كما ترى مبني على مذهبهم الفاسد وهو أن العبد يخلق أفعاله نفسه الاختيارية (قوله أو واجب) أي على طريق التعليل فهذا القول مبني على القول بتأثير العلة في معلولها وهو باطل بالدلالة القاطعة (قوله والاول المؤيد) أي المقوى حيث اختاره الامام الرازي وشهره حجة الاسلام وغيره والخاص ان الاقوال اربعة قولان منها اهل الحق لكن الاول هو المختار المشهور وقولان منها اهل الزيغ والضلال

(خاتمة) * هي لغة ما يختم به الشيء واصطلاحاً لفظة مخصوصة دالة على معان مخصوصة قد ختم بها كتاب أو باب أو فصل أو نحو ذلك فهي هنا عبارة عن قوله وخطأ البرهان الخ فتنظرن (قوله وخطأ البرهان الخ) اعترضه سيدي سعيد بأنه كان الاول أن يقول وخطأ القياس لان الخطأ كما يكون في البرهان يكون في غيره وهو محذور في القياس كماه وأجاب الشيخ الملوّي بأنه اقتصر على البرهان لانه لا يشترط في جميع ما سجد كرهه الا فيه قال ولوسلم أنه يشترط في جميع ما سجد كرهه في غيره فتخصيصه البرهان بالذكر لانه المقصود الاهم لانه هو الذي يفيد اليقين (قوله حيث وجدنا) أي في أي تركيب وجدنا الضمير الذي هو نائب فاعل وجد للخطأ فالحقيقة للاطلاق (قوله في مادة أو صورة الخ) ملخصه انه قسم الخطأ الى قسمين خطأ في المادة وخطأ في الصورة ثم قسم القسم الاول الى قسمين خطأ في اللفظ وخطأ في المعنى والمراد بالمادة مجموع المقدمتين باعتبار اللفظ أو المعنى ليتأتى التقسيم الذي ذكره في خطأ المادة والمراد بالصورة النظم والهيئة (قوله فالمبتدأ) أي الاول الذي هو الخطأ في المادة وسجد كرهه في قوله والثاني الخ (قوله في اللفظ) أي خطأ في اللفظ وسجد كرهه في قوله وفي المعاني الخ فتنظرن (قوله كاشتراك) مثال لسبب الخطأ بالخطأ نفسه وتكلف بعضهم جعله على حذف مضاف والتقدير كخطأ اشتراك ومثال ذلك أن تقول مشيراً الى الحيز هذا قرء ولا يحرم الوطء فيه وتريد الطهر ينتج هذا لا يحرم الوطء فيه فان الخطأ في ذلك في مادته بسبب الاشتراك فان قيل الخطأ في هذا البرهان في صورته لانه لم يتكرر فيه الحادثة الوسط معنى فكيف جعلوه من الخطأ في المادة أجيب بأنه لما كان عدم تكرار الحادثة الوسط معنى ناشتاً من المشترك الذي هو جزء من أجزاء المادة جعلوا ذلك الخطأ من الخطأ في المادة وان كان يصح جعله من الخطأ في الصورة باعتبار عدم تكرار الحادثة الوسط معنى انظر كلام الملوّي في كبريه (قوله أو يكمل ذاتا بين الخ) لا يخفى ان ذاتا بمعنى صاحب فكان حجة الجواب بالياء لكنهم اجابوا عنها بالالف على لغة القصر في الاسماء الستة كذا قال المصنف في شرحه لكن اعترضه سيدي سعيد

وتولد * أو واجب والاول المؤيد * (خاتمة) * وخطأ البرهان حيث وجدنا * في مادة أو صورة فالتبديد في اللفظ كاشتراك أو كعمل ذاتا بين

بان لغة القصر انما عني في أب وأخ وحمل لاف ذي وقم بلاميم لانهم انما يعربون بالاحرف كجانبه عليه المرادى فكان الاولى أن يبدل ذلك البيت بان يقول مثلاً في اللفظ كاشتراك أو يجعل ذي * تبارين مرادفاً في المأخذ

كما نقله الملو في كبره ومثال ذلك أن تقول هذا سيف مشير الى غير القاطع وكل سيف صارم وتريد القاطع ينتج هذا صارم فان الخطأ في ذلك في مادته بسبب جعل المبين مثل الرديف في أخذ في المقدمة بين كما في قولك زيد انسان وكل بشر حيوان وانما كان الصارم مبيناً للسيف لان السيف اسم لما كان على الهيئة المعروفة ولو غير قاطع والصارم اسم لذلك بقية يد أن يكون قاطعاً فبينهما العموم والخصوص باطلاق فبينهما التباين الجزئي (قوله مثل الرديف مأخذاً) أي مثله في الاخذ في المقدمتين (قوله وفي المعاني) مقابل لقوله في اللفظ كما مر (قوله لا تلباس الكاذبة بذات صدق) أي لاشتباه القضية الكاذبة بقضية ذات صدق بأن كانت تلك القضية من القضايا الشبيهة بالحق وليست به واعتراض على المصنف في جعله ذلك علة للخطأ في المعنى بأنه قد يكون علة للخطأ في اللفظ بسبب الاشتراك كما اذا قلت هذه عين مشير للباصرة وكل عين جارية وتريد الباصرة ينتج هذه جارية فان الخطأ في ذلك في مادته من جهة اللفظ لا تلباس الكاذبة بذات صدق اذا الكبرى كاذبة شبيهة بالصادقة وقد نص بعضهم على أن ذلك اما من جهة اللفظ واما من جهة المعنى وأجيب بان جعله ذلك علة للخطأ في المعنى لا ينافي أنه قد يكون علة للخطأ في اللفظ على أنه قد يقال ان قوله لا تلباس الخ راجع للامر من أعني الخطأ في اللفظ والخطأ في المعنى أفاده الملو في كبره (قوله فافهم المخاطبة) أي الكلام المخاطب به فالمصدوع معني اسم المفعول (قوله كمثل جعل العرضي كالذاتي) الكاف زائدة أو أن مثل انما كيد معني الكاف كما قيل بذلك في قوله تعالى ليس كمثل شيء والمراد بالعرضي هنا ما ثبت للشيء بواسطة غيره كما في التحرك بحركة السفينة وبالذاتي ما ثبت للشيء من غير واسطة كما في التحرك بذاته ومثال ذلك أن تقول الجالس في السفينة متحرك وتريد متحرك بالتحرك العرضي وكل متحرك لا يثبت في موضع وتريد ما ذكر ينتج الجالس في السفينة لا يثبت في موضع فان الخطأ في ذلك في مادته من حيث المعنى لا تلباس الكاذبة بذات صدق بسبب جعل العرضي وهو التحرك بحركة السفينة كالذاتي وهو التحرك بالذاتي (قوله أو ناتج احدي المقدمات) المراد بالناتج النتيجة ومثال ذلك أن تقول هذه نقلة وكل نقلة حركة ينتج هذه حركة وهي عين احدي المقدمتين ومحل ذلك اذا لم يرد الاخبار بان النقلة تسمى حركة والاحصت المغايرة باعتبار ملاحظة التسمية وقد بحث سيدي سعيد في كلام المصنف بان الخطأ فيما جعلت فيه النتيجة احدي المقدمات ليس في المعنى لا تلباس الكاذبة بذات صدق اصدق كل من المقدمتين بل ليس من جهة المادة أصلاً وانما هو من جهة أن النتيجة ليست مغايرة للمقدمتين والواجب أن تكون مغايرة لهما كما عرفت في حد القياس وأجاب الشيخ الملو في شرحه الكبير حيث قال واذا دقت النظر وجدت احدي المقدمتين كاذبة لان فيها محل الشيء على نفسه والحل يقتضي المغايرة ومغايرة الشيء لنفسه مخالفة للواقع فتكون كاذبة شبيهة بالصادقة فصيح جعل ذلك من أنواع التلباس الكاذبة بذات صدق اه ولا يخفى ما فيه من التكلف (قوله والحكم للجنس بحكم النوع) اللام فيه معني على ومثال ذلك أن تقول هذا

مثل الرديف مأخذاً وفي المعاني لا تلباس الكاذبة بذات صدق فافهم الخاطبة كمثل جعل العرض كالذاتي * أو ناتج احدي المقدمات والحكم للجنس بحكم النوع

حيوان وكل حيوان ناطق ينتج هذا ناطق فان الخطأ في ذلك في مادته من حيث المعنى بسبب الحكم على الجنس بحكم النوع وبحيث بعض المحققين في كلام المصنف بأنه ليس في ذلك التباس الكاذبة بذات صدق لأن المقسمة التي حكم فيها على الجنس بحكم النوع ليست شبيهة بالصادقة وان كانت كاذبة وحيث فلا يصح جعل ذلك من أنواع التباس الكاذبة بذات صدق قال ويمكن أن يقال التباس الكاذبة بذات صدق ليس على الجميع أنواع الخطأ بل لمجموعها فافهم (قوله وجعل كاتعطي غير القطعي) مجر غير باضافة جعل اليه من اضافة المصدر افعوله الاول وفصل بين المضاف والمضاف اليه بالفعول الثاني وهو قوله كاتعطي وهو جائز لاستكمال الشروط وهي كون المضاف شبيهاً بالفعل في العمل وكون الفاصل منصوبه وكونه واحداً ومثال ذلك أن تقول هذا ميت وكل ميت جاد ينتج هذا جاد فان الخطأ في ذلك في مادته من حيث المعنى بسبب جعل غير القطعي كاتعطي ويأتي في هذا النوع ما ذكر في النوع قبله بمشاور جواً بافتقار (قوله والثاني) أي الذي هو الخطأ في الصورة (قوله كاتخرج عن أشكاله) كان لم يأت فيه بالحد الوسط ومثال ذلك أن تقول كل انسان حيوان وكل جبر جاد فان الخطأ في ذلك في صورته بسبب الخروج عن أشكال القياس (قوله وترك شرط النتج) المراد بالنتج الانتاج ومثال ذلك أن تقول لا شيء من الانسان يجبر وكل جبر جاد فان الخطأ في ذلك في صورته بسبب شرط ترك انتاج الشكل وهو ايجاب الصغرى وقوله من اكمله يحتمل أن يكون حالاً من ترك وعليه فامعنى حال كون ذلك الترك من اكمال الثاني ويحتمل أن يكون حالاً من شرط وعليه فامعنى حال كون ذلك الشرط من اكمال النتج ولا يخفى ما في ذلك من حسن الاختتام وهو أن يذكر المواقف شياً بشيء بانقضاء المقصود كما في قول بعض الفضلاء

وقيل بذل رب لا تقطع عني * عنك بقاطع ولا تحرمني

من شرك الابهى المزيل للعنى * واختم بخبر يارحيم الرحا

(قوله هذا تمام الخ) المتبادر أن اسم الإشارة عائداً لما تضمنه كلامه في قوله وخطأ البرهان الخ من القواعد وعليه فتمام بمعنى مقوم وجوز به بعض المحققين انه عائداً لما تضمنه كلامه في هذا المتن من المسائل وعليه فتمام بمعنى جميع وفيه بعد لا يخفى وقوله الغرض أي ذى الغرض لأن هذا المواقف ليس غرضاً الشيء الخiril هو ذو غرض بمعنى انه حامل عليه وذلك الغرض هو الرضا مع القبول كذا قالوا واظهروا أنه لا حاجة لادعاء الحذف لأنه لا شك ان ما تضمنه كلامه من القواعد غرض له من التأليف فليتأمل (قوله المقصود) صفة كاشفة لأن الغرض لا يكون الا مقصوداً (قوله من أمهات المنطق) من امائية أو تبعيضية والاضافة امائية أو تبعيضية فيتحصل من ذلك الاحتمالات الاربعة التي تقدمت والامهات جمع أم أو امهية على الخلاف في ذلك والمراد منها هذا الاصول التي هي القواعد ولا يرد على جعلها امائية أن هذا المواقف ليس فيه جميع أمهات المنطق لما تقدم من أن ذلك على سبيل الادعاء والمبالغة (قوله المحمود) احتريز به هذا الوصف عن المنطق غير المحمود وهو المحشوق باللات الفلاسفة كذا قال بعضهم وجعله بعضهم لبيان الواقع لان المنطق محمود في نفسه واختلاط بعضه بضلالات الفلاسفة لا يصير مذموماً لانه لا حاجة التمكن من الرد على الفلاسفة (قوله قد انتهى الخ) هذا البيت لو اذالمواقف فانه في

وجعل كاتعطي غير القطعي والثاني كاتخرج عن أشكاله * وترك شرط النتج من اكمله هذا تمام الغرض المقصود * من أمهات المنطق المحمود قد انتهى

منامه وكان قد أخبرهم بهذا الموقف فأمره بإدخاله فيه فأدخله رجاء برأته وإذا كان هذا البيت ليس من كلام المصنف فلا يتوجه عليه الاعتراض بأنه لا حاجة له بعد قوله * هذا تمام الغرض المقصود * على أنه قد يقال أتى به بعد ذلك لأجل قوله بحمد رب الفلق فتأمل (قوله بحمد رب الفلق) الباء للملابسة ومعنى الحمد الثناء بالجميل كما هو معروف والرب يطلق على معان منظومة في قول بعضهم قريب محيط مالك ومدير * هرب كثير الخير والمول للنعم وخالفنا المعبود جابر كبرنا * ومصلينا والصاحب الثابت القدم وجامعنا والسيد احفظ هذه * معان أتت للرب فادع لمن نظم

والمناسب منها هنا الخالق والفلق يطلق على فلق الصبح وعلى جب في جهنم كما ذكره بعضهم في تفسير قوله تعالى قل أعوذ برب الفلق فراجع (قوله ما رمته) أي الذي أوشى أردته وقصدته فما موصولة أو موصوفة وقوله من فن علم المنطق من إمامانية أو تبعيضية على ما مرّ وإضافة فن لما بعده للبيان وإضافة علم للمنطق من إضافة المسمى إلى الاسم (قوله نظم) يطلق النظم في الأصل على إدخال اللائق في السلك والمراد منه هنا جمع الكلام على وجه التقسية والوزن وقوله العبد أي المتصف بالعبودية التي هي غاية الخضوع والتذلل وهذا الوصف أشرف أوصاف الإنسان وأرفعها لما فيه من الإشارة إلى كمال الله تعالى واحتياج غيره إليه لدلالته على كمال الخضوع والتذلل للمولى تبارك وتعالى وإذا وصف رسول الله صلى الله عليه وسلم به في المقامات العلية كقيام الأسراء ومقام انزال القرآن ومقام الدعوة إليه قال تعالى سبحانه الذي أسرى بعبده الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب وأنه لما قام عبداً لله يدعو إلى غير ذلك ومن ثم خير صلى الله عليه وسلم بين أن يكون نبياً ملكاً وأن يكون نبياً عبداً فاختار الثاني ومما ينسب للقاضي عياض ومما زادني شرفاً وتبها * وكدت بأنخصي أطال التريا دخولي تحت قولك يا عبادي * وإن صيرت أجدلى نبياً

(قوله الذليل) تأكيدياً لئلا ينهم من العبد (قوله المقتدر) هو أبلغ من الفقير لأن معنى المقتدر شديد الاحتياج ومعنى الفقير المحتاج لأن بناء المقتدر زائد على بناء الفقير لأن محل قولهم زيادة البناء تدل على زيادة المعنى إذا اتحد نوع الكلمتين كان يكوناً اسمي فاعل أو صفة مشبهة ومما هنا ليس كذلك لأن المقتدر اسم فاعل يدل على الحدث والفقير صفة مشبهة تدل على الدوام نعم يمكن أن يجعل المقتدر صفة مشبهة بأن يراد منه الدوام (قوله لرحمة المولى) أي لأحسانه أو لإرادته لأنه لا يصح إرادة المعنى الأصلي في حقه تعالى وهو الرقة لاستحالة عليه تعالى وإذا استحالة إطلاقها في حقه تعالى باعتبار مبدئها جازاً إطلاقها في حقه تعالى باعتبار رغبتها وهي الإحسان أو إرادته وهي على الأقل صفة فعل وعلى الثاني صفة ذات والمولى يطلق على معان كثيرة منها الحليف والناصر والحليم الذي لا يستغزى الغضب (قوله العظيم) أي عظمة معنوية لا حسية لاستحالته عليه تعالى فانه تستدعي الجسمية (قوله المقتدر) هو أبلغ من القادر لأن معنى المقتدر تمام القدرة ومعنى القادر المتصف بالقدرة ويصح هنا أن يقال لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى لا اتحاد نوع الكلمتين المذكورتين فانهما اسم فاعل (قوله الاخضرى) نسبة الاخضر جمل بالغرب على ما قاله بعض المغاربة وهذا بيان انسيبته بحسب ما اشتهر على الالسننة والافوه

بحمد رب الفلق * ما رمته من فن علم المنطق
نظمه العبد الذليل المقتدر * لرحمة المولى العظيم المقتدر الاخضرى

عابد الرحمن * المرتضى من ربه التائب مغفورة تخطب بالذنوب * وتكشف الغطاء عن القلوب وان يبيننا بحجة العلاء * قاله اكرم من تفضلا * وكن اخي المبتدئ مسامحا * وكن لاصلاح الفساد ناظرا

منسوب للعباس بن مرداس الصعابي المشهور كما قاله المصنف في شرحه (قوله عابد الرحمن) انما زاد الالف في ذلك للوزن والافاسعه عبد الرحمن ويحتمل ان المصنف لم يرد العلم (قوله المرتضى) أى المؤمل مع الاخذ في الاسـ باب كما يعلم مما مر ومعمول قوله المرتضى ما ذكره بقوله مغفورة تخطب الخ وقوله وان يبيننا الخ (قوله من ربه التائب) اى كثيرا من الذى هو الانعام أو تعداد النعم وهو بالمعنى الثانى مذموم الا بالنسبة لله ورسوله صلى الله عليه وسلم واستثنى بعضهم الشيخ والوالد (قوله مغفورة) مأخوذة من الغفر وهو الستر والمراد بها ستر الذنوب عن أعين الملائكة قبل مع كونها باقية في الصفة لكن لا يواخذ بها صاحبها وقيل مع محوها من الصفة من أصلها (قوله تخطب بالذنوب) كناية عن كونهم جميعها بحيث لا يبقى فرد منها (قوله وتكشف الغطاء عن القلوب) اى تزيل الحجاب المحقق بالقلوب الحائل بينها وبين اعلام الغيوب الحاصل بسبب اقتراف الذنوب عن تلك القلوب وفي الكلام استعارة بالكناية فيكون المصنف قد شبه القلوب بأشياء لها غطاء وطوى لفظ المشبهة ورعى اليه بشئ من لوازمه وهو الغطاء ويصح أن يكون فيه استعارة تصريرية فيكون قد شبه ما يحصل على القلوب بسبب الذنوب بالغطاء بجامع المنع في كل واستعار لفظ المشبهة به للمشبهة وعلى كل فالكشف ترشيح ان كان حقيقة في الحسيات فقط كما مر (قوله وأن يبيننا) قد عرفت انه معطوف على قوله مغفورة تخطب الخ وقوله بحجة العلاء أى جنة الدرجات العلاء الموصوفة الموصوف محذوف كما قاله بعض المحققين وهو أولى من قول بعضهم انه من اضافة الموصوف للصفة ولا يخفى ان العلاج جمع على باضم العين مع القصير بمعنى العلية بفتح العين مع المدة (قوله فانه أكرم من تفضلا) علة لقوله المرتضى الخ وهو مذايقه تضى ان غيره تعالى تفضلا وكرما وهو كذلك بحسب الظاهر واما بحسب الحقيقة فليس التفضل والكرام الا لله تعالى فكلام المصنف بالنظر لظاهر كما قاله بعضهم (قوله وكن اخي) اى فى الاسلام وقوله للمبتدئ مسامحا اى من الزال الذى قد يظهر في هذا التأليف وقد تقدم ان المبتدئ هو الاخذ في صفات العلم ولا يخفى ما فى ذلك وما بعده من تواضع المصنف حيث جعل نفسه مبتدئا ولم يأمن من وقوع الزل في تأليفه (قوله وكن لاصلاح الفساد ناظرا) اللام بمعنى فى والمراد من الفساد الكلام الفاسد والمراد من النصح فى ذلك أن لا يكون يبادى رأى من غير تأمل وتدبر بعبارة فيها اساءة أدب بل يكون بعد امعان النظر مع التجبيل والتعظيم (قوله وأصلح الفساد الخ) انما ذكر ذلك بعد قوله وكن لاصلاح الفساد الخ للتصريح بأن الاصلاح المطلوب لا بد وأن يكون معصوبا بالتأمل وان كان يفهم ذلك مما قبله لا بطريق الصراحة هذا وفى كلام بعض المحققين جعل ما هنا على الاصلاح فى صلب المتن وما قبله على الاصلاح فى هامشه قال وبهذين دفع توهم التكرار فى كلام المصنف اه وهو بعيد جدا فالصير الى الاول (قوله وان بدية فلا تبدل) ظاهره ان المعنى وان كان اصلاح الفساد بدية فلا تبدل لكن الاولى ان المعنى وان كان الفساد أى ظهوره بدية الخ (قوله اذ قيل الخ) علة لما قبله وأشار بذلك الى قول الشاعر

وكم من عاتب قولاصحبا * وآفته من الفهم السقيم

وتعبيره بقيل ليس للتضعيف بل لجرد العزو (قوله كم من يرف الخ) كما هنا لكثير وتسمى خبرية ومن يرف اما بالجر على انه تمييز لكم أو بالرفع على انه خبرها أو بالنصب وان كان لا يساعده الرسم

واصلح الفساد بالتأمل * وان بدية فلا تبدل اذ قيل لكم من يرف صحيحا الا

الاعلى طريقة من يرسم المنسوب بصورة المرفوع وقد روى بالاوجه الثلاثة قول الفرزدق كم
 عمة البيت (قوله لاجل كون فهمه قبيحا) علة لقوله منصف الخ (قوله وقل لمن لم ينتصف لمقصدي)
 أى لمن لم يسلك طريق الانصاف فيما قصدته من المسائل بل سلك طريق اللوم فيه فالالام بمعنى في
 وقوله العذر حق واجب الخ مقول القول والمراد من العذر هنا الاعتذار فهو بالمعنى المصدرى
 وان كان بطريق كثير على ما يعتذر به والمراد بالوجوب هنا التأكيد (قوله لا مبتدى) اقتصر
 عليه في الذكركم مع أن العذر مطلوب لغيره أيضا لان طلبة له أشد (قوله ولبنى احدى وعشرين
 سنة) يحتمل قرأته بصيغة التصغير مع تشديد الياء وحذف الهمزة ويحتمل قرأته بصيغة الجمع مع
 اسكان الياء مخففة وإثبات الهمزة وعليه فنون الجمع محذوفة للاضافة وقوله معذرة مصدر ميمي
 بمعنى الاعتذار وقوله مقبولة مستحسنة أى يطلب قبولها واستحسانها وبغرض المصنف طاب
 المعذرة له فيما يوجد من الزال في هذا التأليف لكونه ألفه وهو ابن احدى وعشرين سنة فان
 هذا السن يقل في أبنائه من يتقن هذا العلم وبحقيقة ولا يخفى ان العذر المطلوب هنا من حيث
 كونه صغيرا في السن وفيما مر من حيث كونه مبتدئا وأغرب مما وقع للمصنف بكثير ما وقع لابن
 الحاجب من نظمه جل الخونجي وهو ابن ست سنين كما صرح بذلك في نظمه (قوله لاسميا الخ) اعلم
 ان هذا التركيب يستعمل ليعيد أو لوية ما بعده مما قبله في الحكم لكن تارة يذكر بعده اسم نحو
 جاءني القوم لاسميا زيد والمعنى حينئذ لا مثل الذي هو زيد موجود بين القوم الذين جاؤني بل هو
 الاخص منهم بالجنى الى تارة يذكر بعده جار ومجرور مثل نحو أحب زيد لاسميا على الفرس
 والمعنى حينئذ خصوص على الفرس أى وأخصه بزيادة المحبة خصوص على الفرس فلا سميا بمعنى
 خصوصاً في محل نصب على انه مفعول مطلق لفعل مقدر والواو الداخلة عليه في بعض المواضع
 على كل من الحالتين المذكورتين اعتراضية أفاده الرضى ملحوظا وعلى الحالة الثانية تنزل عبارة
 المصنف فانه لم يذكر بعد لاسميا اسماء بل جارا ومجرورا فهى نظير أحب زيد لاسميا على الفرس
 فالمعنى خصوصاً في عاشر القرون الخ (قوله في عاشر القرون) أى من الهجرة النبوية على
 صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية ولا يخفى ان القرون جمع قرن وقد اختلف فيه على أقوال
 كثيرة منها انه اسم لقد مر معتدل من الرمن وهو عدل الاقوال وأحسنها ومنها انه اسم لمائة سنة
 وهو مراد المصنف كما ذكره في شرحه (قوله ذى الجهل) أى ذى أهل الجهل بسيطا كان وهو
 عدم العلم بالشئ أو مر كبا وهو اعتقاد الشئ على خلاف ما هو عليه وقوله والفساد أى الخروج
 عن الحالة المستقيمة وقوله والفتون جمع فتنة وهى الشر الذى يفتن به وإذا كان هذا حال القرن
 العاشر فما بالك بما بعده من القرون التى انتشرت فيها الفتن وكثرت فيها الخن وذهبت فيها العلماء
 الاعلام وظهرت الجهلاء اللثام نسأل الله تعالى أن يوفىنا ما يرضيه على الدوام بحجامة سيدنا محمد
 خير الانام وآله وصحبه الغر الكرام (قوله وكان فى أوائل المحرم) أى فى الازمنة التى هى أوائل
 المحرم وانما سمى الشهر المعروف بالمحرم لتحريم القتال فيه فى صدر الاسلام وقوله تأليف الخ
 فاعل كان بناء على انها تامة كما هو المتبادر ومعنى التأليف ضم شئ الى شئ على وجه فيه ألفة بضم
 الهمزة ومراده بالجز المنظوم من بحر الرجز الذى أجزأه مستقفا من ست مرات وأهل المراد
 بالمتنظم تام النظام لا المنظوم واللام يكن له فائدة بعد قوله هذا الرجز فليتأمل وليراجع (قوله من

ولبنى احدى وعشرين سنة * معذرة مقبولة مستحسنة
 لاسميا فى عاشر القرون * ذى الجهل والفساد والفتون
 وكان فى أوائل المحرم * تأليف هذا الرجز المنظوم

سنة احدى وأربعين) أى حال كون أوائل المحرم من سنة الخ أو حال كون المحرم من سنة الخ
 فتقوله من سنة الخ حال من الاوائل ومن المحرم وقوله احدى وأربعين يدل أو عطف بيان لكن
 لا بد أن يراد آخر سنة احدى وأربعين حتى يصح ذلك نعم على القول بانبات بدل الكل من البعض
 لا يحتاج الى ما ذكر (قوله من بعد تسعة من المثني) أى حال كون الاحدى والاربعين من
 بعد الخ فهذا التأليف كان في المائة العاشرة فهو في عشر القرون كما قدمه المصنف بناء على
 القول بان القرن اسم لمائة سنة كما مر (قوله ثم الصلاة والسلام الخ) ثم للترتيب الذكري وقوله
 سرمد أى دائماً وقوله على رسول الله من المعلوم ان الرسول أخص من النبي لأن معنى الرسول
 انسان أوحى اليه بشرع يعمل به وأمر بتبليغه ومعنى النبي انسان أوحى اليه بشرع يعمل به
 وإن لم يؤمر بتبليغه هذا هو المشهور وقيل أنهم امتزاد فان وقيل غير ذلك كما أوضحناه في غير هذا
 المحل (قوله خير من هدى) أى خير من هدى الناس الى الله تعالى وإذا كان صلى الله عليه وسلم
 خيراً من ذكر كان خيراً غيره بالاولى (قوله الثقات) جمع ثقة بمعنى الموثوق به وقوله السالكين سبل
 النجاة أى المتبعين طرق النجاة أعنى الامور الموصلة اليها كالامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 وكالصلاة والصوم والزكاة الى غير ذلك من سائر المأمورات والمنهيات وفي كلام المصنف استعارة
 بالسكينة فيكون المصنف قد شبه النجاة بشئ له سبل حسية وطوى لفظ المشبه به ورمز اليه بشئ من
 لوازمه وهو السبل ويصح أن يكون فيه استعارة تصريحية فيكون قد شبه طرق النجاة التي هي
 الامور المذكورة بالسبل الحسية واستعار لفظ المشبه به للمشبه به وعلى كل فالسؤال ترشيع (قوله
 ما قطعت شمس النهار الخ) أى مدة قطع شمس النهار الخ وقوله وطالع البدر الخ أى ومدة طلوع
 البدر الخ فإسمه صدى طريقة ظرفية والغرض من ذلك التعميم في جميع الاوقات على طريق الكتابة
 كما هو عادة العرب وقوله أبرجاً جمع برج وهو فان كان جمع قلة لكن المراد منه الكثرة لانها اثنا
 عشر المحل والثور والجنوزاء والسرطان والاسد والسنبلة والميزان والعقرب والقوس والجدى
 والدلو ويقال له الدالى والحوث وقد أشار لذلك بعضهم بقوله

حل الثور جوزة السرطان * ورعى اللبث سنبل الميزان
 ورعى عقرب بقوس الجدى * نزع الدلو بركة الحمتان

وهذه الابرج هي أجزاء دائرة الفلك الثامن الذي هو فلك الثوابت وهو المسمى بالكبرى وتوضيح
 ذلك ان الحكماء قسموا الفلك المذكور اثني عشر قسماً وهي الابرج المذكورة ثم ان الشمس
 لا تفارق مسامته هذه الدائرة أصلاً مع كونها في فلكها الذي هو السماء الرابعة فاذا فارت برجا
 من تلك الابراج ابتدأت في مسامته ما يليه يقال قطعت برج كذا وحلت في برج كذا وهكذا
 واعلم أن المراد انهم انقطع ذلك بسيرها الذاتي وهو سيرها الى جهة المشرق لا بسيرها العرضي وهو
 سيرها الى جهة المغرب وهو الظاهر لنا ووجه تسميته بذلك انه عرض لها من حركه الفلك الاعظم
 لانه يتحرك بحركه جميع ما احتوى عليه من الافلاك وما فيها من الكواكب وهذا وقد اختلف
 في المراد بالبروج في قوله تعالى واقد جعلنا في السماء بروجاً وزيناها للناظرين على أقوال أحسنها
 ما قاله عطية من أن المراد به اقصور في السماء وقال بجاهد المراد بها النجوم العظام وقال أبو
 اسحق النجوم السبعة التي هي الكواكب السيارة وهي زحل وهو في السماء السابعة والمشتري

من سنة احدى وأربعين * من بعد تسعة من المثني * ثم الصلاة والسلام سرمد أى على رسول الله خير من هدى * وأوله وصحبه الثقات * السالكين سبل النجاة * ما قطعت شمس النهار أبرجاً

وهو في السماء السادسة والمرخ وهو في السماء الخامسة والشمس وهي في السماء الرابعة
والزهرة وهي في السماء الثالثة وعطارد وهو في السماء الثانية والقمر وهو في السماء الاولى وقد
جمعها بعضهم في قوله

رحل شري مريخه من شمسه • فتزاهرت لعطارد الانوار

وهي على هذا الترتيب كما علمت (قوله وطلع البدر) أي القمر ليلة تمامه وان لم يكن في ليلة أربع
عشرة وقولهم البدر هو القمر ليلة أربع عشرة تقريبي وقوله المنير صفة لازمة اذا البدر لا يكون
الامنير الا ان المنير لا يسمى بدرا (قوله في الدجا) جمع دجية بضم الدال وسكون الجيم وهي
الظلمة كما في القاموس وهذا آخر ما يسره الله تعالى على هذا المتن النفيس النافع لكل من أراد
المطالعة أو التدريس وكن يا أخي غير قاصر لمن هو في العلوم قاصر والتس له عذرا عما وقع
منه من الهفوات فان الحسنات يذهبن السيئات والحمد لله على كل حال ونشكره على
حسن الكمال والصلاة والسلام على سيدنا محمد ذي المجد والافضال وعلى

أصحابه وآله خير آل وكان الفراغ من جمع هذه الحاشية النفيسة

في أوائل جمادى الاولى من شهر ر سنة ١٢٢٦ من

الهجرة النبوية على صاحبها صلوات وتحيات

شريفة ولا حول ولا قوة الا بالله العلي

العظيم وهو حسبي ونعم الوكيل

وصلى الله على سيدنا محمد

وعلى آله وصحبه

وسلم تسليما

كثيرا

م



بعد حمد الله على نعمائه والصلاة والسلام على خير أنبيائه يقول المتوسل الى الله بالجاء
القاروقى ابراهيم عبدالغفار الدسوقي تم طبع حاشية العالم العلامة الحبر البحر الفهامة
ذى الاسلوب الرائق الحريرى شيخ الاسلام الشيخ ابراهيم الباجورى رضى الله تعالى عنه
وأرضاه وجعل الجنة مثقله ومثواه على متن السلم للفاضل الاوحد والتهنير الماهر الامجد
من هو بأحسن المدح حرى الشيخ عبدالرحمن الاخضرى أسكنه الله فسيح الجنان ونفعنا
ببركته والاخوان على ذمة العمدة الفاضل والهمام الكامل ذى الحق الادبى الشيخ
أحمد الحابى بدار الطباعة العامرة ذات التحريرات الباهرة المتوفرة دواعى مجدها المشرقة
كواكب عدها في ظل صاحب الدرة الميونة والطلعة التي هي بكواكب السعدمة مرفوعة
صاحب المناقب الفانخ والعطايا بالجنة الذائرة من علا في الخافقة بن مجده واشتهر بين البرية

جده اشتها را الشمر الضاحيه أو البدر في السماء الضاحيه بحداب الداوري الاعظم
والخديوي الاكرم عزيز الديار المصرية وحامي حوزتها النبيلة ومجمل أقطارها به دله الجلي
اسماعيل بن ابراهيم بن محمد علي أدام الله على أرجائها أحكامه ونشر على هام الخافقين أعلامه
حافظاله ولائجه الكرام حارساله ولهم بعينه التي لاتنام مشغولة بنظر من لم تزل عليه أخلاقه
تتلى حضرة حسين بك حسنى وقد وافق انتهاؤها من أيام الشهر ر أو آخره وجب
ذى الفضل المأثور من سنة ست وثمانين ومائة ألف وألف من
هجرة من خلقه الله على أكل وصف فالحمد لله على
نعمه التمام والصلاة والسلام على من هو
للا نبياء ختام وعلى آله وأصحابه
السادة الاعلام مانوا الى
الجديدان وطاع
الزبرقان